



أوضاع الأكراد الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني
(م ١٩٠٩ - ١٨٧٦)

The Economic and Social Conditions of Kurds in the State of Mosul During the
Reign of Sultan Abdul Hameed II (١٨٧٦ - ١٩٠٩)

إعداد

أزور جمال داؤد

إشراف الدكتور

علاء كامل عبد الجابر سعادة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

م ٢٠١٨

التفويض

أنا الطالب أزور جمال داود قرو أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبيهم وحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: أزور جمال داود قرو.

التوقيع:

التاريخ: م٢٠١٨ / ١٠ / ٢٤.

ب

إقرار والتزام

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٣٠٣٠١٦

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أنا الطالب أذور جمال داود قرو

تخصص: تاريخ

أعلن بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة:

"أوضاع الأكراد الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)"

وذلك لما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، وأعلن بأن رسالتي هذه غير منقوله أو مُستللة من رسائل أو كتب أو بحوث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها عن طريق أي وسيلة إعلامية، وبناء على ما تقدم فإني أتحمل كافة التبعات القانونية فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بـإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في الاعتراض لقرار مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : تاريخ : ٢٤/١٠/٢٠١٨

أعضاء لجنة المناقشة

أوضاع الأكراد الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد

الثاني (1876-1909)

*The Economic and social conditions of Kurds in the state of Mosul
during the reign of Sultan Abdul Hameed II
(1876 -1909)*

إعداد الطالب

أزور جمال داؤد

إشراف الدكتور

علاء كامل عبد الجابر سعادة

أعضاء لجنة المناقشة

د. علاء كامل عبد الجابر سعادة

أ.د عليان عبد الفتاح محمد الجالودي

د. أنور عوده عواد الخالدي

أ.د ابراهيم الشرعة

(مشرفاً ورئيساً)

(عضوً)

(عضوً)

(عضوً خارجيًّا)

التواقيع

٢٠١٨/٠٩/٢٤

ج

د

الاهداء

إلى إلى إلى إلى ...	سندی وعزمي "أبي الغالي" جنتی ودنيا "أمی الغالية" اساتذة الاعزاء" زملائی وزميلاتی"
---	--

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

أزور السنجاري

الشكر والعرفان

يسعدني أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي العزيز الدكتور علاء سعادة الذي تفضل

بالإشراف على موضوع رسالتي، وما قدمه من نصائح ولاحظات أغنت الدراسة بشكل كبير وأظهرتها بما

عليها هي الان.

كما يسرني أن اتقدم بالشكر أيضاً للأستاذ زهير النحاس أستاذ التاريخ الحديث في جامعة الموصل

لما أبداه لي من ملاحظات وتوجيهات قيمة، كما أقدم شكري إلى الأساتذة:

كاروان عبد العزيز وهشام سوادي وعبد الفتاح البوتأي الذين فتحوا لي أبواب مكتباتهم الخاصة وأفادوني

بالعديد من المعلومات القيمة.

وأشكر أيضاً أستاذتي في قسم التاريخ في كلية الآداب في جامعة آل البيت الذين أغنواني بالعديد

من الإرشادات والتوجيهات طيلة فترة إعداد الرسالة والتي كانت لها الأثر الأكبر في اتمام رسالتي.

وفي النهاية أقدم شكري وامتناني لكل من مد يد العون ولم يحضرني اسمه فجزاه الله عنـي خـير

الجزاء.

أزور جمال داؤد

قائمة المحتويات

..... ب	التفويض
..... ج	إقرار والتزام
..... هـ	الاهداء
..... و	الشكر والعرفان
..... ز	قائمة المحتويات
..... ط	قائمة الجداول
..... ي	قائمة المختصرات
..... كـ	الملخص
..... ١	المقدمة
..... ٥	التمهيد سقوط الإمارات الكردية وتأسيس ولاية الموصل
..... ٢٣	الفصل الأول جغرافية المناطق الكردية في ولاية الموصل
..... ٢٤	أولاً: الأكراد أصلهم وتسميتهم:
..... ٢٨	ثانياً: الموقع والحدود:
..... ٢٨	ثالثاً: التضاريس:
..... ٤٦	الفصل الثاني التشكيلات الإدارية العثمانية لولاية الموصل
..... ٤٧	أولاً : التقسيمات الإدارية العثمانية لولاية الموصل
..... ٥٢	ثانياً: حدود مناطق الأكراد في ولاية الموصل
..... ٥٦	ثالثاً: التنظيمات الإدارية العثمانية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل
..... ٦٥	رابعاً : الناحية الإدارية لمناطق الأكراد في ولاية الوصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:
..... ٧٢	الفصل الثالث الأوضاع الاقتصادية للأكراد في ولاية الموصل
..... ٧٤	أولاً: ملكية الأرض:
..... ٧٩	ثانياً : الزراعة:
..... ٨٤	ثالثاً: الصناعات والحرف:
..... ٩١	رابعاً: التجارة:
..... ٩٩	خامساً: أنواع الضرائب وطرق جبايتها:
..... ١٠٨	سادساً: النقود:

سابعاً: التجنيد العثماني وأثره على الوضع الاقتصادي للأكراد:	١١٠
الفصل الرابع الأوضاع الاجتماعية للأكراد في ولاية الموصل	١١٤
أولاً : التركيبة الاجتماعية للأكراد:	١١٥
ثانياً: عشائر الأكراد وقراهم:.....	١١٨
ثالثاً: الطوائف الدينية	١٢٧
رابعاً : طبيعة المجتمع الكردي (العادات والتقاليد, الأزياء واللباس التقليدي الكردي):	١٣٧
الخاتمة	١٥٢
قائمة المصادر والمراجع	١٥٤
أولاً: المخطوطات	١٥٤
ثانياً : المصادر العثمانية غير المنشورة.....	١٥٤
ثالثاً : الوثائق العربية المنشورة :	١٥٤
رابعاً: المصادر الكردية:	١٥٤
المراجع العربية والمترجمة إليها :	١٥٦
Abstract	١٧٣

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
٣٨	اسماء الجبال في مناطق الأكراد وارتفاعاتها بالأمتار	١
٤٣	الظروف المناخية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل	٢
٤٧	الإحصاء السكاني لولاية الموصل	٣
٤٨	تقرير عن إحصاء السكان الأكراد في ولاية الموصل من قبل عصبة الأمم	٤
٤٩	الإحصائيات السكانية لعدد من السكان الذكور في أقضية ولاية الموصل	٥
٥٠	النسب السكانية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل	٦
٦٧	التقسيمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني	٧
٨٢	الجهاز الإداري العثماني في النواحي الكردية	٨
٨٦	اسماء ولاة ولاية الموصل في العهد العثماني	٩
٨٧	الناحية الإدارية لمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٠ م	١٠
٨٨	الناحية الإدارية لمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٢ م	١١
٨٩	الناحية الإدارية لمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٤ م	١٢
٩٠	الناحية الإدارية لمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٩٠٧ م	١٣
١٠٢	مساحة الأراضي الزراعية في ولاية الموصل	١٤
١٢٢	تقرير القنصلية الالمانية في ولاية الموصل في عام ١٩٠٧ م	١٥
١٣٤	الضرائب والرسوم العثمانية في ولاية الموصل	١٦
١٣٥	واردات ونفقات ولاية الموصل	١٧
١٣٩	قائمة العملات العثمانية في الالوية الكردية	١٨

قائمة المختصرات

	أ- باللغة العربية
مجلد	م
ترجمة	ت
دون مكان طبع	م.د
دون تاريخ طبع	د.ت
صفحة	ص
	ب- باللغة الكردية
المرجع نفسه	هه مان زيده ر
الصفحة	به ربه ر (بب)
طبعة	جاب
جزء	به رك
ترجمة	وه رکیران

أوضاع الأكراد الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني
م ١٨٧٦-١٩٠٩

الطالب
أزور جمال داؤد قرو

إشراف الدكتور
علاء كامل عبد الجابر سعادة

الملخص

تناولت هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأكراد في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني واحتلت على مقدمة وتقهيد وأربعة فصول حيث شكل الفصل التمهيدي مقدمة عن أهم الإمارات الكردية التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر- الميلادي ومراحل تأسيس كل إمارة منها ودراسة أسباب سقوطها وكيفية تأسيس ولاية الموصل، أما الفصل الأول فقد كانت الدراسة فيه تاريخية وجغرافية للمناطق الكردية في ولاية الموصل من حيث تسمية الأكراد و جغرافية المناطق الكردية من حيث الموقع والحدود والسكان وأهم المواقع الاثرية فيها، أما الفصل الثاني فقد تناول التشكيّلات والتقييمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

أما الفصل الثالث فقد تناول الأوضاع الاقتصادية للأكراد من حيث ملكية الأرض والصناعة وأهم الصناعات في ولاية الموصل فضلاً عن دراسة أنواع الضرائب المستخدمة في الأراضي الكردية في ولاية الوصل والنقود والتجارة وطرقها، وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة الأوضاع الاجتماعية من حيث التركيبة الاجتماعية للأكراد وأهم العشائر الكردية وطوائفها الدينية في ولاية الموصل، وأبرز العادات والتقاليد الخاصة بالأكراد، وأخيراً البحث في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر الكردية ، وأخيراً الخاتمة التي اشتمل على العديد من الملاحظات الاستنتاجية التي عكست واقع الأكراد الاقتصادي والاجتماعي الصعب الواقع تحت مطرقة الأغوات والاقطاعين من جهة وسدان الضرائب العثمانية من جهة أخرى.

المقدمة

تقع مدينة الموصل في القسم الشمالي من المنطقة الممحصورة بين المنطقة الجبلية في شمال العراق وبين المنطقة السهلية في وسط وجنوب العراق، وقد تميزت بمناخها الجاف الحار صيفاً والبارد الممطر شتاءً، وقد عرفت بهذا الاسم لأنها كانت تصل ما بين العراق وبلاد الشام، وهي من أوائل المدن في العراق التي سيطر عليها العثمانيون عام ٩١٢هـ/١٥١٦م^(١)، وقد مرت هذه المدينة بالعديد من المراحل التاريخية خلال حكم العثمانيين لها فالأولى منها كانت قد تميزت بخضوعها لحكم الأسر المحلية والتي اعتمدت السلطات العثمانية من خلالها حكم المدينة عن طريق تنصيب بعض الأسر لحكمها والثانية عرفت بفترة التنظيمات العثمانية، والتي بدأت منذ تولي السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩هـ/١٨٦١م) للحكم إلا أن الموصل لم تشهد خلال هذه الفترة أية إصلاحات عثمانية حتى قodium الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩—١٨٧٢م)، الذي تم تعينه واليا على بغداد، فشهدت الموصل خلال حكمه دخول الطباعة الحديثة وتطور التعليم وهو الاقتصاد الداخلي والخارجي للمدينة^(٢).

وعند تولي السلطان عبد الحميد الثاني للحكم (١٨٧٦—١٩٠٩م) أصبحت بذلك الموصل ولاية متكاملة بحد ذاتها في عام ١٨٧٩م حيث ضمت في تشكيلها العديد من المناطق الكردية الرئيسة في العراق (كركوك، السليمانية، أربيل)، وقد عمل السلطان عبد الحميد الثاني على معالجة أوضاع الدولة العثمانية فعمل على حماية الحريات وتعزيز دور البرلمان العثماني، وكان لهذا الأمر أثره على واقع ولاية الموصل إلا أن تلك المحاولات الاصلاحية لم يكتب لها النجاح في معظم الحالات، فطرق النقل الوعرة في ولاية الموصل فضلاً عن أعمال النهب والسلب وتردي الواقع الصحي والاقتصاد والذى انعكس بدوره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الولاية فكثرت المجاعات والأوبئة والأمراض في معظم مناطق الولاية ولاسيما الكردية منها^(٣).

(١) الجنابي، هاشم خضرير، التركيب الداخلي لمدينة الموصل، ط١ ، مطبعة الموصل، ١٩٨٢م ، ص ١٢ . وسيشار له لاحقاً : الجنابي ، التركيب الداخلي لمدينة الموصل.

(٢) الدملوجي، صديق، مدحت باشا، ط١ ، مطبعة الجمهورية، بغداد ، ١٩٥٢م ، ص ٤٤ ، وسيشار له لاحقاً : الدملوجي، مدحت باشا.

(٣) العبيدي، محمد عبد الرحمن، السلطان عبد الحميد الثاني، ط١، مطبعة الجامعة، الموصل، ٢٠٠٠م ، ص ٢٧ . وسيشار له لاحقاً : العبيدي ، السلطان عبد الحميد الثاني.

وقد تم اختيار عنوان موضوع الدراسة (أوضاع الأكراد الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني) وذلك لأهمية تلك الفترة بأخذها الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الأكراد من ناحية ولعدم وجود دراسة أكاديمية خاصة تغطي جميع أحداث تلك الفترة من ناحية أخرى، رغم وجود البعض منها إلا أنها غطت جوانب محدودة من تاريخ الأكراد في ولاية الموصل.

وقد واجهت الدراسة صعوبات عديدة ومنها احتلال العصابات الإرهابية لمدينة الموصل وما رافق ذلك من تدمير لجامعة الموصل وإحرق مكتباتها ودور الكتب والوثائق مما حرم الباحث من الاطلاع عليها، كما إن حالة انعدام الأمن والاستقرار وقفت عائقاً أمام الباحث في مكتبات المحافظات الأخرى، فضلاً عن قلة الوثائق والمصادر الخاصة بتاريخ الأكراد في المكتبات المحلية الموجودة في كردستان العراق فأغلبها متوافر باللغة التركية أو العثمانية الأمر الذي تطلب الاستعانة بالعديد من المترجمين وخاصة في موضوع (السالنامات العثمانية) والتي تمكنت الدراسة من الاستفادة منها بشكل كبير، وهنا لا بد من الإشارة إلى جهود نائب رئيس جامعة نينوى الدكتور (هشام سوادي) في ترجمة تلك السالنامات لعثمانية.

ولغرض دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأكراد في ولاية الموصل إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وقمهيد وأربعة فصول.

حيث شكل الفصل التمهيدي مقدمة عن أهم الإمارات الكردية في النصف الأول من القرن التاسع عشر- الميلادي ومراحل تأسيس كل إمارة منها وانتهاءً بأسباب سقوطها وتأسيس ولاية الموصل في عام ١٨٧٩ والتي ضمت بتأسيسها معظم المناطق الكردية في العراق.

وقد تناول الباحث في الفصل الأول جغرافية المناطق الكردية في ولاية الموصل، حيث تم دراسة أصل الأكراد وتقسيمهم وجغرافية المنطقة الكردية من حيث الموقع والحدود والمساحة والسكان والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية، إضافة إلى أهم المواقع الأثرية في المناطق الكردية من منحوتات ودور عبادة وقلع.

أما الفصل الثاني فقد سلط الضوء على طبيعة التشكيلات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل من حيث التقسيمات الإدارية وحدود مناطق الأكراد إضافة إلى الجهاز الإداري العثماني في المناطق الكردية داخل ولاية الموصل.

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى الأوضاع الاقتصادية للأكراد في ولاية الموصل، حيث تركز البحث في ملكية الأرض وفي الزراعة والصناعات والحرف إضافة إلى النقود التي كانت مستخدمة في المناطق الكردية آنذاك، إضافة إلى التجارة وأنواع الضرائب وطرق جبايتها.

وعرج الباحث في الفصل الرابع على الأوضاع الاجتماعية للأكراد في ولاية الموصل ابتداءً من التركيبة الاجتماعية للأكراد والعشائر الكردية وقراهم، إضافة إلى دراسة الطوائف الدينية في المناطق الكردية من حيث المسلمين والطرق الصوفية واليهود والمسيحيين واليزيديين، فضلاً عن دراسة أبرز العادات والتقاليد والزي الخاص بالأكراد أخيراً سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر الكردية في ولاية الموصل.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع المختلفة من وثائق ومحفوظة وكتب مطبوعة بلغات مختلفة وخاصة (الكردية والعربية منها) وفي مقدمتها الوثائق العثمانية المتمثلة بـ (السائلنامات العثمانية) سيما الخاصة بولاية الموصل والتي ثبتت فترة تولي الولاية وملخصاً للأوضاع العامة للولاية وقد استطاعت أن تغني الدراسة بالعديد من المعلومات وخاصة في الفصل الثاني حيث سلط الضوء على الإدارة العثمانية في ولاية الموصل وخاصة في المناطق الكردية.

كما اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر العربية المهمة مثل كتاب (إمارة بهدينان الكردية) لصديق الدملوجي والذي يعد مصدراً هاماً لدراسة أوضاع الأكراد في فترة الدراسة حيث عمل الدملوجي كمسؤل إداري عثماني في بعض المناطق الكردية التي كانت تابعة إلى سنجق الموصل والتي عرفت بمنطقة (بهدينان)، وكذلك (تاريخ العراق بين احتلالين، موسوعة عشائر العراق، تاريخ الضرائب العراقية، عشائر العراق الكردية) لعباس العزاوي والتي أغنت الدراسة بشكل كبير وفي شتى المجالات التي تخص الأكراد في ولاية الموصل، وكذلك (الأكراد في بهدينان) لأنور المائي والذي تناول من خلاله الأوضاع المختلفة للأكراد في بعض المناطق الكردية في ولاية الموصل.

وكذلك اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المراجع الكردية المترجمة للغة العربية وخاصة مؤلفات المؤرخ الكردي محمد أمين زكي وأهمها (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، تاريخ السليمانية)، وكذلك (من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي) لمؤلفه جليلي جليل والتي أغنت الدراسة بشكل كبير.

ومن المراجع المكتوبة باللغة الكردية (غير مترجمة) اعتمدت الدراسة على كتاب (جيوكرافيا هه ربى كورد ستاني عراق) (جغرافية إقليم كردستان العراق) لمؤلفه أزاد جلال شريف والذي أفاد الدراسة بشكل كبير في التعرف على جغرافية المناطق الكردية، إضافة إلى كتاب صادق بهاء

الدين الموسوم بـ (هوزانفانيت كورد) (الشعراء الكورد) والذي أفاد الدراسة في الكثير من المعلومات حول الأكراد في ولاية الموصل وكذلك كتاب (مزورو ميراني سوران) (تاريخ إمراء إمارة سوران) لمؤلفه حسن حزني موكرياني والذي أفاد الدراسة في دراسة الإمارات الكردية والتعرف عليها.

ولا بد من الإشارة إلى أهمية كتب الرحلات في الحصول على العديد من المعلومات القيمة حول مناطق الأكراد في ولاية الموصل والتي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث اعتمدت الدراسة على الكثير من كتب الرحالة ككتاب (رحلة ريج في العراق) للرحالة الانكليزي (ريج كلوديس)، وكتاب (رحلة إلى رجال شجعان في كردستان) للرحالة (دانا سميث)، وكتاب (رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين) لـ (هنري بندية) والذي مر بالمناطق الكردية من ولاية الموصل في عام ١٨٨٥م ونقل العديد من المشاهدات والمعلومات القيمة عن الأوضاع العامة للأكراد إضافة إلى اعتماد الدراسة على بعض رسائل الجزال الألماني (مولتكه) والذي عمل بصفة مستشار عسكري في الجيش العثماني خلال فترة الدراسة وقبلها.

وقد اعتمدت الدراسة أيضاً على عدد كبير من الرسائل الجامعية ومنها رسالة الماجستير الموسومة بـ (أكراد العراق ١٨٥١-١٩١٤) للباحث (عبد ربه سكران الوائلي)، ورسالة الماجستير (كورستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي) للباحث (كاميران عبد الصمد الدوسي)، فضلاً عن عدد كبير من البحوث والدراسات المختلفة والتي أغنت الدراسة بمعلومات قيمة وفي مقدمتها كتابات المؤرخين (خليل علي مراد، وعبد الفتاح البوتأي، ابراهيم خليل العلاف، ولهير النحاس، وهشام سوادي) .

وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصحف شكلت مادة تاريخية مهمة للدراسة، ومنها صحيفة (الزوراء) الأسبوعية الرسمية والتي تأسست في عام ١٨٦٩م في ولاية بغداد، وكانت تصدر باللغة العربية وكذلك صحيفة (الموصل) الأسبوعية والتي تأسست في عام ١٨٨٥م، كانت الصحيفة الرسمية لولاية الموصل وقد احتوت على العديد من المعلومات الهامة التي أغنت الدراسة .

بالإضافة إلى تلك المصادر والمراجع فقد اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الدراسات والمؤلفات الأخرى والتي ثبتت في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة.

التمهيد

سقوط الإمارات الكردية وتأسيس ولاية الموصل

يشكل الأكراد إحدى الأقليات البارزة في منطقة الشرق الأوسط لما لهم من أثر كبير في مجلل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، إذ كانت مناطق الأكراد تشكل القسم الأوسع من معظم الجبال الممتدة من البحر الأسود إلى الخليج العربي، وقد كانت المجتمعات الكردية في أغلب مناطقها في بداية القرن التاسع عشرـ الميلادي وقبله تتكون من العشائر التي كانت تنتشرـ في شمال العراق وتركيا وإيران وسوريا وكانت تنقـسـ إلى عشائر رحل ومستقرة، وقد عملت الدولة العثمانية طوال فترة حكمها على السيطرة عليهم ب مختلف الطرق والوسائل، لذلك كانت العشائر الكردية تحاول الابتعاد عن السلطات العثمانية وتتوجه إلى المناطق الجبلية الحصينة^(١)، ومن أشهر المدن الكردية خلال القرن التاسع عشرـ الميلادي: أربيل، وان، أورفة، ديار بكر، دهوك، السليمانية، زاخو وراوندوز والحسكة والموصـلـ وغيرها من المدن وفضلاً عن هذه المدن فـهـنـاكـ مـدنـ عـثمـانـيـةـ تـسـمـىـ بـالـإـيـالـةـ، ولا يـقـلـ شـانـهـاـ عـنـ بـقـيـةـ المـدـنـ الكـبـيرـةـ، حيث كان بعضـهاـ مـرـكـزاـ لـإـمـارـاتـ كـرـدـيـةـ مـهـمـةـ لـعـبـتـ دـوـرـاـ كـبـيرـاـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـلـاـ سـيـماـ فـيـ النـصـفـ الـأـوـلـ مـنـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ المـيلـادـيـ، مثلـ: العـمـادـيـةـ عـاصـمـةـ الـإـمـارـةـ الـبـهـدـنـانـيـةـ، وـرـاـونـدـوزـ عـاصـمـةـ الـإـمـارـةـ السـوـرـانـيـةـ، وجـزـيـرـةـ اـبـنـ عـمـرـ عـاصـمـةـ إـمـارـةـ بوـتـانـ، وـالـسـلـيمـانـيـةـ عـاصـمـةـ الـإـمـارـةـ الـبـابـانـيـةـ وـغـيـرـهـاـ^(٢)، وقد كانت مناطق انتشار الأكراد تمتاز بعدت مميزات وهي كالتالي^(٣):

أولاً: هي مناطق سهلية، فقد كانت معظمها ذات طابع جبلي.

ثانياً: أنها مناطق ذات طابع حدودي لأنها تشتـركـ معـ بعضـ الدولـ بـحدودـهاـ، مما جـعلـهاـ تـمـلـكـ سـمـةـ "الموقع الاستراتيجي" لأنـهاـ كانتـ محمـيـةـ بالـقلـاعـ والـحـصـونـ الـمنـيـعـةـ فـضـلـاـ عـنـ أـعـمـالـهـاـ التـجـارـيـةـ الـأـخـرـىـ.

ثالثاً: مناطقها تقع بالقرب من منافذ ذات طابع جبلي.

وللمدن الكردية تأثيرها على توزيع الأكراد وكثافتهم السكانية على وفق ما يلي:

١ - المساحة الصغيرة للمدن الكردية مما أعطاها القدرة على سد حاجاتها المحلية.

(١) زكي، محمد أمين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ج ١ ، ترجمة : محمد علي عوني ، تقديم : كمال مظهر، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ٢٠٠٥ م ، ص ٤٤ . وسيشار له لاحقاً : زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان .

(٢) أحمد، محمد أحمد ، أكراد الدولة العثمانية ، ط ١، مطبعة هاشم ، أربيل، ٢٠٠٩ م ، ص ٧٦ . وسيشار له لاحقاً: أحمد ، أكراد الدولة العثمانية .

(٣) الوائلي ، عبد ربه سكران ، اكراد العراق (١٨٥١-١٩٤١م) ، اطروحة دكتوراه، غير منشورة ، بإشراف الدكتور محمد جمال الدين، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ م ، ص ١٢٥ .

٢- الحجم الصغير للمدن الكردية وانخفاض عدد إفرادها.

٣- إضافة إلى عدم اعتماد المدن الكردية على المركز^(١).

وقد انتشر الأكراد في العديد من المدن التركية، كمدينة أكري الواقعة بين سهل زوكاد وجبل أكري، فضلاً عن مدينة ديار بكر، وهي إحدى المدن الموعضة بالقدم، والمشهورة بحصنها وقلاعها، فهي تشرف على نهر دجلة، ومدينة باطمان، ومدينة بتليس، ومدينة هكاري، وديرسيم، وعنتاب، وأرطوم واورفة وماردین وملاطيه ونصيبين وغيرها العديد من المدن الكردية في تركيا^(٢).

أما المدن الكردية المتوزعة في إيران، فهي على هيئة أقاليم، مثل أقليم علام وسمبرادوست، ومكريان، واردلان، ولوستان، أما المدن الكردية فهي (ورمي، وماكو، وقوطر، وبازركان، وبيران شهر ونقد، وشنو، وبانه، وسن)^(٣).

أما المدن الكردية في العراق فهي أربع مدن رئيسة وهي كالتالي:

١- مدينة السليمانية: وهي إحدى المدن المهمة للأكراد الواقعة في أقصى- شمال شرق العراق، وتقع على أعلى جبل أزمر، وتسسيطر على العديد من الطرق المهمة ولا سيما المؤدية لسهول سنجد كركوك في الغرب وإلى سهول شهزو في الشرق، وتعد إحدى حلقات الرابط العظيمة بين بلاد الترك وإيران، وقد تأثر ببنائها العماني بالعمaran الإيراني نظراً لحدودها الجغرافية القريبة من بلاد فارس، وقد اشتهرت مدينة السليمانية بكثرة عدد دور العلم والمدارس التي انشأت فيها، كما أنها كانت على مر العصور أرضاً للحروب والصراعات بين بين الترك والفرس^(٤).

٢- مدينة أربيل: وهي إحدى أهم المدن الكردية الواقعة في شمال العراق، حيث تم بناؤها فوق سفح عالي منحدر بشكل كبير، كما أنها تقع على هذا السفح الذي تكونت فيه العديد من الحضارات العظيمة وذلك بسبب توافر عيون المياه الكثيرة فيها، حيث يوجد فيها الكثير من عيون المياه العميقة المنتشرة في مختلف مناطقها، مما جعلها دائماً معرضة للغزو^(٥).

٣- مدينة كركوك: وتعد أحد المدن المهمة للأكراد، وقد اكتسبت أهمية كبيرة ولا سيما في عهد الدولة العثمانية، فقد اشتهرت في العديد من الاتفاقيات الحدودية بين الدولة العثمانية والفارسية ولا سيما

(١) أحمد ، أكراد الدولة العثمانية ، ص ٨٧ .

(٢) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٤٩ .

(٣) شامزين ، عزيز ، الحركة القومية للشعب الكردي ، اطروحة دكتوراه ، نشرها باللغة العربية الاتحاد الوطني الكردستاني ، مطبعة ابراهيم عزو ، كردستان العراق ، ط١ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٣م ، ص ٢٦ . وسيشار له لاحقاً : الحال ، معروف النودهي .

(٤) الحال ، الشيخ محمد ، معروف النودهي البرزنجي ، ط٢ ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢م ، ص ٣٨ . وسيشار له لاحقاً : الكوراني ، من عمان إلى العمادية .

في عام ١٥٠٥هـ/١٩٦٢م، فهي من المناطق الغنية بتراثها الحضاري، فسكانها يستطيعون الحديث بعدة لغات كالعربية والكردية والتركمانية، ونظراً لوقوع مدينة كركوك على ملتقى الطرق التجارية المهمة، الأمر الذي جعل منها مدينة مزدهرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية^(٣).

٤- دهوك: تعد إحدى أهم المدن الكردية في كردستان العراق، وقد امتازت بكثرة سهلها وجبالها وهضابها، فقد كانت إحدى المراكز المهمة للإمارة البهدنانية^(٤).

وقد كانت هناك العديد من الحكومات والإمارات الكردية التي بقيت متصلة بنفوذها إلى فترة بروز الدولتين الفارسية والعثمانية، فعندما تولى السلطان العثماني سليم الأول السلطة بعد وفاة والده بايزيد الثاني في عام ١٥١٢هـ / ١٩١٨م ، بدأ بمحاربة الشاه الفارسي إسماعيل الصفوی، حيث بدأت الدولتان بقتال بعضها الآخر، وكان من نتائج تلك الحروب بين الطرفين انتصار الدولة العثمانية وهزيمة قوات الشاه الفارسي إسماعيل الصفوی، واستيلاء السلطان سليم الأول على خزائن الشاه الصفوی وممتلكاته وأمواله^(١).

وكان من نتائج ذلك العمل على توزيع الأراضي الكردية وتقاسمها بين الطرفين، فقد عمل الشاه الفارسي إسماعيل الصفوی على التدخل في مناطق النفوذ الكردية مستعملاً في ذلك العنف والقسوة وتمكن بذلك من إضافة العديد من الأراضي الكردية إلى حدود دولته، وقد وجدت الدولة العثمانية نفسها مجبرة بعد موقعة جالديران في عام ١٥١٤هـ / ١٩٢٠م على محاولتها للتقارب وكسب ود ودعم الأمراء الأكراد وذلك بسبب مواجهة الدولة العثمانية للجيش الفارسي من جهة وقوات الامماليك من جهة أخرى ، وبالنظر لدموغرافية المناطق الجبلية الكردية ومساكنها الوعرة التي كانت تستلزم قوات عثمانية كبيرة من أجل أحکام السيطرة عليها ، مما دفع السلطان العثماني سليم الأول إلى استخدام الطرق الدبلوماسية والسلمية بهدف السيطرة على الأراضي الكردية، مما جعل السلطان سليم الأول يطلب المساعدة من العلامة الكردي المشهور الملا ادريس بن حسام الدين بن علي البدليسي^(٢).

(٣) جليل ، جليلي ، اكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ترجمة : بافي نازي ، دار الایمان ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ص ٨٩ . ويسشار له لاحقاً : جليل ، اكراد الامبراطورية العثمانية.

(٤) الكوراني ، من عمان إلى العمادية ، ص ٤٢ .

(١) البستاني ، بطرس ، دائرة المعارف ، مج ١٠، ط١، مطبعة الهلال ، مصر، ١٨٩٨م، ص ٩ . ويسشار له لاحقاً : البستاني ، دائرة المعارف .

(٢) ولد الملا ادريس في مدينة بدلیس سنة ١٤٥٢م حيث التحق بالسلطان يعقوب حاكم الاق قونیلو في سنة ١٤٧٨م وعمل مع السلطان سليم في معركة جالديران ، كما أنه شارك في الحملة العثمانية على مصر ١٥١٧م . ينظر : زكي ، خلاصة تاريخ الكورد وكردستان ، ص ٩٠ .

وبالنظر لمنزلته العلمية وتأثيره الكبير على الأكراد في كسب ولاء رؤساء العشائر الكردية للدولة العثمانية فتم عن طريقه الاعتراف بأماراتهم واستقلالهم بصورة رسمية وكان ذلك في عام ١٥١٥ م عن طريق تصريح عثماني وزع عليهم من قبل مثل السلطان العثماني سليم الأول^(١).

إلا أن السلطان سليمان القانوني الذي تولى الحكم خلفاً لأبيه السلطان سليم الأول (١٥٢٠-١٥٧٤) كان قد تنصل من العهود والمواثيق المعقودة من قبل مع الأمراء الأكراد، فضلاً عن قيام السلطان سليمان القانوني بعدة حملات عسكرية على الإيرانيين، والتي أدت في النهاية إلى ضم العديد من المناطق الكردية حدود للدولة العثمانية، فضلاً عن قمع للأكراد وبث سياسة الفرقة بين زعمائهم^(٢).

وقد عملت معظم الإمارات الكردية على الحد من التدخلات العثمانية والتصدي لها بعد ملامسة الأكراد لسرعة تبدل السياسة العثمانية تجاههم، وضلت الدولة العثمانية تمارس نفس النهج الاستبدادي تجاه الإمارات الكردية وعلى اختلاف سلطаниتها الذين قدموا بعد السلطان سليمان القانوني، وقد أصدر السلطان العثماني مراد الرابع في عام ١٦٣٨ هـ / ١٧٤٠ م قراراً بسجن أمير إمارة بهدينان يوسف الخان وذلك لعدم حضور الأخير مقر السلطنة وتقديم التهاني للسلطان على شرف استعادته لمدينة بغداد^(٣).

وفي بدايات قرن التاسع عشر الميلادي قامت الدولة العثمانية بإكمال سياستها المناهضة ضد الإمارات الكردية، ولا سيما خلال حكم السلطان محمود الثاني (١٨٣٩-١٨٠٨) والتي اتسمت بالعمل على القضاء على الإمارات الكردية والحد من نفوذها، وقد هدف السلطان محمود الثاني في سياسته ضد الإمارات الكردية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها تقليل نفوذ تلك الإمارات الكردية والعمل على تنفيذ الإصلاحات العثمانية داخل أراضي الدولة، إضافة إلى منع القوى الإيرانية والروسية من التدخل بالشأن الداخلي العثماني، والعمل على إنهاء الحكومات الكردية والقضاء عليها وربط الأكراد بالدولة العثمانية وتجنيدهم في الجيش العثماني^(٤).

(١) البديسي ، شرفخان بن شمس الدين، الشرفناهه في تاريخ الدول والامارات الكردية ، ت: محمد علي عوني، ج ١ ط، دار الزمان ، دمشق ١٩٥٨م، ص ٣٩ . وسيشار له لاحقاً : البديسي ، الشرفناهه .

(٢) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكرستان، ص ١٧٨ .

(٣) جلبي ، اوليا ، رحلة اوليا جلبي في كورستان ، ترجمة : رشيد فندي ، ط ١ ، مطبعة خانى ، دهوك - كردستان العراق ، ٢٠٠٨م، ص ١٣٢ . وسيشار له لاحقاً : جلبي ، رحلة اوليا جلبي في كورستان .

(٤) العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، ط ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٨ م ، ص ٢٤ . وسيشار له لاحقاً : العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين .

وتمكن ذلك الدولة العثمانية من تحقيق أهدافها تجاه الإمارات الكردية وأسقاط العديد منها لأسباب

عديدة تمثلت بما يلي^(٣):

١ - عدم التكافؤ بين الإمارات الكردية والقوات العثمانية من حيث التنظيم والتنسيق والتدریب والأسلحة التي كانت تمتلكها القوات العثمانية.

٢ - افتقار الإمارات الكردية إلى عامل التوحد فيما بينهم وكثرة الانقسامات والانشقاقات الداخلية لأمرائها.

٣ - إضافة إلى الدور الخارجي المتمثل بالدور البريطاني والروسي، فقد عمل الروس والإنكليز على زرع الفتنة والقلق بين الإمارات الكردية ومحاولتهم أثارتهم ضد السلطات العثمانية.

٤ - غياب القيادة الموحدة لمعظم الإمارات الكردية مما جعلها غير قادرة على مواجهة العثمانيين. وقد ظلت العديد من الحكومات والإمارات الكردية متباينة حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي على الرغم من السياسة المستبدة التي انتهجهها معظم السلاطين العثمانيين تجاههم، وفيما يلي نبذة موجزة عن أهم الإمارات الكردية في تلك الحقبة الزمنية:

أولاً: إمارة سوران (١٢٦٧-٩٠٥ هـ / ١٨٥٠-١٥٠٠ م):

تعد هذه الإماراة من أهم الإمارات الكردية التي كانت موجودة منذ قيام الدولة العثمانية خلال حكم السلطان العثماني سليم، وقد كان قضاء أربيل بمثابة المقر الرئيسي لإمارة سوران، وقد كان للإماراة العديد العواصم من أبرزها: راوندوز وأربيل وحرير وغيرها^(١) حيث يبين العديد من المؤرخين أن هذه الإماراة بذلت للوجود في القرن الثاني عشر الميلادي في منطقة راوند وز ويرجع ذلك إلى مجاهدات أسرة البابان الكردية^(٢).

(٢) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٤٦ . وللمزيد ينظر : حسين ، سعدي عثمان ، كردستان والامبراطورية العثمانية – دراسة في تطورها السياسي ١٥١٤-١٨٥١ م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، بإشراف الدكتور دلير اسماعيل ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م .

(١) علي، عبد الفتاح علي، الهجوم العثماني على كردستان وسقوط امارة سوران ، مجلة كاروان ، العدد ٥٢ ، سنة ١٩٨٧ م، ص ١٣٤ .

(٢) زكي ، محمد امين، تاريخ الدول والإمارات الكردية، ط١، مطبعة صلاح الدين، بغداد ، ١٩٤٨ م ، ص ٤٠٠ . وسيشار له لاحقا: زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية.

(٣) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين، ص ٤٠-٤١ .

ثم تولى من بعده ولده عيسى— إكمال أهداف والده، ليقوم فيما بعد بجعل منطقة حرير مقراً لحكمه، وخلفه في الحكم عدة إمراء امتازت مدة حكمهم للإمارة بالرخاء والاستقرار ودخولها بداية المنافسة والصراع مع إمارة بإيان ، وقد تعرضت إمارة سوران للتغيرات هامة في القرن السادس عشر-الميلادي كتأثرها بالصراعات الفارسية- العثمانية، وعند قيام السلطان سليمان القانوني بإكمال سيطرته على بغداد في عام ١٥٣٤ م توجه بعدها لإمارة سوران وأصدر قرار بإعدام أميرها عز الدين بسبب تراسله مع القوات الفارسية، وقام على إثرها بضم الإمارة إلى مدينة أربيل ومنحها فيما بعد لأحد الأمراء الإيزيديين^(٣).

ويعد الأمير محمد باشا الكبير من أهم حكام الإماراة السورانية في القرن التاسع عشر الميلادي، ولقد منح العديد من الألقاب والأوسمة ومنها لقب الباشا من قبل مقر الحكم في استانبول، وقد سارع محمد باشا الكبير على بناء إمارته التي كانت عاصمتها (راوندوز)، فعمل على دمج العديد من المناطق الكردية لحدود إمارته، فضلاً عن مراقبته للأوضاع الإدارية العامة للإمارة عن طريق تشكيل العديد من اللجان التفتيسية، وتأسس مجالس سيادية وكانت بقيادته، والاهتمام بمؤسسة الجيش التي كانت تحت زمامه أخوه الأصغر أحمد باشا، فضلاً عن مراقبته للعمار وبنائه للقصور والجسور إضافة إلى ضرب النقود، حيث كتب على أحد وجهي عملته الأمير المنصور محمد بك وعلى الوجه الثاني كتب (ضرب في راوندوز)^(٤)، إضافة إلى بنائه جيش ضخم تألف من العديد الأصناف القتالية كالخيالة، والمأشاة، وإن شائه مصنعاً لعمل البنادق والبارود والسيوف، كما أنه تمكّن من ربط العديد من المناطق الكردية بإمارته مثل سنجار ودهوك والتون كوبري وأربيل وحرير، إضافة لتشكيله قوة مسلحة تكمن مهمتها حماية حدود الإمارة وإقامة القلاع والحسون، وتقسيمه لمهام الإمارة على من يجيد إدارتها إضافة إلى إقامته مقرات للمراقبة على الطرق من أجل فرض القانون والآمان^(٥).

وقد عمل الأمير محمد على توسيع الإماراة السورانية بشتى الطرق والوسائل المتاحة له، حيث تمكّن وبعد فترة قصيرة من إصلاحه الأوضاع الداخلية لإمارته، على التوجه خارج الإمارة حيث تمكّن من فرض سيطرته على معظم الأراضي الكردية في شمال العراق مستغلًا طلب إحدى العشائر الكردية منه للانتقام من الأكراد الإيزيديين الذين كانوا قد قتلوا بعض أفرادها، ليتمكن فيما بعد من فرض سيطرته على معظم أراضي شمال العراق في ١٨٣٢ م^(٦).

(١) زكي ، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ٤٣٣ .

(٢) موكباني ، مزووى ميرانى سوران، بب ٢٨ .

(٣) الحسني ، عبد الرزاق ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، ط١ ، مطبعة العرفان، صيدا ، لبنان ، ١٩٥٣ م، ص ٩٦ .

وتمكن من الحق الهزيمة بالأكراد الإيزيديين ولاحقهم إلى مشارف منطقة الموصل^(١). وقد تمكن فيما بعد من السيطرة على قضاء عقرة فضلاً عن طرد لحاكمها ثم دخل إلى مدينة العمادية وتمكن من إلقاء القبض على أميرها وسجنه، إضافة إلى سيطرته على عدد من المدن الأخرى كمدينة دهوك وسنجار وزاخو والجزيرة فضلاً لتهديد مدينة ماردين والموصى^(٢).

ونتيجة لهذه أعمال التي قام بها الأمير محمد شعر العثمانيون والإيرانيون بالقلق الكبير ازاء تطلعات الأمير محمد، فقامت الدولة العثمانية بتكليف أحد ولاتها لقيادة حملة عسكرية ضده ، وقد أنظم لهذه الحملة عدد كبير من الداعمين لها من مدن الموصل وبغداد وديار بكر واستطاع العثمانيين بذلك من حشد حملة كبيرة ضد الأمير محمد، ونتيجةً لذلك تمكنت القوات العثمانية من الوصول إلى سهل الحرير، إلا أنه لم يستطع من مواجهة القوات العثمانية مما دفعه للاستسلام هدفاً منه لتقليل الخسائر وتجنب أراقة المزيد من الدماء^(٣).

وكانت هناك العديد من الأسباب وراء سقوط هذه الإمارة بيد العثمانيين^(٤):

١ - القوة والإمكانات الضخمة للدولة العثمانية .

٢ - افتقار إمارة سوران لقوات داعمة لها.

٣ - افتقار الإمارة لعلاقات طيبة مع الإمارات الكردية الأخرى.

ثانياً: إمارة بهدينان (٦٥٩-٦٢٦٠ هـ / ١٢٧٣-١٨٤٢ م) :

وهي من أبرز الإمارات الكردية التي دعمت الدولة العثمانية ودخلت ضمن سلطان العثمانيين وتقع

(١) زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٤٤ .

(٢) مكرياني، مزووي ميراني سوران، بب ٦٥ .

(٣) اسماعيل، زبير بلال ، محمد الخطيب ونهاية إمارة السورانية ، مجلة الحكم الذاتي ، العدد ٤ ، ١٩٨٣ م، ص ١٣ . وسيشار له لاحقاً: اسماعيل، محمد الخطيب ونهاية إمارة السورانية .

(٤) زكي ، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ص ٤٠ .

هذه الإمارة في أقصى- الحد الشمالي من العراق وإلى الشرق من نهر دجلة، وكانت تؤلف القسم الأعظم من ولاية الموصل نظراً لما كانت تملكه من موقع مهم وما لها من المقومات الاقتصادية الضرورية، وقد أكّدت سبب إمارة بهدينان تسميتها من بعاء الدين بن شجاع الذي يعد من أبرز مؤسسيها، ويشير في هذا الصدد عدد كبير من المؤرخين إلى أن هذه الإمارة كانت قد تأسست في منتصف القرن الثالث عشر- الميلادي، وذلك عندما أُعلن بعاء الدين بن شجاع نفسه حاكماً على العمادية في سنة ١٢٦٢ م، واتسم حكمه بالاستقرار والرخاء وسيطرته مناطق عديدة لحكمه .^(١)

ويؤكد المؤرخون أيضاً أن منطقة نفوذ إمارة بهدينان هي في الأصل ليست مأخوذة من اسم بعاء الدين بن شجاع فكلمة بهدينان تعني في اصلها، الدين الصادق أو أصدق الاديان، ولهذا فإن هذه الإمارة تعد من الإمارات الكردية القديمة التي يعود تأسيسها إلى ما قبل السلطان العثماني سليم الأول وقد اتخذت لنفسها مدينة العمادية كعاصمة ومقر لحكمها .^(٢)

وقد اعترفت بها السلطات العثمانية في عام ١٥١٥-٩٢١ م ، خلال حكم السلطان سليم الاول سعيًا منها لكتسبها ، وقد عاش فيها العديد من الطوائف الدينية كالأرمن والايزيديين واليهود .^(٣) وقد استمر حكم هذه الإمارة العديد من القرون فوصلت إلى ما يقارب الستة قرون، فكانت مناطق نفوذها تشمل في البداية قضاء العمادية والمناطق المحيطة بها، إلى أن توسيع نفوذها وضمت المناطق الواقعة بين نهر دجلة والزاب الكبير من جبل مقلوب، ومع بداية القرن التاسع عشر- الميلادي دخلت الإمارة في صراعات داخلية حول زعامة الحكم فيها، وقد لعبت ولائيتي بغداد والموصل الدور الكبير في افتعال الصراعات الداخلية للإمارة، إلى أن أصبحت إمارة بهدينان تحت سيطرة ولاية الموصل في سنة

(١) المائي ، انور، الأكراد في بهدينان ، ط ١ ، مطبعة الحصان ، الموصل ، ١٩٦٠ م ، ص ١٢٢ . ويسشار له لاحقاً : المائي ، الأكراد .

(٢) العمادية : قلعة حصينة تقع في شمال الموصل ومن أهم أمرائها عماد الدين زنكي بن اق بن سنقر ، وكانت حصنًا للأكراد . ينظر : الحموي ، ياقوت بن عبدالله ، (ت : ٦٢٣ هـ)، معجم البلدان ، ج ٥ ، دار صادر ، بيروت، ١٩٧٧ م ، ص ٤٠٨ . ويسشار له لاحقاً : الحموي ، معجم البلدان .

(٣) علي، عبد الفتاح علي، الملا يحيى المزوري وسقوط إمارة بهدينان، مجلة كاروان العدد ٤١ ، السنة ١٩٨٦ م ، ص ٤٠ .

١٨٠٨م، إلا أن الإمارة البهدينانية تمكن من إعادة حكم الإمارة وبسط نفوذها على مناطق الإمارة^(٢).

وقد استمرت إمارة بهدينان في حكمها طوال القرنين السادس عشر- والسابع عشر- الميلاديين إلى أن تنازل أميرها زبير باشا في أوائل القرن الثامن عشر- الميلادي عن حكمه للإمارة إلى ولده (بهرام) وذلك في عام ١٧١٤م والذي شكل حكمه نهاية لحكم الإمارة حيث شهدت فترة حكمه للإمارة الانفلات الأمني والعصيان في الموصل وازدياد هجمات أعداء الإمارة ولا سيما هجمات قوات والي بغداد العثماني، والتي تمكن من شن العديد من الهجمات على إمارة بهدينان وقادت بفرض حصار عليها في عام ١٧١٧م إلا أن ذلك الحصار لم ينجح في تحقيق أهدافه، إلا أن العديد من مناطق الإمارة كانت قد تعرضت للدمار والخراب وذلك على يد قوات نادر شاه العثماني وذلك عند حملتها على العراق في عام ١٧٤٣م^(٣).

وقد امتازت مدة حكم الأمير بهرام باشا بتحريض الدولة العثمانية لمسؤولي الموصل وبغداد واثارتهم المشاكل ضد إمارة بهدينان وذلك كله من ضمن السياسة العثمانية المتتبعة لضرب الإمارات الكردية وانهائها، إلا أن بهرام باشا توفي وخلفه في الحكم ابنه الأمير إسماعيل باشا^(٤). وتميزت فترة الأمير إسماعيل باشا بصراعاته المستمرة مع أخوه وأولاد عمومته، إضافة إلى تصديه للهجمات المتكررة لعثمانيين وبالخصوص حملة عام ١٧٧٩م والتي هدفت إلى أسقاط الإمارة^(٥). وشهدت فترة حكم الأمير إسماعيل باشا انتعاش الأوضاع في بهدينان، إلا أنه توفي في عام ١٧٩٨م^(٦).

وتولى حكم الإمارة من بعده ولده الأمير محمد طيار حيث امتازت فترة توليه للإمارة بنزاعه مع أخوه مراد بيك حيث أجبره الأخير أخيه الأمير محمد طيار على مغادرة الإمارة ليتسلمه بذلك مقاليد حكم الإمارة ولم تنته المسالة ألا بتدخل العثمانيين^(٧).

(٢) السورجي ، نامق رقيب ، محافظة دهوك ، ط١ ، مطبعة الاديب ، بغداد ١٩٨٦م ، ص ١١ . وسيشار له لاحقاً ، السورجي ، محافظة دهوك .

(٣) المزوري ، عبد الرحمن ، بعض الواقع المهمة في تاريخ بهدينان ، مجلة كاروان ، العدد ٨١ ، ١٨٨٩م ، ص ١٤٨ .

(٤) المائي ، الاكراد في بهدينان ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٥) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٣١ .

(٦) العمري ، ياسين خير الله ، زينة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، النجف الاشرف ١٩٧٤م ، ص ٤٧ . وسيشار له لاحقاً : العمري ، زينة الآثار .

(٧) المائي ، المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

إلا أن الصراعات العائلية كانت قد استمرت في الإمارة خلال حكم الأمير مراد بك مع أخيه، إلى أن تمكن فيما بعد من الحصول على اعتراف من السلطان العثماني لحكم الإمارة بمقابل مساندته للعثمانيين ومنع التدخلات الإيرانية في شؤون إمارته^(٥).

إلا أن عادل بك الأخ الأصغر للأمير مراد بك كان قد تمكن في عام ١٨٠٣ م من الحصول على الدعم والمساندة من والي بغداد من أجل حكم الإمارة، إلا أن تلك الفترة كانت قد شهدت قيام الدولة العثمانية بکبح سلطة الإمارات والحكومات الكردية واحتضانها للسلطة المركزية العثمانية، فلم تكُن الإمارة طويلاً، عندما كلفت الدولة العثمانية والي الموصل بتجهيز حملة عسكرية والقضاء على الإمارة البهندانية، وانتهت بذلك الإمارة البهندانية في عام ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م^(٦).

ثالثاً: إمارة بابان (١٠٦٠ - ١٢٦٨ هـ / ١٦٥٠ - ١٨٥١ م):

وهي إحدى الإمارات الكردية التي ترجع في حكمها إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وقد اشتقت اسمها من زعيمها الأمير الكردي (بيربوداق)^(٧)، والذي عُرف بـ(بابان) إلا أنه بعد مماته ورثه في الحكم ابن أخيه، وقد اتسعت أوضاع الإمارة فيما بعد بتنازع كل من العثمانيين والإيرانيين على الإمارة، فضلاً عن المنافسة بين أمرائها، وظهر دور الإمارة مرة ثانية في منتصف القرن السابع عشر الميلادي وذلك بعد أن أعطى السلطان العثماني محمد الرابع (١٦٨٧-١٦٤٨ م) إحدى المناطق العثمانية لأحد أحفاد أسرة آل بابان^(٨).

وقد اتخذت إمارة بابان مراكز عديدة لها فمن أبرزها: مدينة السليمانية التي قام بإنشائهما أبراهيم باشا في سنة ١١٩٨ هـ / ١٧٨٤ م^(٩)، إلا أن التنافس والتنافر بين العائلة الحاكمة كان من الأسباب الأساسية لسقوط الإمارة^(١٠).

(٥) زكي ، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ص ٣٩٧ .

(٦) زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ص ٤٠٦ .

(٧) زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ص ٤٦؛ للمعلومات حول التسمية: بابان، جمال بابان ، بابان في التاريخ، د.م، ١٩٩٣، ص ٩ .

(٨) علي شاكر ، تاريخ العراق في العهد العثماني ، ط ١ ، مطبعة الایمان، بغداد، ١٩٨٨ م ، ص ١٨١ . وسيشار له لاحقاً: علي، تاريخ العراق في العهد العثماني.

(٩) هلبوت ، حكيم ، النقبانية في كردستان في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة دراسات كردية ، دون العدد والتاريخ باريس .

(١٠) جليل ، اكراد الامبراطورية العثمانية، ص ٢٧٦ .

وأبرز ما يميز الإمارة هو تاريخها الحافل بالتدخلات الأجنبية ولا سيما من قبل الإيرانيين والمماليك^(١)، فقد وصلت في بعض الحالات إلى القيام بالحملات العسكرية عليها ومنها حملة العثمانيين عليها في عام ١٧٦١، وبدعم ومساندة والي الأسرة الجليلية في الموصل^(٢).

ومن جانب آخر استمرت الصراعات والانقسامات الداخلية بين أفراد الأسرة الإلبابانية، واستمرت كذلك حتى تولى أبراهيم باشا الحكم في عام ١٧٨٣ م فقد عم الاستقرار بسبب العلاقات الحسنة بين الأمير الإلبابي والعثمانيين، وقد قام بعد ذلك أبراهيم باشا ببناء السليمانية وجعلها عاصمة ومقرًا لإمارته^(٣).

وقد تمكنت الإمارة الإلبابانية من تحقيق النجاحات الكبيرة لا سيما خلال حكم الأمير عبد الرحمن باشا، الذي قام بالعديد من الأعمال عند توليه قيادة الإمارة، حيث كان يهدف إلى تكوين حكم مستقل في إمارته عن الإدارة العثمانية، فعمل على الاهتمام الواضح بدور العلم والكتاتيب كما عُرف بالعلم والتقوى والزهد، وكانت الإمارة على جانب ناصع من المعرفة والحضارة والثقافة^(٤)، وقد قام الأمير بدرخان بالعديد من المحاولات الهدافلة إلى الاستقلال بالحكم ولا سيما عندما قام بضرب العملات باسمه في عام (سنة ١٢٦٨ هـ / ١٨٥٢ م)^(٥).

فبالرغم من قيام والي بغداد بعزل عبد الرحمن باشا عن إمارة إلبابان إلا أن الأخير تمكّن من الرجوع إلى حكم الإمارة في سنة ١٢٢٦ هـ / ١٨١١ م وذلك للمرة الخامسة، وعندما شعر الوالي العثماني في بغداد بالقلق من أعمال التي قام بها الأمير عبد الرحمن باشا قام بعزله عن الإمارة في سنة ١٨١٢ م، وتعيين خالد باشا وسار بجيشه كبير للسليمانية وتمكن من هزيمة عبد الرحمن باشا^(٦).

(١) المماليك: هم الرقيق البيض الذي كان والي بغداد حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٣ م) قد اشتراهم من أسواق تقليس، وكانوا يودعون في مدارس خاصة ، ويعتبر حكم المماليك بداية عهد جديد في تاريخ العراق الحديث . ينظر: نورس، علاء موسى، حكم المماليك في العراق (١٧٥٠-١٨١٣ م)، بغداد ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٦ . وسيشار له لاحقا: نورس . حكم المماليك.

(٢) سالنامة ولالية الموصل لعام ١٩١٢ هـ / ١٣٣٠ م ، ص ١٠٢ .

(٣) بابانی ، عبد القادر رستم ، تاريخ وجغرافيا كوردستان موسوم به : سیر الاکردا ، جابخانه ی ارزنگ ، تهران ، ١٣٦٦ م ، بب ١٤٢ . وسيشار له لاحقا : بابانی ، تاريخ وجغرافيا كوردستان .

(٤) ابو بكر ، احمد عثمان ، کردستان في عهد السلام ، مجلة الثقافة ، العدد ٥ ، السنة ١٩٨٠ م ، ص ٤٩ .

(٥) العزاوي ، عباس ، تاريخ التقادم العراقية لما بعد العهود العباسية (٦٦٥-١٣٣٥ هـ) الى (١٢٨٥-١٩١٧ م) ، ط١، مطبعة النور ، بغداد، ١٩٥٨ م ، ص ١٢٣ . وسيشار له لاحقا : العزاوي ، تاريخ النقود العراقية .

(٦) زكي، امين محمد ، تاريخ السليمانية ، ط١ ، مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص ١٣٥ . وسيشار له لاحقا: زكي ، تاريخ السليمانية .

وقد عمل الأمير عبد الرحمن باشا على إصلاح أوضاع الإمارة، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، فسرعان ما أصابه المرض ليتوفى بعد ذلك ويخلفه ابنه الأمير محمود بك في الحكم^(٣).

إلا أن الفترة التي شهدت تولي الأمير محمود كانت قد تميزت بالصراعات الكبيرة ولا سيما بين بين محمود بك وعمه الكبير عبدالله باشا، وأدت تلك الصراعات في النهاية إلى سقوط الإمارة الإيابانية ودخولها في حوزة الحكم العثماني المباشر وكان ذلك في أواخر عام ١٨٥١م، وكان هناك العديد من العوامل الرئيسية التي أدت إلى سقوط الإمارة الإيابانية يأتي في مقدمتها:

- ١ - التدخل بالشؤون الداخلية لأمارة من قبل الإيرانيين والعثمانيين.
- ٢ - انتشار الأمراض والأوبئة والآفات داخل الإمارة .
- ٣ - التنافس العائلي على الحكم، وذلك بسبب الأهداف والأطماع الشخصية من قبل أفراد الأسرة الإيابانية

^(٤).

رابعاً : إمارة بدليس (١٣٤٩-١٨٤٩م)^(١)

وهي إحدى الحكومات الكردية التي ترجع في تأسيسها إلى عهود تاريخية قديمة، وهي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة وان التركية، ويعد من أبرز من تولى حكم هذه الإمارة ومن أشهر حكامها في القرن الثامن عشر الميلادي الأمير ضياء الدين، حيث اتسمت أوضاع الإمارة في عهده بالسير نحو البناء وال عمران والاستقلال، إلا أن الإمارة كانت قد انهكت كثيراً جراء كثرة الحروب التي خاضتها ضد الدولة العثمانية، وقد كان الأمير شريف بك أحد أشهر أمراء بدليس الذي تمكن من فرض زمام سيطرته على الإمارة وحكمها في القرن التاسع عشر الميلادي، والذي كان يحظى بعلاقات قوية وواسعة كانت تربطه مع إمارة بوتان الكردية، وبالخصوص مع أميرها بدرخان الكبير، وقد اعتبرت هذه الإمارة بمثابة الحصن المنيع الذي يربط الأكراد مع العجم والايزيديين والأرمن ، فضلاً عن قمتع الإمارة بموقعها المهم مما سيطر على الطرق التجارية التي تمر من خلالها إلى الشرق والغرب، ونتيجةً لذلك باتت إمارة بدليس المقصود والهدف المنشود للتجارة والثقافة والعلوم كعلم الفلك واللادب والشريعة والترجمة ، فضلاً عن توافر العديد من الخانات التجارية في مختلف أنحاء الإمارة والتي كانت تستخدم كدور استراحة للقوافل التجارية المارة من داخل الإمارة، وقد ظهر فيها أيضاً العديد من أصحاب العلم والمعرفة فضلاً عن الكتب والمكتبات ومن أبرزهم: العلامة

(٢) الكوراني ، من عمان إلى العمادية ، ٩٧ .

(٣) زكي ، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ص ٤٢٢ .

(٤) بدليس: وهي مدينة موغلة في القدم ولها في كورستان أهمية كبرى فهي واقعة في مضيق بجبلين ، وتقع قلعة في وسطها، وهي مشيدة فوق قمة جبل مخروطي الشكل لا يرتفع إليها إلا من طريق واحد، ينظر: البدليسي، الشرفانمه، ص ٣٦٨ .

الكردي ادريس الكردي صاحب كتاب (الثماني جنان) والعلامة الكردي شرف خان البدليسي - مؤلف كتاب (الشرف نامه)، وبعد سقوط أمارة بوتان في عام ١٨٤٧م، تمكن العثمانيون في عام ١٨٤٩م من ألقاء القبض على شريف بك بعد مقاومة عنيفة، وأخذوه إلى إسطنبول، وأُسند بعد ذلك حكم الإمارة إلى أحد الحكام الاتراك^(٢)، لتنتهي بعد ذلك هذه الإمارة وذلك في عام (١٢٦٥هـ/١٨٤٩م)^(٣).

خامساً : إمارة بوتان (١٢٤٧هـ-١٢٤٦هـ)

تعد إمارة بوتان إحدى أهم الإمارات المكرونة بالقدم، وقد عرفت أيضاً بـ (إمارة الجزيرة) وهي تقع بالجزء الجنوبي الشرقي من تركيا على نهر دجلة، وكانت عاصمتها ومقر حكمها مدينة الجزيرة التركية، وتعد هذه الإمارة إحدى الحكومات المكرونة التي كانت معترف بها من قبل السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) وقد كان الأمير سليمان بن خالد، من أوائل من تولوا حكم الإمارة بعد تأسيسها وقد ألت السلطة من بعده لولده عبد العزيز بن سليمان ، وقد جاء على حكم إمارة يابان العديد من الأمراء الأقوياء الذين تمكنوا من تقوية وتعزيز نفوذ الإمارة^(٤). ويعد الأمير بدرخان باشا^(٥)، من أشهر أمراء إمارة البوتانية، وهو أحد أبناء الأمير عبد العزيز بن سليمان، وقد كان الأمير بدرخان يحظى بسمات الشخصية القوية ويتمتع بصفات القائد الشجاع الحسن التصرف، لذلك تمكن من إنشاء حكم مستقل لإمارته وعمل على إيقاف التدخلات العثمانية في إمارته^(٦).

وقد عمل الأمير البوتياني بدرخان في بدايات توليه الحكم للإمارة البوتانية على القضاء على معارضيه ومنافسيه في حكم الإمارة البوتانية، وقد كان يعلم مسبقاً بنية الدولة العثمانية من تدخلها في شؤون إمارته من أجل أثارة النزعات والصراعات العائلية امامه مما دفعه للعمل للقضاء على تلك الفتنة في داخل الإمارة، ولهذا عمل الأمير بدرخان على الحد من تصرفات العثمانيين فقام بإرسال الوفود والزعamas القبلية إلى القبائل والقوى المجاورة له يدعوهم لإيقاف التحكم والتسلط العثماني عليهم، وذلك عن طريق

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ص ٩١ .

(٣) زكي ، تاريخ السليمانية ، ص ١٦٣ .

(٤) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكورستان ، ص ٢٣٠ .

(٥) بدرخان باشا : ولد في مدينة الجزيرة التركية مركز الإمارة في سنة ١٨٠٢م . للمزيد ينظر ؛ سجادي ، علاء الدين، الثوار الكورد ، د . ن ، بغداد ، ١٩٥٩ ص ٤٥ . وسيشار له لاحقاً : سجادي ، الثوار الكورد .

(٦) السندي ، بدرخان أحمد ، بدرخان أمير النضال القومي في القرن التاسع عشر في كورستان ، جريدة التاجي ، العدد (١٠٤١) ٢٤ ايار ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ .

إندماج الجميع في حلف يتم تشكيله من قبل الجميع، وقد نجح الأمير في تحقيق مسعاًه بإنشاء الحلف وذلك بعد أن أنظمت إليه العديد من والزعamas والقوى القبلية^(١).

إلا أن هذه الأعمال كانت قد أثارت المخاوف لدى السلطات العثمانية، فأخذت تعمل لمنع الأمير بدرخان من تحقيق أهدافه عن طريق اثارتها للمشأك في الإمارة ووضع العرقيل أمامه للحلولة دون نجاحه^(٢)، فتمكن العثمانيون من افتعال الفتنة بينه وبين الآثوريين^(٣)، فاستطاع العثمانيين بعد ذلك من أنهاء حكم الإمارة البوتانية في (عام ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧ م)^(٤).

سادساً : إمارة هكاري (١٠٠٩-١٢٦٢ هـ / ١٦٠٠ م) :

تقع إمارة هكاري في إحدى المناطق الجبلية في جنوب شرق تركيا يحدها من الجنوب بحيرة وان ومن الشمال مناطق أدنة ووان، وقد كان موقعها الجبلي الأثر الأكبر في الحفاظ عليها، وقد كانت عاصمتها ومقر حكمها يقع في منطقة (جومليروك)، التي عرفت بقلاعها القوية وبكثرة كتاتيبها ومساجدها التي بناها أمرائها، وقد ذكرت إمارة هكاري في العديد من المصادر والمراجع الإسلامية، فوصفها ياقوت الحموي " بأنها من البلاد الواقعة في أعلى الموصل في موضع يُعرف ببني عمر يقطنها الكثير من الأكراد يقال لهم بأنهم الهكارية"^(٥).

وجاء ذكرها أيضاً عند بعض المستشرقين الروس أمثال ارشاك بولاديان فيقول عنها " إن المعلومات الموجودة لدينا لا تدل إلى حدود إمارة هكارية وإذا استسلمنا لهذه المعلومات فإنهم يعيشون في أغلب الأحوال حياة الحضر"^(٦)، بينما يشير شرفخان البدلisi في كتابه (الشرفنامه) إلى " إن معظم أمراء هكارى كانوا يدعون نسبهم إلى شخص يُعرف شمس الدين، إلا أنهم لم يتمكنوا من إثبات نسبهم ومع ذلك فقد

(١) هوري ، صلاح ، الارمن في حكومة الامير بدرخان ، مجلة كولان العربي ، العدد ٣٧ ، أربيل ، حزيران ١٩٩١ م ، ص ٩٤ .

(٢) سون ، ميجر ، رحلة متذكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، ترجمة : فواد جميل ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٧١ م ، ص ٢٠٢ . وسيشار له لاحقاً : سون ، رحلة متذكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان .

(٣) الآثوريين : وهم أحفاد الكلدانيين الذين سكنتوا في بلاد ما بين النهرين إلا أنهم تركوا بلادهم الأصلية من جراء مضائقات الفاتحين والمغزيرين ونزحوا إلى جبال هكاري منذ عهد قديم جداً . ينظر : زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٨٧ .

(٤) عثمان، علي، حكومة بدرخان الكوردية والصراع الكوردي الآثوري، مجلة ئالاي ئيسلايم، العدد ٢ ، ١٩٩٣ م ، ص ٦٧ .

(٥) الحموي ، معجم البلدان ، ص ٤٠٨ .

(٦) الأكراد حسب المصادر العربية ، ترجمة : عبد الكريم ابا زيد ، معهد الاستشراق ، يريفان ، ١٩٨٧ م ، ص ٨٥ .

عُرِفوا بعلو نسبهم وحسبهم^(٢), ثم يورد بعد ذلك العديد من المعلومات عن حكام الإمارة ويدرك أن تيمورلنك كان قد تمكن من أسر أحد إمراء هكاري وهو الأمير شير وكان ذلك في عام ١٣٨٧ م, وذلك عند قيام تيمورلنك بالهجوم على الإمارة ألا أنه أطلق سراحه فيما بعد وأصدر أمراً بالحكم باسمه, وقد جاء بعد ولده الأمير محمد بن شير والذي تمكن من الحصول على اعتراف بحكمه بالإمارة من ميرزا شاه ابن

تيمورلنك عام ١٣٤٢ م^(٣).

وقد خضعت الإمارة فيما بعد إلى حكم العديد من الأمراء الاقوياء كان في مقدمتهم الأمير أسد الدين الكردي, وقد تقاسمت الأكراد والأشوريين والأرمن حكم هذه الإمارة, إلا أن السلطات الإيرانية كانت قد عملت على دعم بعض الأطراف الكردية في الإمارة ضد أمير هكاري, وتمكن بذلك من خلق الفتن والمشاكل في عموم الإمارة, مما دفع أمير الإمارة إلى الانصياع لرغبات الإيرانيين والاعتراف بسلطتهم عليه^(٤).

إلا أن أوضاع الإمارة كانت قد تبدلت بتولي الأمير نور الله حكم الإمارة , حيث عمل على أبعاد الإمارة من التدخلات الإيرانية, واستطاع من خلال تعاونه مع بعض الإمارات الكردية ولا سيما إمارة بوتان من تأسيس حلف كبير, دخل فيه العديد من الأمراء الأكراد, إلا أن هذا العمل كان قد أثار مخاوف العثمانيين مما دفعهم وبعد فترة وجيزة من تأسيسه للحلف إلى الهجوم على إمارة بوتان وإمارة هكاري , وعندما شعر الأمير نور الله بك بأنه لا يستطيع من مجابهة أو محاربة القوات العثمانية هرب إلى الجبال العالية, ومن هناك قام بشن غارات على القوات العثمانية, وتمكن من الحاق الهزائم الكبيرة بها, إلا أن القوات العثمانية كانت قد أجبرته على ترك الجبال وهرب إلى إيران وسقطت بذلك إمارة هكاري في عام ١٨٤٥ م^(٥).

أسباب سقوط الإمارات الكردية في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي:

إن السلطات العثمانية كانت قد عملت على إنهاء السلطات السياسية التي كانت تتمتع بها الإمارات الكردية ، وذلك منذ بداية حكم السلطان العثماني محمود الثاني، وتستطيع الدراسة حصر أسباب سقوط الإمارات الكردية في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي إلى ما يلي^(٦):

- ١ - التجزئة والتفرقة بين الإمارات الكردية وغياب القيادة الموحدة لهم, وضعف الاتصال في ميادين عدة منها : التجارية والاقتصادية, إضافة إلى رداءة طرق المواصلات .

(٢) زكي , خلاصة تاريخ الكرد وكردستان , ص ١٧٢ .

(٣) جليلي , جليل , من تاريخ الإمارات الكردية في الامبراطورية العثمانية , ترجمة : محمد عبدو , ط١ , دمشق , ١٩٨٧ م , ص ٧٠ . وسيشار له لاحقاً : جليلي, من تاريخ الإمارات الكردية في الامبراطورية العثمانية .

(٤) جليلي , من تاريخ الإمارات الكردية في الامبراطورية العثمانية, ص ٧١ .

(٥) العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , ص ٩١ .

- ٢- النزاع والتفاوت العائلي بين الإمارات الكردية.
- ٣- تدخل القوى الخارجية، فرنسياً وبريطانياً كانوا يعملون على تقديم الدعم والاسناد للإيرانيين والعثمانيين ضد الإمارات الكردية.
- ٤- التخلف والفقر والجهل المنتشر بين شعوب الأكراد.
- ٥- إن الأمراء الأكراد كانوا قد استفادوا في بعض الأحيان من الصراعات العثمانية الإيرانية إلا أنهم لم يستغلوا ذلك جيداً، بل العكس دخلوا في تلك الصراعات وأصبحوا ضحية.

وقد كان نهاية الإمارات الكردية وزوالها الحقيقة لحقبة تاريخية كبيرة في تاريخ الأكراد دامت أحياناً فترات تاريخية طويلة، كان خلالها الأمراء الأكراد يتمتعون بالقوة والنفوذ وكانوا يتوارثونها بطرق نظامية، وقد حارب الأمراء الأكراد منذ بدايات تأسيس إمارتهم وحتى أو ساط القرن التاسع عشر الميلادي النفوذ العثماني والإيراني وذلك بهدف المحافظة على تلك الكيانات والإمارات الكردية، وقد خاض الأكراد في سبيل ذلك العديد من الثورات كالتي خاضها محمد باشا الكبير صاحب الإمارة السورانية، وثورة إمارة بيابان بقيادة أحمد باشا، وكذلك الانتفاضة التي قامت بها إمارة بوتان وإمارة تبليس^(١).

تأسيس ولاية الموصل

عندما شرعت الدولة العثمانية بالسيطرة على مدينة الموصل ووضع اليد عليها في عام ٩٢١هـ / ١٥١٥م فالموصل كمدينة لم تتعدي كونها مدينة صغيرة محاطة بعدد من الحصون، ولم تكن جيدة البناء، ولم يكن لها إلا البعض من شهرتها في مجال التجارة، ولم يعلم الكثير عن مدينة الموصل غير الفوضى الداخلية والارتباك في أوضاعها السياسية^(٢)، إلا أن مدينة الموصل وبعد دخولها لمجال السلطة العثمانية، كانت قد اكتسبت مكانة كبيرة في الدولة العثمانية، إذ اعتبرت الموصل إحدى أهم مراكز النفوذ العثماني، وجعلت منها قاعدة عظيمة من أجل الوقوف بوجه التوأجد الفارسي في العراق، وهناك أسباب عديدة في اختيار الدولة العثمانية للموصل كنقطة تمركز وقاعدة دفاع منها سياسية المتمثلة بقرب الموصل من مركز الحكم في إسطنبول، فضلاً عن أسباب جغرافية أخرى، إذ أنها من المدن النهرية ذات الأرض الخصبة، وفي النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، تم تأسيس ولاية الموصل لتصبح ولاية عثمانية، ولم تظهر كولاية ذات هيكل إداري إلا خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني وكان ذلك في عام ١٨٧٩م، حين أصبحت

(١) أبو بكر ، أحمد عثمان ، كردستان في عهد السلام ، مجلة الثقافة ، العدد ٥ ، السنة ، مايو ١٩٨٠ م ، ص . ٤٨

(٢) مراد ، خليل علي ، الموصل بين السيطرة العثمانية وقيام الحكم الجيلي (١٥١٦ - ١٧٢٦م) ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد الرابع ، دار الكتاب للنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٢٢م ، ص ١٤ .

تضم لواءً كركوك والسليمانية، فضلاً عن لواء الموصل نفسه، فولايتي ديار بكر وووان كانا يوجهانها من الشمال وإيران من الشرق ودير الزور من الغرب ولدية بغداد من جهة الجنوب، وقد بلغت مجمل مساحة ولاية الموصل ما يقارب (٩١٠٠٠) كيلو متر مربع^(١).

ومنذ بدايات حكم السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) كان قد طبق النظام الاقطاعي في ولاية الموصل، أذ تم تقسيم المدينة إلى عدة اقطاعيات، ونظرًا لأوضاع الموصل المتميزة والمتمثلة في وفرة الامطار، وقرب الأراضي الزراعية من الإدارة المركزية، فقد اتبعت فيها السلطات العثمانية الاساليب الاقطاعية، أما في الولايات العثمانية الأخرى في العراق، فكانت الأرضي في تصرف مالكيها المحليين، فالبيئة القبلية هي التي كانت المسسيطرة على التنظيم الاجتماعي في عموم ولاية الموصل، فقد كان الأكراد في ولاية الموصل أكثر من غيرهم تأثيراً بالنظام الاقطاعي، فالزعيم الكردي هو المالك للأراضي، وعامة الفلاحين الأكراد لم يكونوا سوى مستأجرين^(٢).

لقد سادت ولاية الموصل الفوضى والتدهور في مجمل أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، ولم تقم السلطات العثمانية فيها بأي إصلاحات، حيث لم تتمكن السلطات العثمانية من تحقيق الأمن فيها أو كسب نفوذ عشائرها الكردية، بل علمت العكس بأرسالها الحملات العسكرية العقابية للعشائر الكردية في ولاية الموصل^(٣).

وقد قامت السلطات العثمانية فيما بعد ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المتدهمة في ولاية الموصل، بالعديد من الإصلاحات في شتى الميادين، والتي كانت قد تجسست بإصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) الذي كان قد عين واليا على بغداد، ويعد نظام الطابو مثلاً من أبرز أعمال التي قام بها الوالي مدحت باشا في ولاية الموصل، فقد كان الهدف منه العمل على ايجاد حل مشكلة العشائر الكردية في ولاية الموصل ووضع حد لعصيانهم وتمردتهم على السلطات العثمانية^(٤).

(١) القيسي ، ناهض عبد الرزاق ، النقد في العراق ، ط١ ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ص٤٣٠ . وسيشار له لاحقاً: القيسي ، النقد في العراق .

(٢) أحمد ، إبراهيم ، الحياة الاجتماعية في ولاية الموصل (١٩١٥-١٩١٨م) ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٩ ، السنة الخامسة عشر ، ١٩٨٩ ، بغداد ، ص ٩ .

(٣) القيسي ، النقد في العراق ، ص ٤٣٩ .

(٤) أحمد ، إبراهيم ، الحياة الاجتماعية في ولاية الموصل ١٩١٥-١٩١٨م ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٩ ، السنة الخامسة عشر ، بغداد ، ١٩٨٩ م . ص ١١ .

فقد أدى تطبيق نظام الطابو في ولاية الموصل إلى تمكين الزعماء والاغوات الأكراد من الاستيلاء على معظم أراضي الفلاحين فيها، وما رافق ذلك من سياسة اللامبالاة التي اتبعتها السلطات العثمانية من قيام الاغوات والزعماء الأكراد من تسجيل معظم الأراضي والقرى في المناطق الكردية في ولاية الموصل بأسمائهم، وقد جاء ذلك خلافاً لما نص عليه قانون الأراضي العثماني من عدم جواز تسجيل القرى باسم شخص واحد، ونتيجةً لذلك فقد تحول الفلاح الكردي من مالك للأرض إلى مستأجر لها^(١).

وتتجدر الإشارة إلى أن مدينة الموصل كانت منذ أواخر حكم السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م) مرتبطة بولاية بغداد، وكانت تعرف في حينها بـ (المتصوفية)، إلا أنها حملت تسمية القائم قامية خلال الأعوام الممتدة من عام ١٨٦١ إلى ١٨٦٧م^(٢).

وقد قامت السلطات العثمانية في أوائل عام ١٨٧٠م، بإصدار عدة أنظمة توضح من خلالها طرق إدارة الولايات في جميع أرجاء الدولة العثمانية حيث تم بوجبه توحيد العراق واطلاق تسمية اللواء على كل من الموصل والبصرة وأصبح العراق بوجبه يتالف من ثلاثة ألوية رئيسة (بغداد، البصرة، الموصل)^(٣)، وظلت مدينة الموصل على هذا الوضع إلى أن تم تحويلها إلى ولاية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وذلك في عام ١٨٧٩م، وألحقت بها عدة ألوية كردية كالسليمانية وكركوك، لتصبح بذلك ولاية كاملة يدخل في تكوينها الإداري ثلاثة ألوية رئيسة (الموصل، كركوك، السليمانية)^(٤).

(١) حسين ، محمد ، نهاية الانقطاع في العراق ، ط١ ، دار العلم للملاتين ، بيروت ، د.ت ، ص ١٧٦ . وسيشار له لاحقاً : حسين ، نهاية الانقطاع في العراق .

(٢) النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، ط١ ، مطبع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٥٩ .

(٣) أحمد ، كمال مظهر ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق ، ج١ ، مطبعة رينيون ، إقليم كردستان ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ .

(٤) الديوه جي ، سعيد ، الموصل أم الريبيعين ، ط١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ١٧ . وسيشار له لاحقاً : الديوه جي ، الموصل أم الريبيعين .

الفصل الأول

جغرافية المناطق الكردية في ولاية الموصل

- أولاً: الأكراد أصلهم وتسميتهم
- ثانياً: الموقع والحدود
- ثالثاً: التضاريس
- رابعاً: المناخ
- خامساً: السكان
- سادساً: المواقع والمعالم الأثرية للمناطق الكردية في ولاية الموصل

أولاً: الأكراد أصلهم وتسميتهم:

إن الأكراد يشكلون إحدى المكونات السكانية الهامة في قارة آسيا، نظراً لدورهم الكبير في معظم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، فقد توزعوا جغرافياً في العديد من السلال الجبلية الواقعة بين إيران والعراق، وبالرغم من أن أصلهم كان محل دراسة العديدة من المؤرخين إلا أن معظم تلك الدراسات كانت غير دقيقة وواافية، فيذكر مثلاً في هذا الصدد العلامة شرف خان البديليسي في كتابه (شرفنامه) أن الكثير من المؤرخين يرجعون أصل الأكراد إلى بعض الجماعات التي هربت من عمليات الذبح والتذكيل والاضطهاد وقطع الرؤوس التي كانوا يتعرضون لها، بهدفأخذ أمخاخ الأكراد لعلاج الثعابين المريضة التي كان يمتلكها الملك الضحاك^(١)، فيقتل البعض منهم ويهرب آخرون تجاه الجبل حيث استوطنوا هناك، إلا أن الأكراد قاموا فيما بعد بقتل الضحاك^(٢).

وقد أشار جمال رشيد أحمد في كتابه (لقاء الأسلام) إلى جملة من المصادر التي تناولت أصول الأكراد وتاريخهم ومنهم: الطبراني (ت: ٣١٠هـ) في كتابه (تاريخ الرسل والملوك) الذي لوح إلى وجود الأكراد في مناطق أرمينيا خلال فترة الفتح الإسلامي لتلك المناطق، فضلاً عن حديث الإدريسي في كتابه (نزهة المشتاق في اختراق الأفاق) عن بلاد الأكراد وبين من خلاله الهيكل الإداري الأول لمناطق للأكراد، وكذلك الجغرافي المسلم أبو الفداء في كتابه (تقويم البلدان) حيث أستحضر -أبرز البلدانين للأكراد فضلاً ذكره لبعض الأمراء الأيوبيين^(٣).

وقد ذكر المسعودي في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوادر) أن أصل الأكراد يرجع إلى القبائل العربية مثل قبيلة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان^(٤). وفي الصدد نفسه أعاد بعض الكتاب العرب أصل الأكراد للجنس العربي وارجعواهم إلى قبائل عربية عدة، كقبيلة مصر بن نزار وقبيلة ربيعة بن بكر الوائلي ،

(١) الملك الضحاك : وهو من أبرز الشخصيات التاريخية الأسطورية ، وقد جاء ذكره في الأساطير الإيرانية والازدية على أنه الأمير الذي قتل والده من أجل أن يصبح ملكاً ، وبعد أن تربع على عرش والده ظهر له أبليس وطلب منه أن يقبل منكبيه فأذن له الملك الضحاك فقدم أبليس وقبل منكبيه وخرج من كل منهما حية سوداء ولذلك يلقب بضحاك ماردوش . الفردوسي ، أبو القاسم ، الشاهنامه ، ترجمة : الفتح بن علي البنداري ، تحقيق وتقديم : عبد الوهاب عزام ، دار التأليف والترجمة ، ط١، القاهرة ، ١٩٣٢م، ص٤٥ . وسيشار له لاحقاً : الفردوسي ، الشاهنامه .

(٢) البديليسي ، الشرفnama في تاريخ الدول والامارات الكردية ، ص ٧٨ .

(٣) أحمد ، جمال رشيد ، لقاء الأسلام ، ط١ ، مطبعة اراس ، كردستان العراق ، ٢٠٠٧م ، ص ١٨ . وسيشار له لاحقاً : أحمد ، لقاء الأسلام .

(٤) المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ) ، مروج الذهب ومعادن الجوادر ، ج ٢ ، ط٦ ، مطبعة دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٤٨م ، ص ٩٩ . وسيشار له لاحقاً : المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوادر .

ويدلون في ذلك أنهم أحفاد كرد بن الصعصعي، الذين فروا إلى الجبال بعد انهيار السد في اليمن ، وأخذوا يستقرن بالجبال لينفصلوا بعد ذلك عن العرب وتصبح لهم لغة خاصة فيهم ، وجاء في ذلك بيت من الشعر يقول^(٢) :

والله ما الأكراد ابناء فارس ولكنهم احفاد الکرد بن عامر

وقد ظهرت العديد من النظريات والبحوث الدراسية حول أصل الأكراد، إلا أن أبرزها وأكثرها قبولاً كانت للعام الروسي (فلاديمير مينورסקי) والتي ترى أن الأكراد يرجعون إلى أصول آرية، بالرغم من أنهم قد اختلطوا بشعوب وجماعات عديدة، فهذه النظرية تستنتج أن اللغة الكردية ترجع إلى مجموعة اللغات الإيرانية (الكوردية، الافيستا، الفارسية القديمة) وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية الشمالية ، بينما ترجع اللغة الفارسية إلى مجموعة اللغات الفارسية الجنوبية^(٣)، وما يؤكد أن الأكراد آريون، هو أن دينهم الرسمي كان الزرادشتية قبل اعتناهم للإسلام، فالزرادشتية لم يعتنقها إلا بعض الأقوام الآرية، وبالرغم من كل هذه الفترة الزمنية فلا يزال هناك من يدينون بالديانة الزرادشتية في بعض المناطق الكردية، وأن كانت أعدادهم قليلة جداً^(٤).

وفي الصدد نفسه يوضح الشاعر الفارسي (أبو قاسم الفردوسي) في ملحمته الشعرية (الشاهنامه) بأن غالبية القبائل الكردية يدركون بأن سبب تسميتهم بالأكراد جاءت لما امتازوا به من الشجاعة والقوة التي اشتهروا بها منذ قدم التاريخ^(١).

وتتجدر الإشارة إلى المصادر الأنثربولوجية في دراسة أصل الأكراد، فقد ثمت العديد من التنقيبات الأنثربولوجية في أواخر القرن التاسع عشر- الميلادي في مناطق الأكراد في ولاية الموصل، ومنها ما تم اكتشافه في مدينة السليمانية مثلًا في سبعينيات القرن الماضي، فقد تم العثور على كهف يعرف باسم (كهف الأولاد والبنات) وبه العديد من الآثار التي تعود إلى بدايات العصور القديمة^(٢)، وعثر أيضًا على العديد من الآثار في إحدى

(٢) تاج الدين، أحمد ، الأكراد تاريخ شعب قضية وطن، ط١، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٠م، ص ٣٣ . وسيشار له لاحقا : تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب قضية وطن.

(٣) مينور斯基، فلاديمير، الأكراد أحفاد الميديين ، ترجمة: كمال مظہر أحمد ، دار کاوه للنشر، السليمانية، مجلد ١، ١٩٧٣م .

(٤) هومي، جرجيس جبرائيل، القوميات العراقية ماضيها وحاضرها، ط١، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٥٩م ، ص ١٤٥ . وسيشار له لاحقا: هومي، القوميات العراقية.

(١) الفردوسي، الشاهنامه ، ص ٤٩٦ .

(٢) باقر، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط١، بغداد، مطبعة الحوادث، ١٩٧٣م ، ص ٣٦٩ . وسيشار له لاحقا: باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة.

مناطق مدينة أربيل والتي ترجع في طياتها للعهود الساسانية^(٣)، كما عثر في إحدى مناطق سنجق السليمانية على منظمات زراعية كانت تستخدم لتنظيم المياه حيث يعتقد أن زمن بنائها يرجع إلى أواخر العهد الفارسي^(٤).

أما المصادر الأوربية ومنها المؤرخ الانكليزي (درايفر)، فيرى في موضوع أصل الأكراد أن الجنس الكردي القديم قد ظهر على كتابات طينية سومرية وذلك خلال الآلفية الثالثة قبل الميلاد، ويظهر من خلاله أن غالبية الأكراد كانوا يعيشون في تركيا ولا سيما في المناطق الشمالية الشرقية منها^(٥).

ويذكر أيضاً المستشرق البريطاني (هنري فيلد) في هذا الجانب "إن الجنس الكردي يتكون من مجموعة أجناس عديدة ترجع في أصولها للأرمني والأناضولي والبلقاني ولا يشترك معظمهم بنسب واحد"^(٦). ويذكر المؤرخ الروسي (مينور سكي) أيضاً بأن الشعوب الكردية هي نتاج من الخليط ما بين العديد من الأقوام المتقاربة بلهجاتها ولغاتها كالكبيوتيبين واماardonيين، الذين كانوا يتحدثون بعدة لغات متشابهة بمفرداتها وقواعدها وقد أنظمت فيما بعد إليها العديد من الأقوام البشرية الأخرى^(٧).

وقد ذكر العديد من المؤرخين الاطنان في موضوع أصل الجنس الكردي بأنهم يرجعون إلى الأقوام الإيرانية في بلاد فارس الذين كانوا قد استقرروا في الجبال الشاهقة الأمر الذي جعل معظم الأكراد يتمتعون بالروح القتالية العالية، إلا أنهم نزلوا من تلك الجبال منذ فترات تاريخية قديمة إلى سهلي دجلة والفرات واصنعوا سلطتهم العديدة من الأقوام التي تتحدث اللغة السامية ولا سيما في بابل^(٨).

ويذكر السياسي البريطاني (مارك سايكس) في هذا الصدد "بإمكان القول أن الأكراد والإيرانيين والأرمن وحتى بعض الأتراك هم الأحفاد المتبقيون لشعوب هذه الامبراطوريات القدمة"^(٩)، وقد كانت حياة معظم الأكراد في بداياتها مجزأة فهم في الأصل على هيئة مجتمع وقتل قبلي عاشت فترات تاريخية

(٣) باقر، طه ، التقييمات والتحريات الأثرية في شمال العراق، مجلة المجمع العلمي الكردي، العدد الأول ، المجلد الثالث، بغداد، ١٩٧٥ م ، ص ٦٤٩.

(٤) جمال، رشيد، تاريخ الكرد القديم، ط١، مطبعة الجامعة، أربيل، ١٩٩٠ م، ص ٧ . وسيشار له لاحقا: رشيد، تاريخ الكرد القديم.

(٥) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٦٨ .

(٦) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ص ٢٧١ .

(٧) مينورسكي ، الأكراد أحفاد الميديين ، ص ١١٠ .

(٨) زكي ، المرجع نفسه ، ص ٢٧٨ .

(٩) أخميس، حنان، أصل الأكراد، ج ١ ، ط١ ، دراسات على شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٥ م ، ص ٢ . وسيشار له لاحقا: أخميس. أصل الأكراد.

طويلة منعزلة عن بعدها البعض ومن حكومات صغيرة وإمارات متوزعة هنا وهناك، أتحدوا جميعاً على مر العصور التاريخية ليكونوا بذلك الأمة الكردية^(٥).

وتوافق الدراسة الرأي الذي ذهب إليه معظم المؤرخين على أن أصل الأكراد من الأقوام الهندو - اوربية التي سكنت في وسط آسيا.

وبالنسبة لأصل تسمية الأكراد فقد تناولها العديد من المؤرخين والباحثين ومنهم الشيخ (أبو الثناء اللوسي) فيذكر في هذا الجانب أن تسمية الأكراد ومثيلتها (الاطراد) الإيرانية هي المرادفة لكلمة (البهلوان) التي تدل على البطولة والشجاعة والقوة، وقد أكد ذلك عند تفسيره للقرآن الكريم في سورة الفتح بقوله تعالى: سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَئِنَّ شَدِيدٍ^(١)، حيث فسر بأن القصد من أولي بأس شديد هم الأكراد^(٢)، بينما ذكر المؤرخ الروسي مينورסקי في هذا الصدد "إن العديد من المؤرخين والكتاب العرب في القرن العاشر الميلادي كانوا قد أرجعوا كلمة الكرد إلى البدو الإيرانيين"^(٣).

وقد ذكرت تسمية الأكراد والكرد أيضاً في العديد من المصادر والدراسات الإسلامية للدلالة على الشعوب التي تتحدث باللغة الإيرانية أو التي كانت موجودة ضمن أراضي الخلافة العباسية، بينما ذكر البعض الآخر من المؤرخين في أن تسمية الأكراد كانت قد أطلقت على أولئك الذين يقطعون الطرق أو على الذين يقطعون الطريق عن جيرانهم أو مساعدة قبيلة في الهجوم على قبيلة أخرى، بينما أشارت العديد من المؤلفات العربية الأخرى إلى أن تسمية الأكراد كانت تدل إلى حد فترات تاريخية قديمة إلى أولئك الذين يربون المواشي^(٤).

(٥) يحيى، جلال، مشكلات الأقليات في الوطن العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م ، ص ٧٨ . وسیشار له لاحقاً: يحيى، مشكلات الأقليات في الوطن العربي.

(١) القرآن الكريم، سورة الفتح، آية ١٦ .

(٢) اللوسي ، محمود، روح المعاني، ج ١١ ، مج ٩ ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢٣٤ . وسیشار له لاحقاً: اللوسي، روح المعاني.

(٣) مينور斯基، الأكراد أحفاد الميديين، ص ١٢٢ .

(٤) بولاديان ، ارشاك ، الأكراد من السابع إلى القرن العاشر الميلادي وفق المصادر العربية ، ترجمة : مجموعة من المترجمين ، ط١ ، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل ، كردستان العراق ، ص ٦٧ . وسیشار له لاحقاً: بولاديان، الأكراد من السابع إلى العاشر الميلادي.

ثانياً: الموقع والحدود:

تحدد السالنامة العثمانية الصادرة في عام ١٩١٢ الم موقع الجغرافي لولاية الموصل بين درجة ٣٤° إلى ١٥° دقيقة وإلى ٣٧° درجة و ١٥° دقيقة شماليًا عرضًا ودرجة ٤٤° و ٤٠° دقيقة إلى ٣٩° درجة و ٣° دقائق شرقًا طولًا، وقد شملت مساحتها ما يقارب (٧٥,٥٠٠) كم ٢ من الأراضي^(١).

بينما تقع مناطق الأكراد في ولاية الموصل في القسم الشمالي والشمال الشرقي من العراق، ويحدها من الشرق إيران ومن الشمال تركيا ومن الجهة الغربية سوريا، وهذه المناطق كانت تؤلف القسم الأعظم من ولاية الموصل نظرًا لما كانت تملكه من المقومات الاقتصادية الضرورية، فقد قامت في هذه المناطق العديد من الإمارات الكردية المهمة، ويمكن تحديد مناطق الأكراد في ولاية الموصل فلكياً بين دائري عرض (٥٣٢،٥٧) و(٥٣٧،٢٢) شماليًا وبين خطى طول (٥٤١،٠٨) و(٥٤٦،١٨) شرقًا، وقد بلغت مساحة مناطق الأكراد فيها ما يقارب (٨٣,٠٠٠) كم ٢، وامتدت مناطق الأكراد فيها من حدود العراق الشمالية الممتدة من قضاء سنجر الواقع في الشمال الغربي من ولاية الموصل مارًا بقضاء دهوك وأربيل وكركوك والسليمانية في الشمال الشرقي للعراق^(٢).

ثالثاً: التضاريس:

تتميز مناطق الأكراد في ولاية الموصل بالتنوع في المظاهر الجغرافية من جبال وهضاب ووديان وسهول، ومن أبرز هذه التضاريس ما يلي:

١ - الجبال:

إن الجبال المنتشرة في عموم المناطق الكردية في ولاية الموصل هي من النوع القوسى القليل الارتفاع ولا سيما في أجزائها الجنوبية، ويزداد ارتفاعها كلما تقدمنا تجاه الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية منها، وهذه الجبال بطبيعتها هي الامتداد الطبيعي ل معظم سلاسل جبال زاكروس العظيمة^(١) ومن أهم الجبال المنتشرة في المناطق الكردية في ولاية الموصل^(٢):

(١) سالنامة وللولاية الموصل ، لعام ١٩١٣ هـ / ١٩١٢ م ، ص ٦٨ .

(٢) خلف ، جاسم محمد ، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط ٣ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ٦٥ - ٦٦ . وسيشار له لاحقاً: خلف، جغرافية العراق.

(١) زاكروس : وهي أحدى أهم السلسل الجبلية التي تقع في غرب ايران وفي شرق العراق تسمى بالفارسية (رشته كوه زاكرس)، وهي تعتبر من ثاني أعلى السلسل الجبلية في ايران وتضم أعلى قمة جبلية في العراق ، ومعنا أسمها العاصفة باللغة الفارسية ، ويصل طولها حوالي ما يقارب (١٥٠٠) كم. ينظر : فوزي ، حسين ، حديث السنديان القديم ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٣ م ، ص ١٤٧ . وسيشار له لاحقاً : فوزي ، حديث السنديان القديم .

(٢) المائي ، الأكراد في بهدينان ، ص ٣٨ .

- ١- جبال باكرمان .
- ٢- جبال كاره .
- ٣- جبال كورك .
- ٤- جبال سنجار .
- ٥- جبال قنديل .
- ٦- جبال شيرين .
- ٧- جبال بيرس .

والجدول التالي يظهر عدداً من أهم جبال مناطق الأكراد في ولاية الموصل وارتفاعاتها ووهي

كالتالي^(٣):

جدول رقم (١)
(أسماء الجبال في مناطق الأكراد وارتفاعاتها بالمتر)

الارتفاع بالمتر	اسم الجبل	الارتفاع بالمتر	اسم الجبل
٢٠١٣	سر عمادية	٣٦١١	شيخا دار
١٨٠٠	سربندار	٣٦٠٧	هلكورد
١٦٢٤	بيرس	٣٣٩٩	دولمر
١٤٦٣	سنجار	٢٨٤٩	شيرين
١٣٠٢	بيخير	٢٤١١	زوزان
١٣٠١	الأبيض	٢١٦٠	كاره
١٠٧٥	مقلوب	٢١٤٨	قرداغ
٣٠٨	شاكييف	٢١٢٧	كورك

يتضح من الجدول أعلاه كثرة القمم الجبلية المنتشرة في معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل وأعلاها كما يظهر من الجدول جبل شيخا دار بارتفاع (٣٦١١) م ويليها قمة جبل هلكورد في المرتبة الثانية وصولاً إلى قمة جبل شاكيف أقل الجبال ارتفاعاً في عموم المناطق الكردية في ولاية الموصل، كما يظهر من خلال الجدول كثرة الجبال المنتشرة في معظم المناطق الكردية مما جعل أغلب أراضي المناطق الكردية وعراقة وقاسية.

٢- الهضاب:

تتوزع مناطق الأكراد في ولاية الموصل العديد من الهضاب الهمامة، ذي المساحات الصغيرة والمتباعدة فيما بينها ومن أبرزها (جوارته، بنجوين) في السليمانية، بانيي، ملکيشان في دهوك، (تلا كرو، بادي، خالخالان) في كركوك وغيرها من الهضاب الأخرى^(١).

(٣) عومه ر ، عبدو ، به رزي ونزمى روی زه وی هه ريمى كورستان ، هه ولير ، ١٩٩٨م ، بب ٥٢-٥١ .

(١) ايست، جوردن، الجغرافية توجه التاريخ ، ترجمة: جمال الدين، ط١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢م، ص ٤٤

وسيشار له لاحقاً: ايست، الجغرافية توجه التاريخ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الهضاب الأخرى في مناطق كركوك والسليمانية ولا سيما تلك الواقعة في أقصى شمال ولاية الموصل والمسماة بـ (الكواندة) فقد كانت تحتل موقع استراتيجي هام، فضلاً عن ارتفاع عالي يصل إلى حدود (٢٣٤٠) متر، فهي من الهضاب ذات الأساس الحجري المحاط بالعديد من السفوح ذات الانحدار الشديد، والوصول إليها تعتبر من الأمور الصعبة جداً^(٢).

٣- السهول:

تعتبر السهول من أبرز المظاهر الجغرافية في مناطق الأكراد في ولاية الموصل، نظراً لتأثيرها الكبير على الجوانب الاقتصادية والبشرية، وقد اتسمت معظم السهول المنتشرة في ولاية الموصل بجودتها من حيث التربة والمورد الزراعي، ونتيجةً لذلك كانت هذه السهول إحدى أبرز المقرات الاستيطانية للأكراد في ولاية الموصل^(٣).

ومن أشهر سهول ولاية الموصل باتيوه وحررين في سنجق كركوك و سهل (السندي) في سنجق الموصل الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ستة الآلاف متر، ويصل أتساعه حوالي ستة كيلو متر، وهناك العديد من السهول الأخرى المنتشرة في أنحاء ولاية الموصل كسهل (شهرزور) ويبلغ طوله حوالي (٤٥) كم وعرضه (١٥) كم، وسهل سرخبار بالقرب من السليمانية وتبلغ مساحتهم ما يقارب (١٥٠٠) كم، وسهل (السليمانية) ويبلغ طوله حوالي (٦٥) كم وبعرض يصل إلى (١٤) كم تقريباً، إضافة إلى العديد من السهول الأخرى (كسهل رانية وبنجويين في السليمانية، وسهل حوير في أربيل)^(٤). وهذه السهول جميعها تصلح للرعي بجانب الزراعة، فجميعها خصبة للزراعة وخاصة لزراعة القمح والشعير، إضافة إلى وفرة المياه والحضرية فيها مما جعلها صالحة ل التربية الحيوانات^(٥).

٤- الأنهر (الثروة المائية):

تتسم مناطق الأكراد في ولاية الموصل بغزاره ثرواتها المائية ولا سيما انها العديدة ومن أهمها (الهيزل ، دجلة ، البابور ، وصبته ، والكومل ، والخازر) وغيرها العدي من الانهار الأخرى المنتشرة في معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل^(٦).

(٢) أمين، ازاد محمد، مناخ إقليم كردستان، مجلة متين، العدد (٦٣)، دهوك ، ١٩٩٧ م ، ص ١٠١ .

(٣) الخلف، جاسم محمد، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٥ م، ص ٨٠ . وسيشار له لاحقاً: الخلف، محاضرات في جغرافية العراق.

(٤) خصبات ، العراق الشمالي ، ص ٣٠ .

(٥) حمه ، رشيد فؤاد ، الكرد في المصادر الكردية ، ط١ ، مطبعة كركوك ، كركوك ، ١٩٧٨ م ، ص ١١ . وسيشار له لاحقاً : حمه ، الكرد في المصادر الكردية .

(٦) شه ريف ، ئازاد جه لال ، جيوكرافياتي هه ريمي كوردىستانى عيراق ، جابخانه ئى وە زارە تى به رورده ، هه ولير ١٩٩٨ م ، بب ١٢٤-١٢٢ .

وقد اشتهرت المناطق الكردية في ولاية الموصل أيضاً بوجود عدد كبير من عيون المياه الصافية، وقد كان لتلك العيون التأثير الكبير في توطين الأكراد في مناطق الولاية المختلفة، كما أن كثافة الأكراد السكانية في تلك المناطق كانت تزداد وتتناقص نتيجةً لكثرة المياه المتدفقة من تلك العيون، وقد كانت غالبية تلك العيون صالحة للشرب، ومن أهم تلك اليابيع (ريزه، سرسنك، دهوك، جوات) وغيرها^(٤).

فضلاً عن مياه العيون واليابيع فقد كانت هناك موارد مائية أخرى كمياه الثلوج والامطار، حيث كانت تستغل بشكل رئيس في سقاية الأراضي الزراعية، وهناك أيضاً الكثير من عيون المياه المعدنية المنتشرة في العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل، ويقصد بها العديد من سكان الولاية لأغراض متعددة كالعلاج من بعض الامراض المزمنة، ففي سنجق السليمانية مثلاً يوجد الكثير من عيون المياه من أهمها (دوكان، وججمال) وغيرها فضلاً عن قضاء رانية ودهوك حيث يوجد فيما أكثر من عشرةين موقعاً للمياه المعدنية ومن أبرزها (بتوين، كرمافاف، كه رمافا قه سروكي)^(١).

وهناك العديد من الانهار التي تمر بالمناطق الكردية في ولاية الموصل من أهمها:

١ - الزاب الصغير: وهو واحد من أهم الانهار الذي يبلغ طوله ما يقارب (٢٢٠٠) كم، ينبع من الجزء الشمالي الغربي من إيران ، ويمتد لمسافات كبيرة داخل الأراضي العراقية، ويصب في نهر دجلة بعد مروره بناحية التون كوبري في سنجق كركوك^(٢).

٢ - الزاب الكبير: وهو من أهم الانهار التي تنبع من الأراضي الكردية في تركيا من موقع بين بحيرة (وان) وأورمية)، ويبلغ طوله حوالي (٢٤٥٠) كم^(٣).

٣ - نهر الخازر: ينبع هذا النهر من منطقة قريبة من قضاء عقرة^(٤)، وينحدر ويصب في نهر دجلة. وتتجدر الإشارة أن هناك العديد من الانهار التي حاصرت مناطق الأكراد في ولاية الموصل كنهر دجلة والفرات الذين يطوقان المناطق الكردية فيها، فنهر الفرات، تقع منابعه الرئيسية في الأراضي التركية ويتجه

(٤) محمد ، رمضان حمزة ، واقع المياه الجوفية في دهوك ، مجلة دهوك ، العدد (٨) ، كانون الأول ١٩٩٩ م ، ص ٥٩ .

(١) عبدو للا ، خه بات ، بنه ما تورييه کانی جوکرافیایی عه سکه ری کوردستانی ، ج ٢ ، سليماني ، ٢٠٠٥ م ، بب ٤٠٩ .

(٢) عزت ، فائزه محمد ، الكورد في أقليم الجزيرة وشهرزور ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتورة سوزان دانا ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ١٩٩١ م ، ص ٢٩ .

(٣) شريف ، جيوكرافیای هه ریمی کوردستانی عراق ، بب ١٣٠ .

(٤) عقرة : وهي أحدى القلاع الحصينة في جبال الموصل ، أهلها من الأكراد ، خرج من العديد من أهل العلم ، وهي تقع في شرق الموصل . : الحموي ، معجم البلدان ، مج ٤ ، ص ١٣٦ .

نحو الجنوبي الغربي منها ليبلغ طوله في النهاية حوالي (٢٦٧٠) كم، أما نهر دجلة فهو كبير أيضاً ويبلغ طوله ما يقارب (١٧١٨) كم ، حيث يروي المناطق الكردية من أعلى مجراه وينبع من بحيرة هاذار في جنوب شرق تركيا، حيث يروي نهر دجلة مسافة (٣٠٠) كم من أجزاء المناطق الكردية في تركيا (كمدن ديار بكر وحسن كيف والجزيرة)، ثم يدخل بعد ذلك الأراضي العراقية عند منطقة (فيشخابور) الكردية في قضاء زاخو في شمال العراق ويكون بذلك شبكة كبيرة من الجداول والأنهار وفي مقدمتها الزاب الكبير^(١).

رابعاً: المناخ:

يسود المناطق الكردية في ولاية الموصل مناخ قاري وشبه استوائي فهو يعتبر جزء من المناخ الخاص بالبحر المتوسط، وذلك وفقاً لموقع المناطق الكردية في الولاية فخطوط طولها وعرضها تدل على ذلك، فهو بارد ممطر في فصل الشتاء وحار جاف في الصيف^(٢) . ومعدل سقوط الامطار في هذه المناطق يتراوح سنوياً ما بين ٤٠٠-٢٠٠ ملم ، أما الاراضي المنخفضة فيها والمحصورة بين سلاسل جبالها فيتراوح معدل سقوط الامطار السنوية فيها ما بين ١٠٠٠-٧٠٠ ملم وقد يصل احياناً إلى ثلاثة الالاف متر^(٣) ، وتنخفض درجات الحرارة في هذه المناطق ولا سيما في فصل الشتاء إلى ما دون الصفر المئوي وغالباً ما تكون تلك درجة حرارة المناطق الجبلية فيها، أما في فصل الصيف فترتفع درجات الحرارة لتصل احياناً إلى ما بين (٣٥-٤٠) درجة مئوية ولا سيما في بعض مناطقها المرتفعة عن سطح البحر ، وأما المناخ في وديان المناطق الكردية من الولاية فهي أيضاً قارية إلى نسبةً ما ، أذ يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار في تلك المناطق إلى ما بين ٣٠٠-٥٠٠ ملم^(٤) .

وقد أشار ملناخ بعض المناطق الكردية في ولاية الموصل العديد من المؤرخين والباحثين المختصين بالشأن الكردي ومناطق تواجدهم وجغرافية مناطقهم فمنهم من وصفها بأنها جميلة جداً ولها من الجبال والأنهار والوديان الشيء الكثير ومنهم من وصفها بأنها كأحد الجنان على الأرض ، فهي كانت ذات مناطق جيدة بتربتها الملائمة لزراعة مختلف أنواع المحاصيل فيها فطبقاتها ومناخها الجيد وجبالها العالية وسهولها المنسوبة وانتشار مصادر المياه العديدة فيها كان قد جعلها أحدى أجمل المناطق وachsenها أرضاً واجودها تربة^(٥)، وجاء وصفها أيضاً عند بعض المؤرخين الآخرين فتحدثوا عنها بأنها من

(١) شه ريف ، جيوكرافیای هه ریمی کوردستانی عیراق ، بب ١٢٧ .

(٢) الحال ، محاضرات في جغرافية العراق ، ١١٧ .

(٣) ایست ، الجغرافية توجه التاريخ ، ص ٤٥ .

(٤) أحمد ، اکراد الدولة العثمانية ، ص ٥٨ .

(٥) الدملوجي ، صديق ، إمارة بهدينان الكردية ، ط ٢ ، اربيل ، ١٩٩٩ ، ص ٧٤ . وسيشار له لاحقاً : الدملوجي ، بهدينان الكردية .

المناطق التي تتمتع بجبال وهضاب عالية وسفوح وسهول منبسطة بشكل كبير، وبها جميع موارد الحياة الضرورية، ومعظم مناطقها كانت لها القدرة على أشباع متطلباتها الضرورية^(٢).

وفيما يلي جدول يوضح الظروف المناخية لبعض المناطق الكردية في ولاية الموصل^(٣):

جدول رقم (٢)

(الظروف المناخية لبعض مناطق الأكراد في ولاية الموصل)

المدينة	بالgrade المئوية صيفاً	معدل الحرارة القصوى بالgrade المئوية صيفاً	معدل متوسط درجة الحرارة	المعدل السنوي للأمطار بـ المليمترات
دهوك	٣٨	١٨,٥	١٨,٥	٧٠٥
زاخو	٣٧	١٨	١٨	٧٠٤
السليمانية	٣٣	٢٤	٢٤	٧٠٩
كركوك	٤٣	٢٥	٢٥	٣٣٤,٥
خانقين	٤١,٨	٢٩	٢٩	٣٨٥,٢
أربيل	٤٢	٢١	٢١	٥٤٠
سنجرار	٤٠	٢٠,٥	٢٠,٥	٣٢٥
العمادية	٣١	١٥,٢	١٥,٢	٨٩٧

يظهر من الجدول أعلاه التنوع المناخي الكبير الذي شهدته مختلف المناطق الكردية في ولاية الموصل فيظهر مثلاً كما يتبيّن من الجدول أعلاه أن قضاء العمادية من أكثر المناطق الكردية انخفاضاً لدرجات الحرارة ومن أكثرها تساقطاً للأمطار بينما كان قضاء سنجرار من أقل المناطق الكردية تساقطاً للأمطار بينما كان قضاء خانقين من أكثر الأقضية ارتفاعاً لدرجات الحرارة وهذا يعكس مدى التباين والاختلاف الكبير في درجات الحرارة بين بعض المناطق الكردية في ولاية الموصل.

فعلى الرغم من أن مناخ المناطق الكردية في ولاية الموصل مناخاً شديداً البرودة إلا أنه لا يمكن اعتباره من النوع القاري، حيث تغطي قمم المناطق الكردية العديد من الأعشاب والمراعي، وواديها مليئة بالغابات والأشجار، ومناخها شديد البرودة في فصل الشتاء حيث يصل ارتفاع الثلوج في بعض مناطقها إلى ما يقارب المتر ونص ولا سيما في مناطق السليمانية، وتغطي سفوح جبالها العالية الثلوج على مدار السنة، أما في فصل الصيف فيكون المناخ فيها جافاً وحاراً وتصل درجة الحرارة في بعض المناطق إلى (٤٠) درجة مئوية، أما في فصل الربيع فتجد تلك المناطق متغطية بأشكال متعددة ومتعددة من النباتات والأعشاب والأزهار المتعددة الألوان، وتغطي أيضاً الغابات الكثيفة مساحات شاسعة وكبيرة من الأراضي الكردية في ولاية الموصل، وتقدر مساحتها حوالي (٥٠) كم٢ من أشجار الصنوبر ولا سيما في مناطق السليمانية وأربيل،

(٢) العباسى ، محفوظ ، إمارة بهدينان العباسية ، ط ١ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٦٩ م ، ص ١٣-١٤ .
وسيشار له لاحقاً : العباسى ، إمارة بهدينان .

(٣) حمه، خورشيد فؤاد ، جغرافية جبال كردستان ، مجلة المثقف الجديد ، العدد (١٠٦) ، بغداد ، ١٩٨٤ م ، ص ٢١ .

إضافة إلى أكثر من خمسة عشر نوعاً من أشجار البلوط، فهي من أكثر الأشجار انتشاراً في تلك المناطق ولاسيما في أقسامها الجبلية منها، وتصل ارتفاع تلك المناطق الجبلية ما يقارب (٣٧٠٠) متر، أما بعد هذا الارتفاع فمن الصعوبة رؤية الأشجار باستثناء بعض الأنواع من أشجار الصنوبر والغابات في المناطق الكردية من الولاية، إضافة إلى العديد من الأشجار الأخرى كأشجار العرعر وأشجار الحور العين التي تنمو غالباً في داخل المياه^(١).

ويلاحظ أيضاً أن هناك العديد من المراعي والحقول الطبيعية المنتشرة معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل وعلى مساحات شاسعة تصل في بعض الأحيان إلى العديد من الكيلومترات المربعة وخاصة في المناطق والاقسام الجبلية من الولاية، والتي تساهم بدورها بتوفير أراضي ذات الرعي الجيد للأغنام والماعز والمواشي، فضلاً عن انتشار أنواع أخرى من النباتات المختلفة والتي تستخدم لأغراض مختلفة فالبعض منها يكون صالح للأكل وبعثتها الآخر يصنع منه أدوية لعلاج بعض الأمراض المستعصية، إلا أن طريقة جمع هذه الأعشاب كانت من الأمور الصعبة والتي تتطلب خبرة كبيرة ولهذا كانت تجمع من قبل كبار السن والأكراد^(٢).

خامساً: السكان:

تتفق المصادر التاريخية بأن الإسلام كان قد انتشر بين المجتمع الكردي في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في عام ١٨١هـ / ٦٤١م عندما أمر الصحابي سعد بن أبي وقاص أن يرسل ثلاثة جيوش لفتح بلاد الرافدين، تحت قيادة مجموعة من القادة المسلمين، وعندما وصلت الجيوش الإسلامية إلى بلاد الأكراد، جرت المفاوضات بينهم، وعرض على الأكراد مبادئ الإسلام، فاقتنع الأكراد بالإسلام ودخلوه مخيرين وليسوا مجبرين^(٢).

(١) بلال ، مازن ، المسألة الكردية (الوهم والحقيقة) ، ط ١ ، دار البيان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٥٥ .
وسيشار له لاحقاً: بلال، المسألة الكردية .

(٢) النعشبendi ، محمد نجم الدين، الكرد وكردستان ، بحث في دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة المعارف، بغداد، ٢٠٠٢م ، ص ١٨ .

(٢) المائي ، الأكراد في بهدينان ص ٤٠ - ٤١ .

وتجدر الإشارة أن غالبية الأكراد في ولاية الموصل من المسلمين من السنة ومن أتباع المذهب الشافعي^(١)، والقسم الآخر منهم كانوا من السنة الاحناف، والشيعة الامامية، وتوجد بينهم العديد من الأقليات الدينية كاليهودية والمسيحية واليزيدية^(٢).

وقد كان الأكراد ينقسمون إلى أربعة فئات متوزعة في العديد من المناطق المتباينة بمناخها وبيئتها وطرق العيش فيها وكانوا كما يلي^(٣):

- ١ - الأكراد الكرمانجي: وهم الذين كانوا قد توزعوا في أعلى نهري دجلة والفرات.
- ٢ - الأكراد الكوراني: وكانوا قد سكنوا في القسم الغربي من بلاد فارس.
- ٣ - الأكراد اللوري: وهو الذين كانوا قد سكنوا في القسم الجنوبي من بلاد فارس.
- ٤ - الأكراد الكوهلي: وهم الذين سكنوا في القسم الشمالي من تركيا.

وتجدر الإشارة أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الدراسة في تحديد عدد الأكراد في ولاية الموصل، ولا سيما أذ ما علمنا أن هناك نسبة كبيرة من الأكراد في ولاية الموصل كانوا من الرحل ينتقلون من مكان لأخر آخر، فالطبيعة القاسية لمعظم المناطق الكردية في ولاية الموصل وصعوبة الوصول للمناطق النائية فيها فضلاً على أن معظم الأكراد كانوا يقفون ضد عمليات الإحصاء ولا سيما في مناطق السليمانية، خوفاً من الضرائب والتجنيد ولهذا نجد التناقض الواضح فيأغلب الاحصائيات السكانية عن ولاية الموصل^(٤).

وبالرغم من ذلك فإن الدراسة ستعرض بعض الاحصائيات عن ولاية الموصل عن طريق ما جاء في بعض السالنامات العثمانية وخاصة سالنامة ولاية الموصل وتتجدر الإشارة أيضاً أن معظم هذه الاحصائيات كانت تتم للذكر فقط وأحياناً يضاف لها أعداد تخمينية للإناث إضافة إلى أن هذه السالنامات كانت قلما تشير إلى الانتماء القومي للسكان ويظهر ذلك وفق الجدول الآتي:

(١) إن انتشار المذهب الشافعي في معظم كردستان يرجع إلى تشجيع الأيوبيين له ، من خلال فتحهم للكتابات والمدارس الدينية في بلاد الشام ، وقد أقبل عدد كبير من الطلاب الأكراد على هذه المدارس . أحمد ، اكراد الدولة العثمانية ، ص ٢٠ .

(٢) أحمد ، أكراد الدولة العثمانية ، ص ٦١ .

(٣) أحمد ، المرجع نفسه ، ص ٢١٣ .

(٤) بيير، دي، الحياة في العراق (١٨١٤-١٩١٤م) ، ترجمة : اكرم فاضل ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨ م، ص ٦٠ . وسيشار له لاحقاً : بيير ، الحياة في العراق ١٨١٤-١٩١٤م

جدول رقم (٣)
(الإحصاء السكاني لولاية الموصل)

مجموع سكان الولاية العام	السنة
٢٥٢,٤٦	١٨٩٤ م ^(١)
١٩٣,٨٤٨	١٩٠٧ م ^(٢)
٨٢٨,٠٠٠	١٩١٢ م ^(٣)

يظهر من الجدول أعلاه أن مجموع سكان الولاية في عام ١٨٩٤ م كان يشمل الرجال فقط، حيث تشير نفس السالنامة في موضع آخر أن عدد السكان في عام ١٨٩٤ م هو (٥٠٠,٠٠٠) نسمة حيث يتضح أنه قد أضيف عدد مماثل للإناث، ويظهر أيضاً من خلال الجدول أن إحصاء عام ١٩٠٧ م كان للذكور وهو أقل نسبة إذ ما تم مقارنته مع احصائي عامي ١٨٩٤ - ١٩١٢ م ويظهر أيضاً أن إحصاء عام ١٩١٢ م كان عام و شامل للذكور والإناث في الولاية حيث تم من خلاله احتساب أعداد تخمينية للإناث وأضافتها لعدد السكان العام في الولاية.

وقد أوردت لجنة الاستفتاء الموفدة من قبل عصبة الأمم إلى العراق في عام ١٩٢٥ م بخصوص حل النزاع بين تركيا والعراق حول عائدية مدينة الموصل، وأظهرت كيفية توزيع السكان الأكراد في ولاية الموصل وكانت كالتالي^(٤):

جدول (٤)
(تقرير عن إحصاء السكان الأكراد في ولاية الموصل من قبل عصبة الأمم)

سنڌق الموصل	٨٣,٠٠٠
سنڌق السليمانية	١٨٩,٩٠٠
سنڌق كركوك	٤٧,٥٠٠
قضاء أربيل	١٧٠,٦٥٠

(١) سالنامة ولاية الموصل لعام ١٨٩٤ هـ / ١٣١٢ م ص ٨٠ .

(٢) سالنامة ولاية الموصل لعام ١٩٢٥ هـ / ١٣٢٥ م ، ١٣٠ .

(٣) سالنامة ولاية الموصل لعام ١٩١٢ هـ / ١٣٣٠ م ، ص ٣٣٠ .

(٤) أن هذه الإحصائيات تتجاوز فترة الدراسة : عصبة الأمم ، مسألة الحدود بين تركيا والعراق ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٢٤ م، ص ٩٥ .

يظهر من الجدول أعلاه أن عدد الأكراد في سنجق السليمانية الأكثر مقارنة مع بقية سنجق الولاية الأخرى يليه قضاء أربيل ومن ثم سنجق الموصل وكركوك أخيراً، وتلاحظ الدراسة من خلال الاطلاع على النسب الواردة في الجدول أعلاه، أن تقرير عصبة الأمم كان ينقصه التدقيق والتمحیص وما النسب المسجلة في الجدول أعلاه سوى تقديرات للموظفين الانكليز، فالأكراد بطبيعة الحال كانوا يخافون من عمليات إحصاء السكان نظراً لخوفهم من عمليات جمع الضرائب والتجنيد الإلزامي لهم، فمن غير المنطقي مثلاً كما ورد في الجدول أن يكون عدد الأكراد في قضاء أربيل أكثر من سنجق الموصل وكركوك.

وقد ذكر محمد أمين زكي في كتابه (خلاصة تاريخ الكرد وكردستان) العديد من الإحصاءات السكانية الخاصة بالأكراد في ولاية الموصل، فمنها من عدت الأكراد أكثر من نصف سكان ولاية الموصل، بينما ذكر آخرون إحصائيات مختلفة وغير دقيقة^(١).

وقد أوردت سالنامة ولاية الموصل لعام ١٨٩٤ العديد من الاحصائيات السكانية لبعض الأقضية في ولاية الموصل والتي شملت تنوعهم الديني أيضاً وكانت للذكور فقط وكانت كالتالي^(٢):

جدول (٥)

(الاحصائيات السكانية لعدد من السكان الذكور في أقضية ولاية الموصل)

السنوات	القضاء	المسلمون	اليهود	الكاثوليك	البروتستانت	الكلدان	الأرمن	النساطرة
١٨٩٤م	أربيل	٧٥٩٠	٢٢١	١٠٠٧	٢٨	١٥	-	-
١٨٩٤م	زاخو	١٧٨٦	٤٥٢	٣١	-	٣٢٤	٢٥	-
١٨٩٤م	دهوك	٤٩٤١	٤٩٤	١٧٤٧	-	-	-	-
١٨٩٤م	عقرة	٤٩٢١	٤٩٤	١٧٤٧	-	-	-	-
١٨٩٤م	راوندوز	٣٢٥٣	١١٣	-	-	-	-	-
المجموع								-
٢٧,٠٠								٢٥
٤٥٠٠								٣٢٤
٢٨								-

يتبيّن للدراسة من خلال الجدول أعلاه أن هناك تنوع ديني في التركيب السكاني للأكراد في ولاية الموصل من حيث وجود العديد من الطوائف الدينية فيها كالمسلمين واليهود والمسيحيين وغيرهم إلا أن الجدول كان قد اغفل الإشارة إلى بعض الطوائف الدينية الأخرى كاليزيديين، ويظهر أيضاً أن قضاء أربيل

(١) زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ص ٤٧ .

(٢) سالنامة ولاية الموصل، لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ، ص ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨١ .

كان يحتل المركز الأول من حيث عدد الذكور المسلمين فيه يليه قضاء دهوك وعقرة وراوندو وزاخو أخيراً، بينما شكل قضائي دهوك وعقرة النسبة الأكبر لعدد الذكور الكاثوليك، أما البروتو ستانت فقد اقتصر تواجدهم في قضاء اربيل، بينما توزع اليهود في العديد من أقضية الولاية أعلىها نسبة لقضائي دهوك وعقرة، بينما اقتصر ظهور الأرمن في قضاء زاخو فقط.

وقد أوضح شاكر خصباتك في الجدول التالي نسبة الأكراد في كل سنجق من سنjacq ولاية الموصل، وأن كان قد أشار إلى نسبة السكان في قضاء أربيل أيضا باعتبارها كانت سنجقاً قبل أن تتحول في إدارتها إلى قضاء تابع إلى سنجق كركوك، وكانت النسب السكانية للأكراد في ولاية الموصل على ما يلي^(١):

جدول (٦)

(النسب السكانية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل)

اسم السنجق	نسبة الأكراد
الموصل	%٦٥
كركوك	%٧٠
السليمانية	%١٠٠
أربيل	%٩١

يظهر للدراسة من خلال الجدول أعلى أن نسبة الأكراد في سنجق السليمانية كانت قد شكلت النسبة الأكبر للأكراد في سنjacq ولاية الموصل بينما تلاها في ذلك قضاء أربيل ومن ثم سنجق كركوك وأخيراً سنجق الموصل، ويظهر أيضاً من الجدول أعلى أن الأكراد كانوا يشكلون النسبة الأكبر لمجموع السكان في ولاية الموصل.

حيث يتضح للدراسة من خلال الجداول السابقة والاحصائيات السكانية لولاية الموصل ومن خلال السالنامات العثمانية بأن الأكراد كانوا يشكلون النسبة الأكبر من سكان ولاية الموصل، والتي ضمت في تشكيلاتها الواسعة والمتحيرة من حين لآخر، العديد من المناطق الكردية الرئيسة، فتوصلت الدراسة إلى أن الالوية الرئيسة لولاية الموصل (الموصل، كركوك، السليمانية) كانت معظم سكانها من الأكراد.

(١) خصباتك، شاكر، العراق الشمالي ، ط١ ، مطبعة شفيف ، بغداد ، ١٩٧٢ م ، ص ٤١-٤٢ . وسيشار له لاحقاً . خصباتك ، العراق الشمالي .

وقد كان الأكراد يتحدثون بإحدى اللغات واللهجات التي تعود بأصولها إلى الهندو - أوروبية، فضلاً عن قربها من اللغة الفارسية وقد كان للغة الكردية عدة لهجات وهي^(١): أولًا: الكرمانجي الشماليين والغربيين: ويتحدث بها الأكراد في العراق، سوريا وتركيا فضلاً عن أكراد البلاد الروسية.

ثانيًا: الكرمانجي الجنوبيين: وتعرف بـ(السورانية) ويتحدث بها غالبية أكراد شمال شرق العراق وبعض الأكراد في إيران.

واللغة الكردية كغيرها من اللغات ذات الخصوصية الكاملة الواضحة، وهي ذات سبق تاريخي وإضافة حضارية، وهي ليست أدنى أهميةً أو أقل درجة من غيرها من اللغات الأخرى، أن من أهم الأوصاف والأسس الروحية التي تصل إفراد الشعب الكردي مع بعضه البعض، وتتجدر الإشارة أن غالبية أكراد إيران والعراق كانوا قد اعتمدوا على (الحروف العربية) في كتاباتهم، وأما الأكراد في سوريا وتركيا فقد اعتمدوا على (الحروف اللاتينية) في كتاباتهم، وأما أكراد المناطق الروسية فكانت (الحروف الروسية) تستعمل في معظم كتابتهم^(٢)، ولم تكن اللغة الكردية خالية من بعض المفردات والالفاظ الدخيلة من المناطق المجاورة لهم (العربية، الفارسية، التركية)، نتيجة لتوزيعهم الديموغرافي القريب من تلك المناطق، وتتجدر الإشارة أيضاً أن غالبية الاماكن الجبلية التي يقطنها الاتراك كانت أدت إلى عدم تواصل غالبية الأكراد مع بعضهم البعض، إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تزل هناك العديد من الأسس اللغوية الرئيسية المشتركة بينهم في بناء الالفاظ اللغوية ، فمدينة كركوك وأربيل والسليمانية كانوا يتحدثون اللهجة السورانية، بينما تتحدث مدينة دهوك وعقرة والعمادية وزاخو وسنجار والمناطق التابعة لها اللهجة البهدنانية^(٣).

وقد كان موضوع أصل اللغة الكردية من المواضيع الشائكة، فهل تعدد من اللغات الإيرانية أم غير ذلك، فالعديد من العلماء أرجع أصلها إلى اللغة الإيرانية، بينما رأى آخرون أن اللغة الكردية والفارسية وأن كانتا متشابهتين إلى حد ما، فهما متباينتين من حيث مخارج الأحرف واللفظ والمفردات^(٤)، وقد أشار العديد من المؤرخين إلى أن الأكراد بشكل عام وفي ولية الموصل بشكل خاص كانوا ينقسمون إلى فئات سكانية عديدة وهم: الرحل وشبه الرحل والمستقرين أو المزارعين، فالأكراد الرحل كانوا يسكنون في الخيام على مدار

(١) الشاعر، محمد فتحي، الأكراد في عهد عماد الدين زنكي، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩١ م ، ص ٢٢ .
وسيشار له لاحقا: الشاعر، الأكراد في عهد عماد الدين زنكي.

(٢) بووا ، توماس ، مع الأكراد ، ترجمة : شريف عثمان ، مجلة المجمع العلمي ، النجف الاشرف ، ١٩٦٩ م ، ص ١٣٢ .

(٣) قاسم ، أحمد فوزي، خناجر رجال ، ط١ ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ٢٧ .
وسيشار له لاحقا: قاسم ، خناجر رجال .

(٤) تاج الدين ، الأكراد تاريخ شعب قضية وطن ، ص ٥٧ .

السنة، أما الأكراد شبه الرحل فكانوا يمتهنون الزراعة إلا أنهم يفتقرن للمواشي الكبيرة وغالباً ما كانوا يسكنون في القرى خلال فصل الشتاء وفي الخيام خلال فصل الصيف، أما الأكراد المستقرين فكانوا يعيشون بشكل مستقر بقراهم ويمتهنون تربية الأغنام وزراعة الأرضي^(١).

سادساً: الواقع والمعالم الأثرية في مناطق الأكراد في ولاية الموصل:

تعد مناطق الأكراد في ولاية الموصل من المناطق الغنية بتراثها التاريخي من مخطوطات ومدارس ومنحوتات وقلاع عديدة وغيرها من الآثار العديدة الأخرى، إلا أن عمليات التدمير والتخريب كان قد أصاب عدد كبير منها خلال الفترات التاريخية المختلفة، ومن هنا تحاول الدراسة أن تلقي الضوء على أهم تلك المواقع الأثرية للأكراد في ولاية الموصل فمن أهمها:

أ- المنحوتات:

لقد ظهرت العديد من المنحوتات في مختلف المناطق الكردية من ولاية الموصل (توباع سنجق الموصل ، سنجق كركوك ، سنجق السليمانية) والتي ترجع لعهود تاريخية قديمة ومن أبرزها:

١ - منحوتة كهف هلامتا^(١):

وهو كهف أثري موغل في القدم يقع على بعد ٧كم جنوب مدينة دهوك في الجهة المقابلة لقرية كفركي ، حيث يتتألف هذا الكهف من أربعة أجزاء نقشت عليه صور تعود لكائنات حية لكل من الإنسان والحيوان وفق طريقة فنية تدل على الانتصار في الحروب^(٢).

٢ - منحوتات (الملا ميري التاريخية)^(٣):

تقع هذه المنحوتة في ميلا ميري وسط مضيق جبلي ضيق يؤدي إلى منطقة دركالا شيخ احمد ، وللموقع أهمية استراتيجية كبيرة لأنها كانت بمثابة المفتاح لتلك المنطقة الجبلية حيث كان الاكرد والاشوريون يسلكون هذا الممر الجبلي للوصول إلى بلاد الحيتين ، وكانوا يدونون

(١) تاج الدين ، المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

(٢) منحوتة هلامتا: ويرجح أن هذه المنحوتة ترجع إلى زمن الملك الاشوري سنحاريب(٦٨١-٧٠٥) ق. م ، كما يستدل على ذلك من طراز نحتها القديم والدال على النحت الاشوري القديم فهي تتتألف من (٤) مشاهد تمثل ركوب الآلهة لظهور الحيوانات. ينظر: باقر ، طه ، المرشد إلى موطن الآثار والحضارة ، ط١ ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٦ م ، ص ٤١ . وسيشار له لاحقاً : باقر ، المرشد إلى موطن الآثار والحضارة (٢) باقر ، المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(٣) الملا ميري : وهي أحدي القرى الكردية التي تقع في شمال غرب مدينة دهوك ، فهي وسطها يمر ممر جبلي يعرف باسم (دركري شيخ) عند جبل (الأسود) الذي يقابل بقايا القلاع المبنية من الحجارة . ينظر : باقر ، المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

انتصاراتهم على نصب تذكاري مكون من صورة الملك وكتابات عن تلك الانتصارات، فهي من أشهر المنحوتات التي تم نقشها على صخرة كبيرة في المنحدر الجبلي المؤدي لقرية شيخ احمد في منطقة دوسي في شمالي العراق ليبلغ طولها حوالي ثلاثة أمتار، وقد مثلت في نحتها رسمة أنسان يده صولجان وكان يمثل أحد ملوك الامبراطورية الآشورية المشهورين، فضلاً عن احتواها على أكثر من أربعة وخمسون سطراً من الكتابات المسمارية^(٤).

٣- منحota (قرقابان)^(١):

وهي من أشهر المنحوتات الكردية التي توجد بموقع يبعد حوالي (٥٠) كم من غرب مدينة السليمانية في شمال العراق في وادي نهر ريزان بالقرب من كهف زرزى ، ويقع على ارتفاع يصل إلى ما يقارب السبعة أمتار تقربياً من سطح الجبل ، ويرجع تاريخ هذه المنحوتة إلى عهد ملوك مملكة ميديا ، حيث تألفت من ثلاثة غرف متعددة المساحة إضافة إلى احتواها على ثلاثة مقابر مفتوحة وتماثيل كبيرة فضلاً على العديد من الرموز والنقوش التاريخية الأخرى^(٢).

٤- منحota (شوينوارين شكه فتا)^(٣):

وهو أحد أشهر الكهوف الموجودة في كردستان العراق، التي تقع غربي قضاء عقرة ويضم منحوتات ثلاثة، الأولى كانت في عمق الموقع وهو يتتألف من بعض من الحيوانات تسير في تجاه أنسان قاعد على مقعد، والمنحوتة الثانية والثالثة كانتا خارج الموقع، فالثانية كانت تجسد أحد الصيادين وهو يضرب ماعزاً جبلياً بإحدى سهامه، حاملاً بإحدى يديه قوساً لابساً نوع من الملابس القصيرة، والمنحوتة الثالثة كانت تمثل رجلين يقعد كل منهما على كرسي وورائهما العديد من الأشخاص، و تاريخ نحت هذا الكهف يرجع إلى

(٤) سايم ، محمد ئاكري ، دليل ئاكري السياحي ، ط١ ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ١٩٩٩ م ، ص ٥١
وسيشار له لاحقاً : سليم ، دليل ئاكري السياحي .

(١) قرقابان : وهي عبارة عن منحوتة من الحجر موجلة بالقدم وكانت قد حملت أسمها من اسم الجبل الذي نقشت عليه ، ويعتقد أنها كانت قد أنشئت لغرض دفن الملوك الميديين ، وتألفت من أعمدة عديدة وبعض الرموز الدالة على الهة الميديين في تلك الفترة . ينظر: حمه ، عبد الله هاشم ، منحota مدفن قرقابان (دراسة تحليلية) ، ط١ ، د.ن ، السليمانية ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٦٥ . وسيشار له لاحقاً : حمه ، منحota مدفن قرقابان .

(٢) عبد الوهاب، تحسين، الواقع والمنحوتات القديمة كرستان العراق ، مجلة شانه ده ر ، العدد (٢) ، السنة الاولى، اربيل، ١٩٩٧ م ، ص ٦٣ .

(٣) منحota شويوارين شكه فتا: يقع هذا الكهف في قرية (كوندك) الواقعة في غرب قضاء عقرة في محافظة دهوك وعلى بعد (٢٠) كم منها. ينظر: سليم، دليل ئاكري السياحي، ص ٤٨ .

أواخر الالفية الثالثة قبل الميلاد وذلك اعتماداً على رسومات بعض الاشخاص الموجودين في الكهف والتي تشير إلى تلك المدة الزمنية ، ولا يعرف زمن هذه المنحوتة ولكن يرجح أنها من نهاية التل وجنوبها موسكا وجنوبها الشرقي منطقة موسى به كي وغربها منطقة جمبلك و شمالها سهل يطل على منطقة كري صور ، وتشير العديد من المراجع التاريخية أن عماد الدين الزنكي لما فتح قلعة اشب و خربها و بنى قلعة العمادية فلم يبقى في الهكارية إلا صاحب جبل صور و صاحب هرور^(١).

ب - القلاع:

١ - قلعة أربيل:

تعد قلعة أربيل من أبرز المعالم التاريخية في مدينة أربيل وتبعد حوالي (٨٨)كم من مدينة الموصل وحوالي (٣٤٧) عن بغداد، ويعتقد أنها قد بنيت على تل اصطناعي من قبل أسرى الحروب الآشورية مع الشعوب الأخرى، وقد بنيت بالدرجة الأساس لأغراض صناعية، فهي تشغل مساحة ما يقارب (١١٠٠٠)م٢، وتنحدر جوانبها على مدار محيطها ويبلغ ارتفاعها ما يقارب (٢٦)م عن مستوى سطح المدينة و(٤١٥)م عن مستوى سطح البحر^(٢)، وقد وصفها ياقوت الحموي في كتابه (معجم البلدان) بأنها من القلاع الكبيرة وذى المساحة الشاسعة، وقد بنيت على فوق سفح عالي، وبها العديد من الأسواق والمساجد ودور العلم ، وأنها كانت فيما مضى مقرًا لأحد الأمراء الاتابكين^(٣).

٢ - قلعة كركوك:

تقع قلعة كركوك في مركز مدينة كركوك، وقد بنيت هذه القلعة على أعلى مستوى من القدم والاثر الشيء- الكبير وقد ورد اسمه في العديد من الكتابات والألوان القديمة المكتشفة في القلعة في أوائل القرن العشرين من القرن الماضي، وعددتها ما يقارب خمسون لوحًا يرجع معظمها إلى النصف الثاني من القرن الثاني عشر قبل الميلاد، ويبلغ ارتفاعها حوالي (١٨) متراً فوق مستوى سطح المدينة ، ويوجد في

(١) سليم، دليل تأكير السياحي، ص ٥٠ .

(٢) حسين ، محسن محمد ، موضوعان في التاريخ الكردي ، ط ١ ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٦ م ، ص ٤ .
وسيشار له لاحقا : حسين ، موضوعان في التاريخ الكردي .

(٣) الحموي، معجم البلدان، ج ١ ، ص ٢٧٦ .

داخلها العديد من الأسواق والمساجد (كالجامع الكبير، وجامع النبي دانيال، وجامع عريان)، وتوجد للقلعة بوابة واحدة وقبة ذات لون أخضر ذات شكل مثمن تقع في وسط القلعة^(١).

٣ - قلعة شirowanة:

وهي واحدة من أبرز القلاع الموجودة في كردستان العراق، وتقع جنوب شرق مدينة السليمانية وتبعد عنها حوالي (١٤٥) كم، ويرجع تاريخ إنشائها إلى أواسط القرن التاسع عشر الميلاد، وتتألف من قبو صغير وطابقين، وقد تم بنائهما على صخور عالية وهي تشبه الدائرة في شكلها الخارجي^(٢).

٤ - قلعة دهوك:

وهي من أشهر القلاع الموجودة في مدينة دهوك، وقد جاء ذكرها عند الرحالة الفرنسي (هنري بنديه) في كتابه (رحلة إلى كردستان)، وذلك عند مشاهدته لمدينة دهوك في أواخر عام ١٨٨٥م، حيث وصفها بأنها قلعة كبيرة وقدية، وقد استخدمت كمقر للحكم العثماني بعد إعادة بنائهما من قبل العثمانيين^(٣).

٥ - قلعة دوين:

وهي إحدى أشهر القلاع الكردية التي على بعد (٥٦) كم شمال مدينة أربيل فهي من القلاع الطبيعية والتي بنيت في عهد القائد صلاح الدين الايوبي ، وقد جاء ذكرها عند العديد من المؤرخين العرب والاجانب ولا سيما عند ابن الاثير وابن خلكان وغيرهم، وتقع هذه القلعة فوق سلسلة جبلية تشرف على ما حولها وتوجد مقبرة امامها وتبدو شواهدتها قديمة جداً ، ويوجد بالقرب منها العديد من ينابيع المياه وعلى مسافة (٥) كم منها تقربياً ، حيث يقع مربع ماء يعرف بـ(بابه جيسك المعدني) والذي يشكل برك مياه عديدة يتذبذب منها الماء المعدني ، وهناك أيضاً وعلى بعد قليل ينابيع مياه أخرى^(٤).

٦ - قلعة كلبدري :

(١) العزاوي، عباس، كركوك ، مجلة الاخاء ، العدد(٢٠٤) ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص٧ .

(٢) زكي، تاريخ السليمانية ، ص ٣١٤ .

(٣) بنديه ، هنري ، رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين ، ترجمة : يوسف حي ، دار ئاراس للطباعة والنشر والتوزيع ، أربيل، ٢٠٠١م ، ص ٤٣ . وسيشار له لاحقاً : بنديه ، رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين .

(٤) زكي ، تاريخ السليمانية، ص ١٤٢ .

وهي إحدى أشهر القلاع القديمة الموجودة في مدينة دهوك ، مطلة على المدينة وعبر الطريق إليها من منطقة (الوكا زاوا) وتوجد فيها العديد من القلاع الصغيرة أكبرها التي تعرف بـ (قلعة كه له به دري)^(١). وتنشر حول هذه القلعة العديد من البيوت القديمة المهدمة ، كما يحيط بها سور كبير متهدم ، ويوجد في داخلها غرفة محصنة يرجح أنها كانت سجنًا ، وفي أطرافها تنتشر العديد من الصوامع وقد اشتهرت مدينة دهوك إلى جانب هذه القلعة بالعديد من القلاع والأثار الأخرى المشهورة فيها^(٢).

٧ - قلعة ئاميدي:

تشتهر هذه القلعة بكونها إحدى أجمل القلاع الموجودة في كردستان العراق والواقعة في قضاء العمامية في محافظة دهوك، فهي من القلاع المؤمنة طبيعياً، والقلعة تشبه البيضة في شكلها الخارجي، حيث تقوم على حجارة كثيرة تصل مساحتها إلى ما يقارب (٦٠٠) كم٢، وتعلو القلعة عن محيطها حوالي (٦٠٠) قدم، مما جعل ارتفاعها يحميها من الاعداء ويوفر حصنًا لها، ولها بوابتان ، أولهما باباها في الشرق منها ويعرف بـ (باب الزيبار)، وثانيهما في الغرب منها، ويعرف بـ (باب الموصل) أو (باب بهدينان) وبعد من أعظم الأبواب الموجودة في القلعة ولليوم الحاضر بقايا الباب شاخصة، ففي أعلى تظاهر نقوش ورسوم الأشخاص الذين يظهر أنهم كانوا حراس القلعة وهم يقتلون أفعى كبيرة، وهناك أيضًا آثار أخرى لباب الإمارة البهندانية والذي كان مقراً لها ويوجد عليه شعار الإمارة البهندانية المتكون من طير يمسك بمخليته رأس أفعى كإشارة على عظمة وهيبة الإمارة ، وتوجد أيضًا مقبرة لأمراء بهدينان في الجهة الشرقية من القلعة وتتوسط المقبرة قبتين شاخصتين إلى يومنا هذا ، وقد اشتهرت مدينة العمامية إلى جانب هذه القلعة بعدد كبير من الآثار والقلاع التاريخية الهامة المنتشرة في معظم مناطق المدينة^(٣).

وتتجدر الإشارة أن هناك الكثير من الآثار الأخرى المنتشرة في ألوية ولاية الموصل (لواء الموصل - لواء كركوك - لواء السليمانية) من مساجد وتلال وقلاع ومنارات عديدة أخرى، ومن أبرزها الجامع الواقع في مدينة أربيل والمعروف بـ (جامع القلعة) الذي ورد في كتابات العديد من الرحالة المسلمين، إضافة إلى (الجامع الكبير) في مدينة السليمانية ويعرف أيضًا بـ جامع (كاك احمد الشيخ) والذي شيد في عهد ابراهيم باشا بابان ، فضلًا عن المسجد المعروف بـ (قلاجوالان ، والشيخ بابا وغيره) من المساجد في مدينة

(١) موسيس ، نيشان سورين ، مقومات صناعة السياحة في محافظة دهوك (تحليل جغرافي) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور هورمان حسن، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٨٧.

(٢) باقر، المرشد إلى موطن الآثار والحضارة ، ص ١٠٧.

(٣) موسيس ، مقومات صناعة السياحة في محافظة دهوك ، ص ١٩٠.

السليمانية ، إضافة إلى العديد من الجوامع الأخرى المنتشرة في مدن أربيل و دهوك و عقرة والعمادية والسليمانية وكركوك^(٢).

و لم تقتصر الآثار على المساجد والجوامع فقط فقد كانت هناك عدد كبير من الكنائس والأديرة في معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل ومن أهمها (مار كوركيس، اردن، مريم العذراء، مارياقو، أينشكي، سناط، ديري، قرمزي كليسيه) وغيرها من العديد من الأديرة والكنائس، فضلاً عن وجود العديد من المنارات التاريخية القديمة كمنارة جامع أميدي (العمادية) الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (٣٠) متراً ، ومنارة سنجار الواقعة في وسط المدينة والتي كان قد بناها الامير نور الدين زنكي فيما مضى المهمة^(١).

وتبيّن الدراسة إلى أن ما اوردناه من منحوتات وقلاع و مواقع أثرية في المناطق الكردية من ولاية الموصل ما هي في الحقيقة إلا صور للعديد من المواقع الأثرية الأخرى الموجودة في مختلف المناطق الكردية في ولاية الموصل.

(٢) باقر، المرشد إلى موطن الآثار والحضارة ، ص ٥٢ .

(١) المائي، الأكراد في بهدينان، ص ٤١ .

الفصل الثاني

التشكيلات الإدارية العثمانية لولاية الموصل

- أولاً : التقسيمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل.
- ثانياً: حدود مناطق الأكراد في ولاية الموصل.
- ثالثاً: التنظيمات الإدارية العثمانية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل.
- رابعاً: الناحية الإدارية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وقد بُرِزَتْ في الدولة العثمانية العديد من التقسيمات والإشكال الإدارية ولا سيما التقسيم الذي ظهر في عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٣٥٩-١٤٨٩ م)، حيث أطلق عليه (التقسيم الاناضولي)، وعندما توجه بتجاه الشرقي كل من السلاطين العثمانيين بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٢ م) ومحمد الفاتح (١٤٥٠-١٤٨١ م) والسلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠ م) حيث عملوا على ضم مناطق عديدة إلى حدود ونفوذ الدولة العثمانية، إلا أن معظم تلك الأراضي الجديدة المضافة لحدود الدولة العثمانية كانت لا تتصل بشكل مباشر بالعاصمة إسطنبول، حيث كانت قد جزئت ووزعت على العديد من الأقاليم التي حظيت بنوع من الإدارة المركزية، وبالإضافة لتلك التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية فقد كانت هناك هيئات

(١) الإٰيالٰة : وهي أكٰبٰر وحدة إٰدارية في الدولة العثمانية، وكانت تشكل المستوى الإٰداري الأعٰلى بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين، وقد تحولت إلى ولاية بعد صدور قانون الولايات في عام ١٩٦٤م. ينظر: صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ، ط١ ، الرياض، ٢٠٠٠م ، ص ٤٥ . وسيشار له لاحقاً : صابان، المعجم الموسوعي ..

(٢) لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، تحقيق : جعفر الخياط ، ط٥ ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٤ م ، ص ٣٠٦ . وسيشار له لاحقاً : لونكريك ، أربعة قرون .

(٣) سنجق : وهي كلمة تركية ومعناها العلم ، وقد أصبحت تطلق على الجزء من الولاية ، ويرادفها بالعربية اللواء .
ينظر : صابان ، المعجم الموسوعي ، ص ٥١ . .

(٤) لونكريك ، المرجع نفسه ، ٣٣٥ .

^{٤)} لونكريك ، المرجع نفسه ، ٣٣٥ .

إدارية أخرى تحت سلطة القضاء العثماني، إضافة إلى حكومات تديرها عوائل محلية إلا أنها كانت مرتبطة بشكل مباشر بمقر السلطنة في استانبول^(١). وعندما تولى السلطان العثماني سليمان القانوني الحكم (١٥٢٠-١٥٦٦م) بلغت الدولة العثمانية خلال حكمه أعلى توسيع لها، وقد أقتنى اسمه بالقانوني نظراً لكثره القوانين التي أصدرها ولتطويره الكبير من الأنظمة الإدارية التي عمل بها، ومنها تطويره لنظام (الإيالة) في جميع ولايات الدولة العثمانية^(٢).

إن من الضروري قبل الحديث عن التقسيمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل بشكل عام والمناطق الكردية فيها بشكل خاص، الإشارة إلى أن الأنظمة الإدارية العثمانية كانت تتصل بشكل مباشر بالأنظمة الإقطاعية والحربية العثمانية، فالتنظيمات العثمانية في جميع ولاياتها كانت تنفذ بالسلسلة، فالمدة التي تفصل ما بين دخول الأرض تحت السيادة العثمانية وتنفيذ التنظيمات العثمانية فيها كانت تسمى بـ(المدة الانتقالية في الإدارة العثمانية)^(٣).

وبناءً لذلك فقد ظلت ولاية الموصل بعيدة من أي تقسيمات عثمانية لها إلا بعد سيطرة السلطان سليمان القانوني على مدينة بغداد وذلك في عام ١٥٣٤هـ / ١٩٤٠م ، حيث بقت التقسيمات الإدارية في ولاية الموصل على حالها بدون أي تطور يذكر في نظامها وتقسيمتها الإداري، والتي كان قد أصدرها الأمير حسن باشا الطويل (٨٥٧-٨٨٢هـ) أمير(دولة الخروف الابيض)، حيث كانت مدينة ديار بكر^(٤) ، والرها^(٥) ،

(١) الجميل ، سيار ، العثمانيون وتكون العرب الحديث ، ط١ ، مطبعة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٩م ، ص ٣١ .
 وسيشار له لاحقاً : الجميل : العثمانيون وتكون العرب الحديث .

(٢) الجميل ، المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٣) علي ، شاكر علي ، التنظيمات الإدارية العثمانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٥ ، السنة ١٩٨٣م ، الكويت ، ص ١٢٨ .

(٤) ديار بكر : وهي من البلاد الواسعة جداً ، حدودها من غرب نهر دجلة إلى الجبال المطلة على مدينة نصريين ، وفيها العديد من الحصون أهمها ، امد وكيف . ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، مجلد ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٥) الرها : وتقع بين مدينة الموصل وببلاد الشام وبينهما ستة فراسخ . ينظر: الحموي ، المصدر نفسه ، مجلد ٣ ، ص ١٠٦ .

والموصل^(٣)، تكون تنظيم إداري كبير، وعند تأسيس ولاية ديار بكر جعل من مدينة الموصل سنحقاً تابعاً لها، اذ قسم العراق إلى أربع ايالات ، هي الموصل وبغداد وشهرزور والبصرة^(٤).

ولهذا وبعد اتمام السيطرة العثمانية على العراق بعد سيطرتهم على مدينة بغداد أخذت بذلك التقسيمات الإدارية العثمانية لولاية الموصل تتضح وتظهر بتقسيمات مختلفة من وقت لآخر^(٥).

وقد أشار لونكريك في كتابه إلى التقسيم الإداري الأول لإيالة الموصل وأظهرها على الشكل الآتي^(٦):
فمن شمال الموصل كانت تحدوها ايالة ديار بكر، ومن الشرق تحدوها ايالة شهرزور ، ومن الغرب
كانت تحدوها ايالة الرقة، ومن الجنوب تحدوها ايالة بغداد.
فكان ايالة الموصل تتكون من عدة سناجق مقرها الرئيس الموصل ، ومن أهمها (زاخو^(٧)،
وتكريت^(٨)، عانة وكشاف^(٩)).

إلا أن الموصل لم تبقى على ذلك التقسيم، حيث انضمت إلى إيالة بغداد بعد عزل مدينة تكريت وعانة
عنها اصبحت ضمن إيالة الرقة وكان هناك العديد من الأسباب التي تؤثر على تلك التغييرات الكثيرة التي
جرت على التقسيمات الإدارية لإيالة الموصل، منها انعدام الأمن واضطرابه بسبب غارات العشائر الكردية
على السلطات العثمانية في الموصل وعصيان الأكراد الازيدين وهجومهم على طرق القوافل التجارية،
وانتشار المجاعات والآوبئة كل ذلك كان يؤدي بالنتيجة إلى أن يقوم الولاة بإجراء التغييرات الإدارية بين
فترة وفترة أخرى وكل واي وبحسب ما يراه مناسباً وكانت الايالة أو اللواء في الدولة العثمانية تقسم إلى
وحدات إدارية صغيرة تعرف بـ السنجق، والذي ينقسم بدوره إلى وحدات إدارية أصغر تسمى الأقضية،

(٣) الموصل: وهي أحدى المدن الاسلامية القديمة ، فمنها يقصد إلى جميع البلدان ، فهي بوابة العراق والمقصد
لخرسان، على طرفها نهر دجلة. ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، مجلد ٥ ، ص ٢٢٣ .

(٤) كوينج ، نجا ، التقسيمات الإدارية الأولى لديار بكر ، مجلة كلية الآداب ، انقرة ، العدد ٢٣ ، السنة ١٩٦٩ م ،
ص ٣١ .

(٥) اوزيران ، صالح ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ، ترجمة : عبد الجبار ناجي ، ط ١ ، دار
البصرة للنشر ، ١٩٧٩ م ، ص ٧ . وسيشار له لاحقاً : اوزيران ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون .

(٦) لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٥ .
(٧) زاخو : تقع بلدة زاخو في الشمال الغربي لولاية الموصل على بعد (١٠٠)كم منها . ينظر : سالنامة ولاية
الموصل ، لعام ١٣١٠ هـ ، ص ١١٣ .

(٨) تكريت : وهي أحدى المدن التي تقع في العراق ، أفتتحها المسلمون في ايام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب
في عام ١٣ هجرياً . ينظر: الحموي، معجم البلدان ، ص ٢٦٥ .

(٩) عانة وكشاف : وهما بلدان تقعان في الجزء الغربي من العراق . ينظر : الفكيكي ، اديب توفيق ، تاريخ
الاعلام ، ط ١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٨٩ م ، ٧٢ . وسيشار له لاحقاً : الفكيكي ، تاريخ الاعلام .

وكل قضاء بدوره ينقسم إلى وحدات أصغر هي النواحي والتي تتضمن بدورها مجموعة من القرى والارياف^(٥)، وقد منحت السلطات العثمانية للمسؤول عن إدارة الإيالة العثمانية لقب (البكلبربي)^(٦). ومن ضمن الأعمال الاصلاحية للدولة العثمانية إصدارها لقانون الولايات العثمانية في عام ١٨٦٤م، والذي حدد كيفية إدارة الإيالات في الدولة العثمانية، وتنظيم هيكل إداري جديد للدولة العثمانية، سعياً لإصلاح أو ضاع الولايات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أنقسم قانون الولايات إلى ثلاثة أقسام: التقسيمات الإدارية، المجالس المحلية، والسلطة القضائية، وبموجب هذا القانون اطلقت تسمية الولاية محل الإيالة ، وقسمت ولايات الدولة العثمانية إلى وحدات إدارية أكبر بلغ عددها (٢٧) ولاية على رأس كل واحدة منها والي يديرها يعين ويعزل من قبل السلطان العثماني، وله صلاحيات إدارية واسعة، وتنقسم كل ولاية إلى وحدات إدارية أصغر تعرف بـ (السناجق) تدار من قبل المتصرف العثماني^(٧).

إلا أن هذا التقسيم لم يكن جديداً، حيث قامت السلطات العثمانية بموجبه بإعادة النظر في التقسيمات الإدارية في جميع ولاياتها وبالخصوص ولاية الموصل ، حيث ضمت ولايات جديدة وشكلت ولايات أخرى ، وقد طبق هذا القانون في ولايات الدولة العثمانية بحيث صار في عام ١٨٦٨م معمولاً به في كافة ولايات الدولة العثمانية باستثناء العراق واليمن الجنوبي، إذ لم يطبق بالعراق إلا بعد قدوم مدحت باشا على ولاية بغداد في عام (١٨٦٩-١٨٧٢م)^(٨).

كما كانت لكل ولاية في الدولة العثمانية ومن ضمنها ولاية الموصل مجلس يعرف بـ (مجلس الولاية العام)، وهو يعتبر بمثابة المؤسسة العليا في الولاية، وتتألف هذه المؤسسة من الوالي كونه رئيساً للمجلس، ونائب الوالي، والمفتي، والمكتوبجي ، والدفتر دار، ورئيس المحكمة الشرعية، يضاف إلى هؤلاء أربعةأعضاء منتخبين وذلك عن كل لواء اثنان منهم مسلمون واثنان

(٥) علي ، شاكر علي ، التشكيلات الإدارية العثمانية (١٩١٦-١٩١٨) ، موسوعة الموصل الحضارية ، مجلد ٤، الوصل ، ١٩٩٢م ، ص ١٦٤ .

(٦) البكلبر بي : وهو لقب إداري عثماني يطلق على رجال الدولة والجيش على اختلاف درجاتهم . ينظر : العبيدي ، شذى فيصل ، الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور ابراهيم خليل العلاف ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧م ، ص ٩ .

(٧) العبيدي ، الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨م ، ص ٣٩ .

(٨) العبيدي ، المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

من الأديان الأخرى، وتكون اجتماعات هذا المجلس مرة واحدة في كل سنة بناءً على دعوة توجه من الوالي، ويبحثون فيه العديد من المواضيع التي تخص أمور الولاية المختلفة ، ومن أهم أعماله العمل على توفير الخدمات الضرورية للولاية وإدارة الشؤون العامة للولاية في شتى مجالاتها السياسية والاقتصادية، إضافة إلى المصادقة على الميزانية الخاصة بالولاية ورفع الشكاوى والكتب الرسمية إلى الجهات المعنية وذلك عند وقوع الأحداث المخالفة للأنظمة والقوانين الخاصة بالأموال، إضافة إلى النظر في الدفاتر الخاصة بتوزيع المهام على الألوية^(١).

يضاف إلى هذا المجلس هناك مجلس آخر يعرف بـ (مجلس إدارة الولاية)، وهو أحد المجالس الثابتة في كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، ويكون الوالي أيضاً في رئاسته، ويتألف من عدة أعضاء غالباً ما يكونوا من كبار وجوه الولاية وشيوخها إضافة إلى أعضاء يتم انتخابهم من قبل سكان الولاية ، وقد كان لهذا المجلس العديد من المهام يأتي في مقدمتها معالجة الشكاوى وحالات التظلم التي يتعرض لها سكان الولاية من قبل مأمورى الولاية وموظفيها، فضلاً عن إقامة الطرق بين سناجق الولاية والشراف على أموال الولاية سواءً المنقوله منها وغير المنقوله^(٢).

وفيما يخص الجهاز الإداري في الأقضية التابعة لولاية الموصل، فكان القائمقام يمثل أعلى جهازها الإداري ، وكان يتم تعينه من قبل الوالي بنفسه، ومن أهم مساعديه ومرافقيه، نائب القائمقام، وكاتب التحريرات، وقائد الجندرمة، ومسوولي الطابو والأوقاف والنفوس، أما النواحي فكانت تتالف من مدير الناحية ومدير الشرطة ومأمور أممال وموظفو الطابو، أما في القرى فيكون المختار هو المبادر والأخير فيها^(٣). وتتجدر الإشارة إلى أن التقسيمات الإدارية في ولاية الموصل ولا سيما المناطق الكردية فيها كانت تتغير من حين لآخر، كتغير إحدى النواحي من قضاء إلى آخر، ويتوجب في ذلك التغيير صدور قرار من الوالي أو الباب العالي في استانبول.

(١) حسين ، سعدي عثمان ، كورستان الجنوبية وإيالتا بغداد والموصى دراسة في العلاقات السياسية والإدارية والاقتصادية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، اطروحة دكتوراه ، منشورة ، بإشراف الاستاذ خليل علي مراد ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠١م ، ص ٤٩ .

(٢) اداموف ، اسكندر ، ولادة البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، ج ١ ، ط ١ ، البصرة، ١٩٨٢م ، ص ٧٧ . وسيشار له لاحقاً: اداموف ، ولادة البصرة في ماضيها وحاضرها .

(٣) حسين ، كورستان الجنوبية وإيالتا بغداد والموصى ، ص ٤٩ .

وقد كانت التقسيمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني على النحو التالي^(١):

جدول رقم (٧)

(ال التقسيمات الإدارية العثمانية في ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني)

الناحية	صنفه	القضاء	اللواء
العشائر الكردية السبعة، الشيخان ترقبطان بمركز السنجق		الموصل	
يتصل بها ناحية واحدة فقط ^(٢)	٢	زاخو	
(ريكان، بروري بالا، دادوية)	١	العمادية	١ - الموصل
ويتبعه ناحية واحدة (تلعفر)	٢	سنجار	
(زيبار، سورجي)	٣	عقرة	
ويرتبط بها ناحية واحدة (مزوري)	٣	دهوك	
(شوان، طوزخرماتو ، التون كوبري،)		كركوك	
(شقلawa)	٣	كويستنجر	
(برادوست، شيروان، بالك، ديرحرير)	١	راوندوز	٢ - كركوك
(قره تبه)	٢	كفرى	
(ديزه بي، سلطانية)	٢	أربيل	
-	٣	رانية	
(سرجنار، قرطاغ، سوردش)	١	السليمانية	
(سنكاو)	٢	باذيان	٣ - السليمانية
(سواردش، بشدر)	٣	ممورة	
(ماوق)	٣	الحديد	
شهر بازار			
(سرجوك، قزلجه)	٢	كالعبر	

ثانياً: حدود مناطق الأكراد في ولاية الموصل

عندما سيطرت الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٣٤ م على معظم أراضي العراق، قامت الدولة العثمانية بعد ذلك بتجزئة العراق إلى العديد من الولايات بهدف تسهيل إدارته والتحكم به، وقد أخذت تلك الولايات تزداد أحياناً وتناقص أحياناً أخرى تبعاً لسياسة الدولة العثمانية في حينها، وقد كانت المناطق الكردية متوزعة في العديد من الولايات العثمانية في العراق وكانت كما يلي:

ففي ولاية الموصل المكونة من ثلاثة أولية كانت المناطق الكردية فيها متوزعة على شكل الولية وأقضية

(١) سالنامة دولت عليه عثماني، لعام ١٣٢٦ هـ / ١٩٨٠ م، مطبعة أحمد احسان، دار سعادة، ص ٧١٥، ٧١٨.

(٢) لم تذكر السالنامة العثمانية لعام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م، اسم تلك الناحية ولعلها وفق الحدود الجغرافية لمدينة زاخو أنها ناحية رزكاري.

وقرى، فقد كانت (العمادية، زاخو، سنجار، عقرة، دهوك) أقضية كردية تابعة إلى لواء الموصل، وأقضية (راوندوز، كفري، رانية، كوييسنجلق، أربيل) تابعة إلى لواء كركوك، وأقضية (مركي، حلبجة، شهرزور، بازيان) تابعة إلى لواء السليمانية التابع لولاية الموصل^(١).

أما في ولاية شهر زور والتي ظهرت في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، فقد كانت المناطق الكردية فيها (جبال حمرین، هزاری مرد، الحوران، حریر، تیل طاریا، عجور، باق، برلن، حصني غازی، سبها زنجیر، ابرمان، اوشنیا، کستانی، قاصی)^(٢).

أما ولاية بغداد والمتألفة من ثلاثة ألوية وهي (بغداد المركز، الديوانية، كربلاء)، وفي لواء بغداد تقع العديد من المناطق الكردية من أبرزها (خانقین، بدراه، مندلي، بعقوبة)^(٣).

أما في ولاية البصرة والمتألفة من ثلاث ألوية (الاحساء، مركز البصرة، المنتفك)، حيث تقع المناطق الكردية فيها في مركز السنجد^(٤).

حيث يتبيّن للدراسة مما تقدّم بأن الأكراد لم يتركزوا فقط في ولاية الموصل، بل شملت مناطقهم أجزاء أخرى من ولايات العراق الأخرى كولاية بغداد والبصرة مثلاً.

وقد أوضحت السالنامة العثمانية لعام ١٣٢٥هـ—١٩٠٧م حدود مناطق الأكراد في ولاية الموصل على النحو التالي^(٥):

أولاً : فقد كان سنجق الموصل مركز ولاية الموصل يتكون من المناطق الكردية التالية :

- ١ - قضاء دهوك.
- ٢ - قضاء زاخو.
- ٣ - قضاء العمادية.
- ٤ - قضاء سنجار.
- ٥ - قضاء عقرة.

(١) الغمراوي ، امين سامي ، الاكراد في شمال العراق ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص ١٠٣ . وسيشار له لاحقاً : الغمراوي ، الاكراد في شمال العراق .

(٢) عبد اللطيف، نزار، الحدود الشرقية للوطن العربي، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ١٦١ . وسيشار له لاحقاً : عبد للطيف ، الحدود الشرقية .

(٣) نورس ، علاء موسى ، حكم المماليك في العراق ، ط٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥م ، ص ١٥ . وسيشار له لاحقاً : نورس ، حكم المماليك في العراق .

(٤) نورس ، المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٥) سالنامة ولاية الموصل، سالنامة رسمسيير، لعام ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م، موصل، مطبعة سندھ طبع اولنشمدھ، ص

ثانياً : سنجق كركوك:

- ١ - مركز سنجق لواء كركوك.
- ٢ - قضاء راوندوز.
- ٣ - قضاء أربيل.
- ٤ - قضاء كفري (صلاحية).
- ٥ - قضاء رانية.
- ٦ - قضاء كويسنجق.

ثالثاً: سنجق السليمانية:

- ١ - مركز اللواء سنجق السليمانية.
- ٢ - قضاء شهر بازار.
- ٣ - قضاء كالعنبر .
- ٤ - قضاء معمرة الحديد .
- ٥-قضاء بازيان.

وقد ضمت المناطق الكردية في ولاية الموصل عدداً من المراكز الحضارية المهمة للأكراد، والتي يمكن تسميتها بعضها مدن، وبعضها بالبلدات أو القرى الكبيرة، وأبرز تلك المراكز الحضارية كانت على ما يلي:

- ١ - دهوك: يقع قضاء دهوك في شمال ولاية الموصل على مسافة (٧٠كم) ، ويعد أحد أبرز المراكز الإدارية لأماراة بهدینان، والتي تولى حكمها أمراء الأسرة ال بهدنانية، حيث يعود تاريخ مدينة دهوك إلى عصور موغلة بال القدم، أذ أنها عاصرت قيام العديد من الحضارات التاريخية القديمة كالأشورية والبابلية والسمورية، وقد أرجع العديد من المؤرخين أصل تسميتها إلى اللغة الكردية في إشارة إلى أن معناها يدل على الصاعين أو الحفنتين، فقد حملت اسمها نتيجةً ل موقعها على طرق القوافل التجارية المهمة، أذ كان أميرها فيما مضى يأخذ من المارين منها حفنتين من القمح كضربيه، بينما يرجع البعض الآخر من المؤرخين بأن تسميتها جاءت نتيجةً لوقعها بين جبلين كبيرين، أما سكانها فقد كان غالبيتهم من الأكراد المسلمين بحيث كانوا يشكلون ثلثي سكانها، أما الباقى فكان للمسيحيين واليزيديين واليهود^(١).
- ٢ - زاخو: وهي عبارة عن منطقة قديمة تقع على نهر الخابور، وتبعد عن الموصل ما يقارب (١١٤كم)، وقد كان سكانها اغلبيتهم من الأكراد المسلمين إضافة إلى نسبة غير قليلة من اليهود. وقد جاء في وصفها بانها مدينة طيبة الهواء، عامرة، طيبة الثمار، غزيرة المياه^(٢).

(١) حسين، عبد الرزاق عباس، نشأة مدن العراق وتطورها، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٧م، ص ١٠٣ . وسيشار له لاحقا: حسين ، نشأة مدن العراق .

(٢) العمري ، ياسين خير الله ، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ، ط١ ، دار المتتبلي ، بغداد ، ١٩٦٨م ، ص ٩٨ . وسيشار له لاحقا : العمري ، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام .

- ٣ - العمادية: وهي إحدى أشهر المدن التاريخية القديمة التي تقع في القسم الشمالي الشرقي من مدينة الموصل وتبعد عنها ما يقارب (١٦٠ كم)، وقد شيدت على منطقة مرتفعة لعدة أسباب أهمها الدفاعية والعسكرية، وقد حظيت أيضاً بأهمية تجارية كبيرة بوصفها حلقة للمواصلات التجارية^(١).
- ٤ - عقرة: يقع قضاء عقرة في شرق الموصل، وتعتبر إحدى مراكز الأمارة ال بهدنانية المهمة والتي بقت تابعة للإمارة حتى زوالها، أما سكانها فقد كان غالبيتهم من الأكراد المسلمين إضافة إلى اليهود^(٢).
- ٥ - سنجر: يقع قضاء سنجر في غرب الموصل على مسافة (١٤٠ كم) منها، وقد امتازت مدينة سنجر بكونها إحدى المدن المعروفة بتاريخها القديم وموقعها الاستراتيجي الهام، فمعظم أراضيها سهلية خصبة مما جعلها مركزاً مهماً لإنتاج المحاصيل الزراعية، أما سكانها فقد كانوا غالبيتهم من الأكراد اليزيديين^(٣).
- ٦ - أربيل: تعتبر هذه المدينة إحدى المدن الكردية العريقة الواقعة في شمال العراق، وأرضها سهلية خصبة محاطة بالجبال في شرقها، مما جعلها إحدى المراكز المهمة لإنتاج المحاصيل الزراعية وسوقاً تجارياً لتبادل البضائع والمنتوجات، إضافة إلى طرقها التجارية السهلة مع سنجر الموصل وكركوك^(٤).
- ٧ - راوندوز: وهي من أبرز المراكز التاريخية لأماراة سوران في النصف الثاني من القرن الثامن عشر—الميلادي، حيث كانت إحدى أهم طرق القوافل التجارية في ولاية الموصل، إلا أنها لم تزدهر وتنتعش اقتصادياً إلا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر—الميلادي عندما أهتم الأمير محمد باشا^(٥)، اهتمامه بعمارتها وشئونها^(٦).

(١) شريف ، ابراهيم ، الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح العربي ، ج ٢ ، بغداد ، د.ت ، ص ١١٣ .

(٢) العمري ، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد ، ص ٩٦ .

(٣) ابراهيم ، موسى مصطفى ، سنجر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور خليل علي مراد ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ١٩٨٩ م .

(٤) اسماعيل ، زبير بلال ، اربيل في ادوارها التاريخية ، ط١ ، النجف ، ١٩٧١ م ، ص ٤٥ . وسيشار له لاحقاً: اسماعيل ، اربيل في ادوارها .

(٥) الامير محمد باشا : وهو أحد أبرز إمراء الإمارة السورانية ،أشتهر بإنجازاته العظيمة في مختلف النواحي خلال مدة توليه الحكم (١٨١٤-١٨٣٦م) . ينظر : جليلي ، اكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٩٠ .

(٦) موکرياني ، مزووى ميرانى سوران ، بب ٢٠ .

٨ - كويسنجر: يقع قضاء كويسنجر إلى الشرق من قضاء أربيل، والذي امتاز بوقعه الجغرافي وطبيعة موقعه الواقعة على مسار القوافل التجارية، وقد كانت تارة تحت حكم الإمارة السورانية وتارة أخرى تحت حكم الإمارة البابانية، إلى أن أصبح فيما بعد قضاء تابع إلى سنجق كركوك في العهد العثماني^(١).

٩ - التون كوبري: يقع قضاء التون في شمال غرب كركوك على مسافة (٤٥ كم) منها، وقد اتسمت بأهمية كبيرة في الناحية التجارية، إذ أنها كانت نقطة تجارية مهمة في طريق بغداد - الموصل، وقد أهتمت السلطات العثمانية بها نظراً لأهميتها العسكرية، مما دفعهم إلى إنشاء العديد من الجسور فيها^(٢).

١٠ - كركوك: يقع سنجق كركوك على مسافة (٩٠ كم) من قضاء أربيل، وقد كان أحد المراكز الرئيسية للتبادل التجاري في المنطقة، فقد كان يشكل مركزاً إدارياً مهمّاً للدولة العثمانية، حيث كان مركزاً لالية شهرزور، ثم أصبح فيما بعد إحدى السنجاق الثلاثة لولاية الموصل وضم في تشكيلاته العديد من الأقضية والنواحي والقرى^(٣).

١١ - السليمانية: يقع سنجق السليمانية على مسافة (١٠٥ كم) شرقي سنجق كركوك، حيث امتازت مدينة السليمانية بمواردها المائية الوفيرة، إلى جانب استراتيجية موقعها سواء كان من الناحية العسكرية أو التجارية كونها تسسيطر على العديد من الطرق المهمة المؤدية إلى إيران ، فضلاً عن اتصالها بالعديد من المدن والمناطق المهمة ككركوك وبغداد^(٤).

ثالثاً: التنظيمات الإدارية العثمانية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل:
إن السلطات العثمانية ومن ضمن إجراءاتها الاصلاحية كانت قد أصدرت قوانين عديدة في القرن التاسع عشر الميلادي، سعياً من العثمانيين لمعالجة المشاكل العديدة التي كانت تعاني منها جميع ولاياتها، والحد من حالات التفكك والانقسام في ولاياتها المتشرضة بهدف الوصول إلى التطور والحداثة في مؤسساتها الإدارية، ومن أجل ذلك أصدرت الدولة العثمانية (قانون إدارة الولايات) في عام ١٨٦٤ م من قبل مدحت باشا وإلي بغداد^(٥).

(١) لونكريك ، أربع قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ١٩٤ .

(٢) بابان ، جمال ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج ١ ، ط ١ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٦ م، ص ٢٩ . وسيشار له لاحقاً : بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية .

(٣) بابان، المرجع نفسه، ص ٢٤٧ .

(٤) خصباك ، شاكر ، العراق الشمالي ، ص ٣٠٨ .

(٥) قانون إدارة الولايات : أصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٦٤ هذا القانون لغرض تعديل الإدارة المركزية وربط جميع الولايات العثمانية بمقر الحكم في استانبول ، ويقوم هذا القانون على الأساس الجغرافي في تقسيم

إلا أن (قانون إدارة الولايات) لم يفعل في جميع ولايات الدولة العثمانية، وقد قام هذا القانون على الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وقت بموجبه هيكلة الإدارة في الدولة العثمانية على وفق سلسلة أعلىها يبدئ من الولاية ويليها السنجق أو (اللواء) ومن ثم القضاء وأخيراً الناحية والقرية^(١). وقد أُسست الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وفي جميع ولاياتها هيئة عرف بـ(قائمة أحوالى القوم سيوني)، بهدف معرفة أوضاع والظروف الخاصة بالموظفين، حيث يتم من خلالها جمع البيانات عن جميع الموظفين في الدولة، وكان سجل هذه الهيئة يتالف من (١٩٧) مجلد ويتراوح عدد الموظفين المسجلين فيه إلى ما يقارب عن (٩٢١٣٨) موظف من مختلف الدوائر والمؤسسات العثمانية^(٢).

وبعد التقسيم العثماني للعراق إلى ثلاثة ولايات رئيسية (بغداد، البصرة، الموصل) من قبل والي بغداد مدحت باشا، حيث أصبحت بموجب ذلك التقسيم العديد من المناطق الكردية الرئيسية ضمن ولاية الموصل، إلا أنه وبعد إقالة والي بغداد مدحت باشا صارت ولاية بغداد تبعاً لذلك بمثابة المسؤول الإداري المباشر على معظم أجزاء العراق، إلى أن تم إعادة تأسيس ولاية الموصل في عام ١٨٧٩م^(٣)، ونتيجة لتدحرج الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ولاية الموصل، فقد اتسمت أوضاع الولاية العامة بالتدهور والانحلال في مختلف مراقبتها، فقد كان لسرعة تبدل المسؤولين العثمانيين من فتره إلى أخرى ، بحيث أنه كان يتوجب على كل مسؤول أو والي عثماني عندما يستلم منصبه أن يقوم بتغيير الشكل الإداري لولايته نظراً لما يراه ملائماً بهدف تحسين الأوضاع الإدارية في ولاليته، الأمر الذي ترك العديد من الآثار السلبية على أوضاع الولاية العامة^(٤).

الولايات . فارس ، سليم ، كنز الرغائب في منتخبات الجواب ، ج ٥ ، ط ١ ، الاستانة ، ١٢٩٤هـ ، ص ٥٦ .
وسيشار له لاحقاً : فارس ، كنز الرغائب .

(١) اوطايلى ، ايلىر ، النظم الادارية في عهد التنظيمات الخيرية وما تلاه ، ج ١ ، ط ١ ، استانبول ، ١٩٩٩م ، ص ٣٤٥ . وسيشار له لاحقاً : اوطايلى ، النظم الادارية في عهد التنظيمات الخيرية وما تلاه .
(٢) اوطايلى، النظم الادارية في عهد التنظيمات الخيرية وما تلاه ، ص ٣٦٥ .

(٣) النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ١٤٩ . وسيشار له لاحقاً : النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني .

(٤) النجار ، المرجع نفسه ، ص ١٥٧ .

لقد كانت التنظيمات الإدارية التي تتشكل منها المناطق الكردية في ولاية الموصل (تتابع لواء الموصل ، لواء كركوك ، لواء السليمانية) تتألف من الالوية و الأقضية والنواحي والقرى لذلك سيتم تناول التنظيمات الإدارية للمناطق الكردية ضمن تلك الحدود:

أ : الالوية :

لقد قسمت الدولة العثمانية الایالة أو الولاية إلى وحدات إدارية أصغر منها حملت كل واحدة منها أسم سنجق أو لواء والتي كانت تمثل المستوى الثالث للتنظيمات العثمانية ، والتي كان يتولاها مسؤول يعر بـ-(سنجمي بكى) باللغة التركية أو أمير لواء باللغة الفارسية في حين لم يظهر ما يقابل هذه التسمية باللغة العربية ، فالمدن التي تميزت بتركيب اجتماعي وقبلي كما هو الحال في المناطق الكردية في ولاية الموصل ، أذ اعتبر الأغوات والامراء الأكراد بمثابة سنجق بيكات ومناطقهم وحدة إدارية تعرف بالسناجق أو الالوية أو (HUKMET) باللغة التركية ، وقد كانت تلك التنظيمات الإدارية تنقسم إلى نواحي فقط (١) ، وقد كان لأمير تلك السنجمي العديد من الواجبات المتمثلة في إدارة السنجمي ومراجعة الوالي للأخذ بمشورته في كافة الأمور والمسائل المتعلقة بإدارة السنجمي ، ألا أنه وبعد صدور قانون الولايات في عام ١٩٦٤ أصبحت هذه السناجق تنقسم إلى أقضية ونواحي وقرى ، ويديرها (المتصرف العثماني) فهو الذي يترأس الجهاز الإداري في لوازمه وكان يتعين بموجب فرمان (مرسوم) يصدره السلطان العثماني بحسب المادة (٢٩) من قانون الولايات لعام ١٩٦٤ م ، ويكون مسؤولاً أمام الوالي عن تنفيذ الاعمال والواجبات المحددة له كالأشراف على الشؤون الإدارية والمدنية والمالية في السنجمي مع تنفيذ الأوامر الصادرة من الوالي (٣) .

ب: الأقضية:

يمثل القائم قام المنصب الإداري الأعلى في قصائده، ويقوم بتعيينه السلطان ويتوجب عليه تقديم الطاعة والأخلاص للسلطان قبل القيام بواجباته، فهو المسئول عن كل أداء كل الواجبات المتصلة بالناحية المالية والأمنية والإدارية في القضاء، ومن واجبه أيضاً القيام بجميع المهام الواردة إليه من الوالي العثماني (٤) .

(١) علي ، شاكر علي ، ولاية الموصل في القرن السادس عشر الميلادي ، ط١ ، دار الضياء ، ٢٠١١ م ، ص ١٠٤ . وسيشار له لاحقاً : علي ، ولاية الموصل في القرن السادس عشر الميلادي .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، ص ٨٦ .

(٣) جريدة الزوراء ، السنة التاسعة والثلاثون ، العدد ١٧٦٧ ، ٢٩ ذي القعدة ، ١٢١٥ هـ / ١٨٠١ م . ص ٧ .

ومن واجباته أيضاً تنفيذ الأحكام الصادرة عن القاضي في القضاء، والإشراف على انتخابات اختيار مدراء النواحي فضلاً عن المخاتير، والاجتماع مع مجالس إدارة النواحي، والعمل على تنفيذ ما يخرج من تلك المجالس من مقررات^(١).

وقد أعطت الدولة العثمانية الاهتمام الكافي بمسألة من يتولى منصب القائمقام في أقضيتها، حيث حرصت على أن يكون من أصحاب الخبرة وذوي السمعة والأخلاق الجيدة^(٢).

وقد كان القائمقام يترأس مجلس القضاء، ويضم المجلس في عضويته المفتى والقاضي ومدير المالية وكاتب التحريرات، وكان يتبع القائمقام أيضاً أمور النفوس واللاملاك^(٣).

وكان من مهام مجلس القضاء المحاسبة المالية والنظر في مصاريف وايرادات القضاء من واردات المشاريع وغيرها من الأموال، وقد كان في معظم الأقضية بنيات يتم تخصيصها للدوائر الحكومية ، ومنها مقر القائمقامية^(٤).

أما مرتبات القائمقام، فقد كانت مختلفة تبعاً لدرجة ومكانة القضاء، فقد كان معدل مرتب القائمقام في قضاء من الدرجة الأولى ما يقارب (٢٥٠٠) قرش، وقائمقام قضاء من الدرجة الثانية (١٧٥٠) قرش، وقائمقام قضاء الدرجة الثالثة (١٢٥٠) قرشاً^(٥).

أما أهم موظفي القضاء^(٦) :

- ١ - مدير مالية القضاء، وكانت مهامه تنظيم وترتيب أموال الدولة في القضاء.
- ٢ - الكاتب المسؤول عن إدارة أمور القضاء الكتابية.

ومثل بقية أقضية الدولة العثمانية كانت هناك في الأقضية الكردية التابعة لولاية الموصل هيئة إدارية في كل من أقضية دهوك وعقرة وزاخو والعمامية التابعة لسنبق الموصل وأقضية سنبق كركوك وسنبق السليمانية، وكانت تتالف من قائمقام ونائب له وكاتب تحريرات والمفتى ومدير المال^(٧). ويأتي بعد هؤلاء

(١) سالنامة ولاية الموصل لعام ١٤٣١هـ/١٨٩٢م ، ص ١٦٩ .

(٢) جريدة الرقيب ، السنة الأولى ، العدد ٥ ، ٤ صفر ١٢٢٧هـ ، ص ٨ .

(٣) علاوي ، نسيبة عبد العزيز ، الإدارة العثمانية في الموصل (١٨٧٩-١٩٠٨م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور عصمت برهان ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١ .

(٤) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٤٣١هـ/١٨٩٢م ، ص ١٧٦ .

(٥) لوريمر ، قوردون ، دليل الخليج ، ترجمة : قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ج ٣ ، ط ٢ ، قطر ، د.ت ، ص ١٠٤٢ . وسيشار له لاحقاً : لوريمر ، دليل الخليج .

(٦) لوريمر ، المرجع نفسه ، ص ١٢٩٦ .

(٧) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٤٣١هـ ، ص ١٥٦ .

مجلس لإدارة القضاء يترأّسه القائمقام ويضم في عضويته الموظفين السابقين بصفة أعضاء طبيعيين وإلى جانبهم أربعة أعضاء يتم انتخابهم من السكان المحليين اثنان منهم مسلمين ، وأخر مسيحي ويهودي^(١). وقد أشارت العديد من السالنامات العثمانية إلى الجهاز الإداري العثماني في بعض المناطق الكردية من ولاية الموصل ، فقد أشارت سالنامة ولاية الموصل لعام ١٨٩٣ هـ/١٣١٠ م إلى أن موظفي قضاء أربيل التابع إلى سنjac كركوك في ولاية الموصل كان على النحو الآتي^(٢):

- ١ - القائمقام: عبدالله باشا.
- ٢ - نائب القائمقام: سيد احمد أفندي.
- ٣ - المفتى: عبد الرحمن أفندي.
- ٤ - مدير املاك: ملي أفندي.
- ٥ - كاتب التحريرات: صفوت أفندي.

أما مجالس إدارة القضاء فقد ضم هؤلاء وعلى رأسهم القائمقام مع أربع أعضاء منتخبين من وجهاء واعيان المدينة وهم^(٣):

- ١ - سيد عبدالله أغا.
- ٢ - حضر أغا.
- ٣ - حنا أفندي.
- ٤ - نوري أفندي.

وقد كانت مهام مجلس القضاء العمل على إدارة شؤون القضاء وتمثيل الحكومة المركزية في القضاء وتساعده في ذلك العديد من الدوائر الحكومية كمحكمة القضاء، والتي ضمت العديد من الموظفين:

- ١ - الكتاب: علي أفندي، داود أفندي وخورشيد أفندي.
- ٢ - المحققين: إسماعيل أفندي، عمر عمران أفندي.
- ٣ - منفذ القرارات: حاجي أمين أفندي.

أما الجهاز الإداري في الأقضية الكردية التابعة إلى سنjac الموصل فقد أشارت لها أيضاً السالنامات منها عام ١٣١٢ هـ/١٨٩٤ م ، فقد كان مجلس إدارة القضاء في قضاء العمادية مثلاً يتألف من^(٤):

- القائم مقام: مصطفى سالم أفندي.
القاضي: أحمد حمي أفندي.

(١) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٠ هـ ، ص ١٥٨ .

(٢) موصل ولائي سالنامة سي ، لعام ١٣١٠ هـ ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(٣) موصل ولائي سالنامة سي ، لعام ١٣٠٨ هـ ، ص ١٣٩ .

(٤) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ/١٨٩٤ م ، ص ١٤٩ .

المفتى: أسعد أفندي.

مدير أمال: عباس عاصم أفندي.

الكاتب: محمد صالح أفندي.

الاعضاء المنتخبون: مصطفى أفندي، إسماعيل أفندي، أيشو أغا.

أما في قضاء زاخو فقد كان مجلس الإدارة فيها عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م يتتألف من^(٢):

القائم مقام: صالح خلوص باشا.

القاضي: مصطفى مختار أفندي.

مدير أمال: نظمي أفندي.

الكاتب : محمد طاهر أفندي.

الاعضاء المنتخبون: محمد أغا ، حاجي يوسف أغا كوركيس أفندي ، يحيى زاقيل أفندي .

أما مجلس الإدارة في قضاء بازيان التابع إلى لواء السليمانية فكان عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م يتتألف من^(١):

القائم مقام: عبده أفندي.

نائب القائم مقام: ابراهيم أفندي.

المفتى: منحل .

مدير أمال: حكيم أفندي.

الكاتب: مجید أفندي.

الاعضاء المنتخبون: محمد علي أغا، عبد الرزاق أفندي، منصور أغا، ساسون أغا.

أما مجلس إدارة لواء كركوك فكان عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م يتتألف^(٣):

القائم مقام: حاجي عارفي باشا.

نائب القائم مقام: مصطفى كاظم أفندي.

المفتى: سيد حسن.

مدير أمال: عثمان أفندي.

الكاتب: عبد الرحمن أفندي.

الاعضاء المنتخبون: محمد أمين أفندي، يحيى أفندي، حنا أفندي.

أما مجلس الإدارة في قضاء راوندوز في لواء كركوك فكان عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م يتتألف من^(٤):

السنة: ١٨٩٢م.

(٢) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ، ص ١٥١ .

(١) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م ، ص ٢٣٠ .

(٢) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ، ص ١٠٨ .

(٣) سالنامة ولية الموصل، لعام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م، ص ١٧ .

القائم مقام: حاجي سعيد أفندي.

نائب القائم مقام: عبدالله أفندي.

مدير أمال: مصطفى أفندي.

الكاتب: فخرى أفندي.

الاعضاء المنتخبون: حسن أغا، عبدالله أغا، محمد أغا، نيسان أغا.

ت : النواحي:

وكان يدير الناحية موظف يدعى بـ "مدير الناحية" الذي يتم اختياره بوساطة الوالي، عن طريق مذكرة يتم رفعها من قبل مواطن الناحية إلى الوالي يعبرون فيها عن رأيهم، وهناك العديد من الأمور الواجبة توافرها في مدير الناحية منها أن يكون ذي سمعة حسنة وأخلاق جيدة ، وأن يكون من المتعلمين، وأن يكون قد تجاوز سن العشرين من عمره ، وأن لا يكون ذي سوابق أو محكوم بجنائية^(١).

أما واجبات مدير الناحية، فكانت في تمثيله الدولة وتنظيمها في الناحية، وأعلام القضاة الذي يرتبط به مختلف شؤون وأحوال الناحية، إضافة إلى مراقبته لانتخابات المختارين في الناحية، فضلاً عن قيامه بنقل المعلومات الواردة إليه من قبل المختارين إلى القائممقامية والتي غالباً ما تكون تلك المعلومات عن الوفيات والمواليد وقضايا الأراضي والميراث، ومتابعة الشكاوى المقدمة من السكان ضد مختار القرى وموظفي جمع الضرائب^(٢).

وبالنسبة لمرببات مدراء النواحي، فقد كانت مختلفة من ناحية إلى ناحية أخرى، وتبعاً لأهمية ودرجة ومكانة الناحية للسلطات العثمانية، حيث كان مرتب مدير الناحية ذات الدرجة الأولى ما يقارب (٧٥٠) قرشاً، ومرتب مدير الناحية من الدرجة الثانية ما يقارب (٥٠٠) قرشاً، ومرتب مدير الناحية من الدرجة الثالثة ما يقارب (٤٥٠) قرشاً^(٣).

وقد كان مدير الناحية طاقم إداري يتكون من عدد من الموظفين من أبرزهم المأمور والكاتب الذي يكون مسؤولاً عن جميع الأمور الكتابية فضلاً لحفظه لسجلات ومعاملات الناحية وتوثيقها، وأحياناً موظف يمثل دوائر ومؤسسات الدولة الأخرى كالديوان أو الطابو أو النفوس^(٤).

(١) لوريمر، دليل الخليج ، ص ١٠٤٤ .

(٢) اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها . ص ٧٥ .

(٣) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٨٩٠ هـ / ١٣٠٨ م ، ص ١١١ .

(٤) اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ص ٧٩ .

وقد كان هناك مجلس لإدارة الناحية أيضاً يتولى مدير الناحية رئاسته، ويكون من أربعة أعضاء من مجلس المختارية من كل قرية، وينعقد هذا المجلس على شكل أربع مرات في كل سنة بشرط أن لا تتجاوز فترة اجتماعه أكثر من أسبوع واحد في كل مرة، وقد اختصرت واجبات المجلس في البحث الأمور الاصلاحية التي تخص الناحية والتي يهدف المجلس إلى القيام بها وذلك بواسطةأخذ التبرعات والضرائب من أهالي الناحية، ومراقبة اعمال مجالس المختارية، والاهتمام بالشؤون الزراعية والحيوانية في الناحية، وقد كان محظوراً على مجلس الناحية التدخل في المسائل القضائية أو أخذ مبلغ نقدي، ويجوز لأعضاء المجلس الاجتماع من دون إشعار من مدير الناحية^(١).

وقد أوضحت العديد من السالنامات العثمانية الجهاز الإداري في بعض النواحي الكردية التابعة للأقضية في ولاية الموصل.

جدول رقم (٨)

الجهاز الإداري العثماني في النواحي الكردية

الكاتب	المأمور	المدير	الناحية	القضاء	السنة
رسول أفندي	-	أبراهيم أفندي	برادوست	راوندوز	^(١) ١٨٩٠ م
غفور أفندي	عزت أفندي	خورشيد أغا	مزوري	دهوك	
سليمان أفندي	عزت أفندي	محمود بيك	الشيخان	سنجار	^(٢) ١٨٩٤ م
محمد أفندي	-	-	قرتبه	كيري	
عبدالله بيك	حمدي أفندي	-	ديزة يى	اربيل	
محمد أفندي	صالح أفندي	علي رضا	داودية	العمادية	
رسول أفندي	بكر أفندي	محمود حاجي	برادوست	راوندوز	
توفيق أفندي	-	عبد الفتاح أفندي	زيبار	عقرة	^(٣) ١٩٠٧ م

(١) لوريمر ، دليل الخليج ، ص ١٠٤٥ .

(٢) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ، ص ١١٠ .

(٣) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(٤) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م ، ص ٢٠٨ - ٢١٧ .

عمر أفندي	-	عبدالله أفندي	ميركدر	ممورة الحميد	
توفيق بك وكالة	-	عثمان أفندي	شيروان	راوندوز	
حسن أفندي	-	مصطفى أفندي	الشيخان	الموصل	
-	-	توفيق أفندي	تلعفر	سنجار	
عبد الحكيم أفندي	شوكت أفندي	سيد عبد الرحمن	كوبري	كركوك	
سليمان أفندي	-	-	شقلawa	كويستنجر	(٤) م ١٩١٢
-	داود أفندي	عزت باشا	سورداش	السليمانية	

ث: القرى:

إن المختار هو الذي يتحمل مسؤوليات إدارة شؤون قريته، ويعد بذلك قاعدة الهرم الإداري في قائمة الموظفين الذين تتكون منهم إدارة الولايات في الدولة العثمانية^(١).

وقد وضعت السلطات العثمانية مجموعة من الشروط الواجبة توافرها في من يريد أن يكون مختاراً لإحدى القرى منها أن يكون من الأفراد الصالحين في الدولة، وأن يعطي (١٠٠) قرش بشكل سنوي للسلطات العثمانية وأن لا يقل سنه عن (٣٠) سنة، وتكون فترة توليه للمختارية عام واحدة فقط، ويتم انتخابه من قبل سكان القرية ممن بلغ منهم سن (١٨) من عمرهم^(٢).

وللمختار العديد من المهام، يأتي في مقدمتها جمع الرسوم العثمانية من أهل قريته، وتبلغ أهل القرية بالأوامر التي تصدر بحقهم من قبل السلطات العثمانية، فضلاً عن مساعدته الجهات العثمانية المختصة في القبض على المجرمين^(٣).

(٤) سالنامه ولاية الموصل ، لعام ١٩١٢/٥ هـ ١٣٣٠ م، ص ١٩١.

(١) اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ص ٧٩ .

(٢) الصوفي ، محمد أمين ، سمير الليالي ، ج ٢ ، ط ١ ، دار الشام للنشر ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢١ . وسيشار له لاحقاً : الصوفي ، سمير الليالي .

(٣) النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٢ م.

وقد قامت السلطات العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني باستحداث وظيفة جديدة عرفت بـ (المحصل) وذلك في أواخر عام ١٨٩٣ م ، وذلك بهدف متابعة موظفي الجهاز الإداري في القرى من مختارين ومجالسهم ، ومتابعة المسائل الالزمة لتحصيل الرسوم من أهل القرى، حيث كان يتم تعيينهم من قبل لجنة تتشكل من (القائمقام وأمر الجندمة ومدير أمال ومدير العقار)^(٤).

وقد كان للقرية أيضاً مجلس يعرف باسم (ختيارية القرية) ، الذي يتكون من عدد من أئمة المساجد ومن كبار السن في القرية ومن ممثلي بعض الطوائف غير الإسلامية، حيث كان يتراوح عددهم من ثلاثة إلى أثني عشر - عضواً، ومن واجباته أن يتباحث في الأمور المتعلقة بالأمن والمنازعات العشائرية، ورفع التقارير عن مستلزمات القرية إلى السلطات العثمانية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالتجارة والزراعة امام أهل القرية، فضلاً عن النظر في عمليات أخذ الرسوم والضرائب وضمان تقسيمها العادل على أهل القرية، وينبع على المجلس التدخل بالمسائل القضائية ، ويشرف على المسائل التي تتعلق بالقرية من تجارة وزراعة وانتخاب النواطير وغيرهم، إضافة إلى مساعدة السلطات العثمانية في القبض على المجرمين والهاربين ، فضلاً عن مراقبة أعمال المخاتير وأعلام القائمقام في حال ملاحظة أي تقصير أو خلل في عند مختار القرية^(١).

رابعاً : الناحية الإدارية لمناطق الأكراد في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

إن ولاية الموصل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٩-١٩٠٩ م) كانت قد تشكلت من ثلاثة سناجق وسبعة عشر قضاءً ، فالبيانات العثمانية توضح الناحية الإدارية للأقضية والنواحي الكردية التابعة لولاية الموصل بشكل واضح وفق ما يلي^(٢) :

١ - لواء الموصل: وكانت تتبعه العديد من الأقضية والنواحي والقرى الكردية وكانت الأقضية تشمل: أولاً: قضاء الموصل الذي تتبعه ناحيتان كردستان وهما (الشيخان ، والعشائر السبعة)، وعدد القرى فيها ٥٠٦ قرية.

ثانياً: قضاء العمادية والذي يتبعه العديد من النواحي وهي (بروراي، ريدكان، بروراي زيري، نيروه، داودية).

ثالثاً: قضاء زاخو والذي تتبعه ناحيتان وهما (سندي كلي، سليفاني).

رابعاً: قضاء دهوك والذي تتبعه ناحية (مزوري)، وعدد القرى فيها ٢١٥ قرية.

خامساً : قضاء عقرة وتتبعه العديد من النواحي (سورجي ، وزبيار) ، وعدد القرى فيه ١٣٢ قرية .

(٤) اداموف ، المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

(١) النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ م ، ص ٢٤٣ .

(٢) سالنامة ولالة الموصل ، لعام ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م، مطبعة أحمد احسان ، در سعادت ، ص ٧١٥، ٧١٨ .

سادساً : سنجر وكانت تتبعه ناحية (تلعفرالتركمانية) .

٢ - لواء كركوك : وكان يتتألف من :

أولاً : قضاء كركوك والذي تتبعه العديد من النواحي وهي (داقوق ، كيشوان ، ملحة ، التون كوبري) ، والقرى فيها ٣٤٨ قرية .

ثانياً : قضاء راوندوز والذي تتبعه نواحي (حرير، دير ، برادوست ، بالك ، شيران) وعدد القرى فيها ٢٨٣ قرية .

ثالثاً : قضاء أربيل وتتبعه ناحيتي (سلطانية ، ديزة يي) ، وعدد القرى فيها ٢٣٠ قرية .

رابعاً : قضاء رانية وعدد القرى فيها ٩٠ قرية .

خامساً : قضاء كويسنحق وتتبعه ناحية (شقلاؤة) ، وعدد القرى فيها ١٢١ قرية.

سادساً : قضاء كفري صلاحية: وتتبعه ناحيتان وهما (طوز خرماتو، وقرتبه).

٣ - لواء السليمانية: ويتألف من:

أولاً : قضاء السليمانية وتتبعه العديد من النواحي وهم (شرق سرجنار، غرب سرجنار، سورداش، ايلغوارة ، قرداع) ، وعدد القرى الكرديه فيها ٣١٢ قرية.

ثانياً : قضاء معمورة الحميد وتتبعه العديد من النواحي (بشدرو، ميركدر) وعدد القرى فيها ١٧٧ قرية.

ثالثاً: قضاء كالعنبر وتتبعه ناحيته (قزلجه، سرجوك) وعدد القرى فيها ٣٠٩ قرية .

رابعاً: قضاء بازيان وتتبعه ناحيته (سنكاوه ، سيوكة) ، وعدد القرى فيها ١٥٩ قرية .

خامساً : شهر بازار وتتبعه ناحية (ماوت)^(١).

وقد أوضحت السالنامات العثمانية أيضاً أعداد واسماء الولاة العثمانية الذين تولوا مسؤولية

إدارة ولاية الموصل وذلك منذ تحويلها إلى ولاية قائمة بذاتها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في عام

١٨٧٩م وكانت اسمائهم ومدة حكمهم على النحو التالي^(١):

جدول رقم (٩)

(اسماء ولاة ولاية الموصل في العهد العثماني)

الوالى	مدة ولايته
منير باشا	١٨٨١-١٩٧٩م
تحسين باشا	١٨٨٥-١٨٨١م
فائق باشا	١٨٨٦-١٨٨٥م
طاهر باشا	١٨٩٠-١٨٨٦م
عبد القادر باشا	١٨٩١-١٨٩٠م
عثمان باشا	١٨٩٢-١٨٩١م

(١) سالنامة ولاية الموصل، لعام ١٩٠٨هـ/١٣٢٦م، ص ٧٢٣ .

(١) موصل ولايتي سالنامة، رسميستر، لعام ١٩١٢هـ/١٣٣٠م، موصل، مطبعة سندھ، ص ١٠٤ .

م ١٨٩٤-١٨٩٢	عزيز باشا
م ١٨٩٥-١٨٩٤	صالح باشا
١٨٩٦-١٨٩٥	زهدي باشا
م ١٨٩٧-١٨٩٦	عبد الواحد بيك
م ١٨٩٩-١٨٩٧	حازم بيك
م ١٩٠٠-١٨٩٩	ناظم باشا
م ١٩٠١-١٩٠٠	رشيد باشا
م ١٩٠٤-١٩٠١	نوري بيك
م ١٩٠٦-١٩٠٤	مصطفى باشا
م ١٩٠٨-١٩٠٦	محمد بيك

حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الولاة الذين قامت السلطات العثمانية بتعيينهم كولاة على ولاية الموصل منذ بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م-١٩٠٩م) كان عددهم (١٦) والي ، وهذا يعكس كثرة استبدال الولاة العثمانيين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وعدم استقرار الناحية الإدارية لولاية الموصل من جراء كثرة استبدال الولاة بين حين وآخر.

وقد أظهرت السالنامات العثمانية المسؤولين في الالوية والأقضية الكردية في ولاية الموصل والتغيرات الحاصلة في مواقعها ومسؤوليتها وذلك في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م وفقاً لما يلي^(١):

جدول رقم (١٠)
(الناحية الإدارية للمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٠م)

اللواء	المتصرف	القضاء	القائم مقام
الموصل	محمد الباشا	زيبار	سامي أفندي
		دهوك	مصطفى أفندي
		سنجار	مصطفى أفندي
		زاخو	سعید بيک
		عقرة	طاهر بيک
شهرزور	مهدی الباشا	أربيل	عبدالله باشا

(١) سالنامة ولاية الموصل، لعام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. ص ١٠٨ - ١٣٦.

أبراهيم بيك	راوندوز		
عبدالله بيك	صلاحية		
نشأت أفندي	كويينجق		
عبد الرحمن باشا	رانية		
محمود باشا	مركه	مهران الباشا	سليمانية
أحمد أفندي	بازيان		
عثمان بيك	كلنجر		
عبد الله أفندي	شهر بازار		

إن السالنامة أعلاها هي أول سالنامة خاصة لولاية الموصل والتي كانت قد أصدرت في عام ١٨٩٠ م ، وقد ظهر من خلالها الإلوية الثلاثة المؤلفة لولاية الموصل (الموصل ، شهرزور، السليمانية) مع أقضيتها العديدة وأسماء مسؤوليهم .

جدول لعام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م^(١) :

جدول رقم (١١)

الناحية الإدارية للمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٢ م

القائم مقام	القضاء	المتصرف	اللواء
شاكر بيك	دهوك	عثمان باشا	الموصل
يعقوب أفندي	عقرة		
اسحاق أفندي	زاخو		
سعيد أفندي	زيبار		
عثمان أفندي	العمادية		
عباس أفندي	كويينجق	عبد الوهاب بيك	شهرزور
عبد الله باشا	أربيل		

(١) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م ، ص ١٤٨ - ١٧٣.

-	كركوك		
أبراهيم أفندي	بازيان	راسم باشا	السليمانية
عثمان باشا	كلنعتبر		
عبد الله بيك	شهر بازار		

يظهر من خلال السالنامة أعلاها أن هناك تغير إداري في عدد من الأقضية عن سالنامة عام ١٨٩٠ م حيثُ الغي قضاء سنجار في لواء الموصل في هذهِ السالنامة لعام ١٨٩٢ م ، والغيت أقضية أخرى في لواء شهرزور بينما اضيف إليها قضاء كركوك ليصبح عدد أقضيتها ثلاثة أقضية فقط ، والغي كذلك قضاء مركه في لواء السليمانية ليصبح عددها ثلاثة أقضية فقط .

جدول لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م^(١)

جدول رقم (١٢)

الناحية الإدارية للمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٤ م

القائم مقام	القضاء	المتصرف	اللواء
سامي أفندي	العمادية	عزيز باشا	الموصل
مصطفى توفيق	زيبار		
قدري أفندي	عقرة		
السيد محمد أفندي	دهوك		
صالح أفندي	زاخو		
عباس بيك	كويسنجق	عارفي باشا	كركوك
محمود أفندي	رانية		
عبدالله أفندي	راوندوز		
ولي الدين أفندي	صلاحية		
أحمد أغما	شهر بازار	محمد راسم باشا	السليمانية

(١) سالنامة ولاية الموصل، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م، ص ٢١٥-٢١٦.

عبد القادر باشا	مركه		
أمين أفندي	بازيان		
عثمان باشا	كلنعبر		

حيث يتضح من خلال السالنامة أعلاها أن تاريخ استبدال كركوك بـ شهرزور كانت في عام ١٨٩٤ م ، وذلك نظراً للتشابه الكبير بين تسمية شهرزور وولاية دير الزور ، مما عرقل كتابة البريد الخاصة بـ شهرزور مما دفع السلطات العثمانية إلى تغييرها إلى كركوك لتمييزها عن دير الزور، ويظهر كذلك من خلال السالنامة أعلاها أن هناك تغير في إضافة والغاء بعض الأقضية وكما يتبيّن من السالنامة ، كإضافة قضائي رانية وصلاحية إلى لواء كركوك ، وإضافة قضاء مركه أيضاً إلى لواء السليمانية .

جدول لعام (١٩٠٧ هـ / ١٣٢٥ م)^(١):

جدول رقم (١٣)

الناحية الإدارية للمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام (١٩٠٧ م)

القائم مقام	القضاء	المتصرف	اللواء
توفيق أفندي	زاخو	مصطفى بيك	الموصل
أصف أفندي	سنجار		
عبد الكريم أفندي	العمادية		
صالح بيك	عقرة		
أبراهيم باشا	دهوك		
نهاد باشا	أربيل	صالح باشا	كركوك
عبد الله مخلص	راوندوز		
عبد الستار أفندي	كويسنجق		
عبد العزيز باشا	صلاحية		
محمد علي بيك	رانية		

(١) سالنامة ولاية الموصل، لعام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م. ص ١٤٩ - ١٧٣.

عثمان باشا	كلنبر	توفيق باشا	السليمانية
حسن أفندي	معمورة حميد		
عبد الله أفندي	بازيان		
-	شهر بازار		

يُتَضَّحُ مِنْ خَلَالِ السَّالِنَامَةِ أَعْلَاهَا أَنْ وَلَيْةَ الْمُوْصَلِ كَانَتْ قَدْ ظَلَتْ إِلَى فَتْرَةِ نِهَايَةِ حُكْمِ الْسُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الثَّانِيِّ مَحْتَفَظَةً بِهِيَكْلِهَا الإِدَارِيِّ الْمُتَكَوِّنِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْلَوَاتِ (الْمُوْصَلُ ، كَرْكُوكُ ، السَّلِيمَانِيَّةِ) وَمِنْ (١٤) قَضَاءً مَعَ اخْتِلَافِ اسْمَاءِ وَلَاتِهَا عَنْ أَسْمَاءِ الْوَلَاتِ فِي السَّالِنَامَاتِ (١٨٩٢-١٨٩٤-١٨٩٠) ، وَيُظَهِّرُ أَيْضًاً بِأَنْ هُنَاكَ قَضَاءً جَدِيدًاً كَانَ قَدْ أَنْظَمَ إِلَى لَوَاءِ السَّلِيمَانِيَّةِ بِاسْمِ قَضَاءِ مَعْمُورَةِ الْحَمِيدِ .

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية للأكراد في ولاية الموصل

- أولاً : ملكية الارض
- ثانياً : الزراعة
- ثالثاً : الصناعات والحرف
- رابعاً : التجارة
- خامساً : الضرائب وطرق جبايتها
- سادساً : النقود
- سابعاً : التجنيد العثماني وأثره على الوضع الاقتصادي للأكراد

لقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية في معظم المناطق الكردية من ولاية الموصل قبل حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبعده بالتدحرج وسياسة الاهتمام من قبل السلطات العثمانية فلم يطرأ على الزراعة أو الصناعة أو التجارة التطور الكبير بل ساده الاهتمام من قبل السلطات العثمانية، فقد كان الاقتصاد في معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل متوجهًا نحو الاكتفاء الذاتي والعمل على توفير الاحتياجات اليومية الضرورية ولا سيما في مناطق القرى والارياف في ولاية الموصل، فقد لعبت طوبغرافية المناطق الكردية ونظامها الاجتماعي الدور الرئيس في أوضاعها الاقتصادية حيث وجهتها نحو الاكتفاء بإشباع حاجتها الذاتية في مجتمعاتها القروية، فقد كان أكراد المناطق المرتفعة من الولاية يت亨ون تربية الاغنام والمواشي بينما أكراد المناطق السهلية من الولاية يت亨ون زراعة الارضي^(١).

إلا أن الضرائب العالية واستغلال الفلاحين الأكراد وبروز الاقطاعيين وحرمان الفلاحين من امتلاك الأراضي من أبرز ما أتسم به واقع الأكراد الزراعي في ولاية الموصل إضافة إلى استخدامهم للوسائل البدائية في الزراعة كالبغال والثيران والذي أثر بشكل سلبي على تقدمهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية فالرغم من أن مناطق الأكراد كانت غنية بالثروات الطبيعية إلا أن وضعهم الاقتصادي كان يعاني من تخلف كبير وتدني مستوى الإنتاج ويرجع ذلك إلى إهمال السلطات العثمانية لمناطقهم واستغلال الاغوات الأكراد لهم

^(٢)

أما واقع الأكراد الصناعي فقد كان معظمه قديم ومحصور على نطاق ضيق جداً، فقد كان معظم الإنتاج الصناعي في المناطق الكردية يعتمد على الآلات والأدوات البسيطة التي كانت تدار من قبل الحيوانات والآليادي أحياناً أخرى، ومع هذا فقد انتهت شرت العديد من الصناعات والحرف في معظم المناطق الكردية من ولاية الموصل كالمنسوجات على اختلاف انواعها ولاسيما تلك التي كانت تصنع في سنجق كركوك و قضائي العمادية وزاخو والتي فاقت في جودتها العديد من البضائع المستوردة من أوروبا^(٣)، وقد كان لواقع الأكراد التجاري الأثر الكبير في أوضاعهم الاقتصادية، فاغلب طرق النقل والمواصلات كانت وعرة إضافة إلى التضاريس الوعرة التي كانت قد تركت اثراً واضحاً على الأكراد تمثل في عزلتهم عن بقية مناطق

(١) خصباك، الأكراد دراسة جغرافية اثنوغرافية، ط١ ، مطبعة شفيق بغداد ، ١٩٧٢ م ص ٧٠ . وسيشار له لاحقاً: خصباك . الأكراد .

(٢) خصباك ، المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(٣) لوريمير ، دليل الخليج ، ج ٣ ، ص ١٢٢١ .

الولاية الأخرى، وقد كان لتقاعس السلطات العثمانية طيلة فترة حكمها للمناطق الكردية وقصورها في بناء طرق النقل وادمتها في الأثر الكبير في تدني الوضع الاقتصادي للأكراد^(١).

ونجد أن هناك أيضاً بعض العلماء من الأكراد الذين كانوا قد أشاروا إلى الوضع الاقتصادي الصعب للأكراد كالشيخ سعيد الدين النورسي^(٢)، الذي أوضح أن للأكراد ثلاثة أعداء وهم الفقر ودليله وجوده أكثر منأربعون الف حمال من الأكراد فقط في مناطق الموصل واستانبول والعدوان الآخران الأمية والجهل بدليل أن من بين الف كردي يوجد واحد فقط بينهم من يستطيع القراءة والكتابة^(٣). ولأجل دراسة الأوضاع الاقتصادية للأكراد في ولاية الموصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فإن الدراسة

ستتناول ما يلي:

أولاً: ملكية الأرض:

لقد نظمت الدولة العثمانية أساسها على قواعد عسكرية وإقطاعية، حيث خصصت السلطات العثمانية أراضي وملكيات عقارية لتلك القواعد الإقطاعية التي أوجدتها والتي كانت تقسم إلى^(٤):

١- التيمار: وهي الأراضي التي كانت تخصص للأمراء والفرسان العثمانيين وتقل أرباحها عن عشرون الف أقجة^(٥).

٢- الزعامات: وهي الأراضي التي كانت تخصص لقادات الجيش العثماني وكانت أرباحها ما بين العشرين ألف والمائة الف أقجة.

٣- الخاص: وهي الأراضي التي تمنح من السلطان بشكل مباشر وتزيد أرباحها عن المائة الف أقجة.
وقد ورد في الدستور العثماني العديد من المواد القانونية الخاصة بالأراضي وانواعها فقد نصت المادة الأولى منه "إن الأراضي التي هي في بلاد الدولة العلية خمسة اقسام الأول منها الأرضي المملوكة، والقسم

(١) خصباك ، العراق الشمالي ، ٤٩٢ .

(٢) الشيخ سعيد الدين النورسي : وهو عالم مسلم كردي وفيلسوف ومفسر ومؤلف وصحفي ولد في أحدي قرى بدليس في عام ١٨٧٦ م ، وقد كان لديه مؤلفات عديدة من ابرزها رسائل النور والمحاكمات والمكتوبات وغيرها : الكيلاني ، جمال الدين فالح ، بديع الزمان سعيد النورسي ، ط١ ، دار الزنبقية ، القاهرة ، ٢٠١٣ م ، ص ١٢ . وسيشار له لاحقاً : الكيلاني ، بديع الزمان .

(٣) الكيلاني ، بديع الزمان ، ص ٥٧ .

(٤) رؤوف ، عماد عبد السلام ، الموصل في العهد العثماني (١٧٢٦-١٨٣٤م) ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٦٦ . وسيشار له لاحقاً : رؤوف ، المؤصل في العهد العثماني (١٧٢٦-١٨٣٤م) .

(٥) أقجة : وهي من أقمن العمارات في الدولة العثمانية ، وقد سكت في عام ١٣٢٩ م بعيار ٩٠% . : مراد ، خليل علي ، النظام المالي ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد الرابع، الموصل، ١٩٩٢ م ، ص ٢٤٨ .

الثاني الأراضي الميرية، والقسم الثالث الأراضي الموقوفة، والرابع الأراضي المتراكمة، والخامس منها الأراضي الموات^(٣).

أما في المناطق الكردية في الدولة العثمانية وخاصة مناطق الأكراد في ولاية الموصل ، فقد كانت الأراضي حكراً في أيدي الاغوات وزعماء العشائر والذين كانوا في الحقيقة من كبار المالكين واقطاعين من الدرجة الأولى حيث كانت تصل ممتلكاتهم في بعض الأحيان إلى مساحات واسعة تبلغ عشرات الآلاف من الدواوين، وقد كانوا يتوارثونها فيما بينهم، وقد كان ارتباط الأكراد بملكية الأرض في الدولة العثمانية يقوم على أساس أن كبار تلك الأسر الحاكمة كان يتم توظيفهم في الدولة العثمانية بصفة بيكات وذلك تحت رقابة البشا وسلطته، فعلى سبيل المثال كانت السياسة القبلية في التحكم بالأراضي في سنjac كركوك والموصل أكثر عملاً من السياسة الاقطاعية فيها، حيث كانت قد قدمت المصلحة القبلية على التبعية والمصلحة الاقطاعية وذلك في أغلب المناطق الكردية في الدولة العثمانية ولاسيما الكردية منها في ولاية الموصل^(٤).

كما أن الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كانت قد أوقفت العمل بقانون الأراضي الصادر في أواخر حكم السلطان عبد المجيد الأول والذي قسمت بموجبه الأراضي إلى أميرية، وموقفه، ومملوكة، ومتراكمة، وذلك لقيام الاغوات الأكراد في المناطق الكردية من ولاية الموصل باستغلال مواقعهم في مناطقهم وقرائهم، فأصبحت القرى الكردية باسمهم، بالرغم من معارضة ذلك للفقرات القانونية الواردة في قانون الولايات، والتي نصت على عدم السماح لأي شخص من الأشخاص بتسجيل مناطق كاملة باسمهم ، إلا أن السلطات العثمانية كانت قد تغاضت عن تصرفات الاغوات والشيوخ الأكراد، وذلك سعياً منها في البقاء على ولائهم وتبعيتهم للدولة العثمانية، ونتيجة لذلك فقد تم تسجيل العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل باسماء أغواتها وكبارها، وقد أصدرت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني لأجل معالجة الوضع قانونين أحدهما كان في عام ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م والأخر في عام ١٣١٥هـ / ١٨٩٢م والذي أعلنت عن طريقهما بأحقيتها في تملك جميع أراضي الموجودة في الدولة، ولها حق التصرف في تأجيرها بالطرق التي تراها مناسبة، ونتيجةً لذلك قامت بصادرة غالبية الأراضي التي

(٣) الدستور العثماني ، ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، ج ١ ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م ، ص ٣ .

(٤) الجواهري ، عماد عبد السلام ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢م ، ط ١ ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٨م ، ص ١٩ . وسيشار له لاحقاً : الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢م .

وقد كان لتطبيق نظام الطابو في ولاية الموصل ولا سيما في المناطق الكردية منها العديد من الآثار السلبية على واقع الأكراد الاقتصادي ومنها هو حصول الاغوات الأكراد على العديد من الأراضي من الفلاحين الأكراد عن طريق حصولهم على سندات لأراضي كبيرة التي كان يمتلكها عدد كبير من الفلاحين في أغلب المناطق الكردية من ولاية الموصل، ومن جهة أخرى لم تعطى السلطات العثمانية الاهتمام الكافي من

(٢) هرشлаг ، زي ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة :مصطفى الحسيني ، ط١ ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ٥٨ . وسيشار له لاحقاً : هرشлаг ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي.

(١) الطابو : وهي كلمة من أصول تركية وتعني الخضوع والطاعة لأصحاب الأرض ، وقد أصدرت الدولة العثمانية قانون الطابو في عام ١٨٥٩ م . الجوادى ، مشكلة الأراضي في العراق ١٩٣٢-١٩١٤ م ، ص ٣٨ .

(٢) لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٦٨ .

(٣) الدستور العثماني، ص ٥٢.

(٤) الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت ، ١٩٦٩م ، ص ١٣٠ . وسيشار له لاحقاً : الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي .

أجل معالجة تلك المشاكل وإيقاف استغلال الأغوات والشيخ الأكراد لأفراد عشائرهم ومناطقهم، وذلك بسبب عدم جدية السلطات العثمانية في الحد من تصرفات الأغوات الاقطاعية، وعجز السلطات العثمانية من ضمان حقوق الفلاحين الأكراد في أراضيهم، فادي كل ذلك إلى قيام الأغوات الأكراد بإضافة أراضي جديدة لهم، وتحول عدد كبير من الفلاحين من صفة مالك إلى صفة مؤجر للأرض، إضافة إلى سيطرة الأغوات والشيخ الأكراد على الأراضي التي عرفت بـ(الاميرية)^(١)، التي كانت قد جرت عليها عمليات البيع والشراء، حيث كانت تعطي من يدفع مبالغ أكثر، ونتيجةً لذلك فقد سجلت أراضي واسعة من القرى الكردية باسماء الأغوات والمختارين في سنانج الموصل وكروكوك والسليمانية، وقد رافق ذلك أن باتت مساحات شاسعة من الأراضي بأيدي أغوات ورؤساء العشائر الكردية، ومثال على ذلك ما حدث في سنانج السليمانية من امتلاك رئيس عشائر الجاف الكردية فيها مساحات واسعة من الأراضي في ولاية الموصل^(٢).

وبالرغم من إصدار قانون الطابو إلا أن الأكراد في العديد من المناطق في ولاية الموصل كانوا لا يقومون بتسجيل أراضيهم وأملاكهم في الطابو حيث كانوا يقومون بتبسيط أراضيهم عن طريق ورقة يكتبها كبار القرية وتوضع عليها شهادتهم، وتبقى هذه الورقة فاعلة لفترات طويلة من دون حدوث أي خلافات أو منازعات على الأراضي ماعدا بعض الأراضي في مناطق كركوك وزاخو ودهوك والتي أستولى عليها رؤساء العشائر الكردية^(٣)، مقابل حصول أصحاب الأرض على حماية ودعم الأغوات لهم^(٤)، وفي نفس هذا الصدد كانت هناك العديد من الأراضي والقرى الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني في العديد

(١) الأرضي الاميرية : وهي الأرضي التي كانت ترجع في ملكيتها لبيت المال ، وكانت تتالف من الأرضي الزراعية والغابات والمراعي ، وقد بين قانون الأرضي كيفية التصرف بهذه الأرضي فقد منع تسجيل أراضي قرية أو قصبة إلى شخص أو شخصين أو هيئة جماعية ، بل تعطى الأرضي لكل شخص بمفرده ، ويعطي سند طابو لكل شخص يوضح فيها كيفية التصرف بالأرض . ينظر : الجواهري ، مشكلة الأرضي في العراق ١٩٣٢-١٩١٤ م ، ص ٧٨ .

(٢) الجواهري ، مشكلة الأرضي في العراق ، ص ٧٩ .

(٣) مثل (يوسف بيك والسيد اسماعيل أغا ورشيد أغا و حاجي أحمد حاجي بدريه وحازم بك وعبد الرحمن بن صالح) . ينظر : الوائلي ، اكراد العراق (١٩١٤-١٨٥١ م) ، ص ٥٠ .

(٤) الدملوجي ، إمارة بهدينان الكردية ، ص ٧٤ .

من المناطق الكردية من ولاية الموصل وكانت تعرف بالأراضي السنية^(٣)، وخصوصاً تلك الواقعة في سنجق الموصل، فقد تم ضم العديد من أراضي أقضية سنجق الموصل إلى أملاك السلطان عبد الحميد الثاني، ولم تقتصر- أراضي السلطان على هذه المناطق فحسب بل أمتدة إلى العديد من سنجاق الولاية الأخرى ولا سيما الأراضي الواقعة على نهر الخازر، كأراضي منطقة (خليكها)^(٤).

ولم تدخل في أملاك السلطان عبد الحميد الثاني الأراضي والقرى الكردية فحسب بل شملت في كثير من الأحيان المواد الثمينة والثروات المعدنية التي كانت موجودة في العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل^(١)، وبعد المحاولات الكثيرة التي قامت بها السلطات العثمانية من أجل تطبيق جميع البنود القانونية المتعلقة بملكية الأراضي الواردة في قانون الأراضي العثمانية، إلا أن ذلك لم يمنع من تحول أغوات العشائر الكردية ورؤسائهما إلى كبار المالكين، فقد خضعت مثلاً العديد من العشائر الكردية في ولاية الموصل لعشائر صالحى ومزوري وشيروان لسيطرة ونفوذ العوائل الاقطاعية، حيث لعب الأغوات دور الوسيط بين الموظفين العثمانيين وابناء عشائرهم، ونتيجة لذلك فقد خرجت العديد من الأراضي من أيدي أصحابها، فيذكر لنا في هذا الصدد (صديق الدملوجي) عن طريقة أخذ الأراضي بالإكراه من أصحابها الأكراد اليزيديين في قضاء سنجار ومناطق اليزيديين الأخرى فيقول "عندما يأتي رجال السلطات العثمانية بأصحاب الأرض مكبلين بالحبال بتهمة السرقة أو الاعتداء أو الاخلال بالنظام يودعونهم بالسجن ، ويصدر عليهم الحكم ويزورهم كاتب العدل في اليوم الثاني للسجن ويوقعونهم على صك العبودية ويتم بعدها أطلاق سراحهم"^(٢).

(٣) للمعلومات حول الأراضي السنية: الجراح، صباح حسين عقاب، الاملاك السنية في العراق (١٨٧٦-١٩٠٩م) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠.

(٤) خليكها : وهي قرية تقع على نهر الخازر في ولاية الموصل ، وهي غنية وجميلة وهي من أملاك السلطان عبد الحميد الثاني ، وقد كانت تتمتع بعفو خاص من جميع الضرائب في الدولة العثمانية. ينظر: ويكرام، دبليو، مهد البشرية. الحياة في شرق كردستان ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، بغداد ، ١٩٧١ م ، ص ١١٩ . وسيشار له لاحقا : ويكرام ، مهد البشرية الحياة في شرق كردستان .

(١) يى رهش ، يى رهش ، بارزان وحركة الوعي القومي الكردي (١٨٢٦-١٩١٤م) ، د.ن ، د.م ، ١٩٨٠ ، ص ١١٦ . وسيشار له لاحقا : يى رهش ، بارزان وحركة الوعي القومي الكردي (١٨٢٦-١٩١٤م) .

(٢) الدملوجي ، إمارة بهدينان الكردية ، ص ١١٦-١١٧ .

ثانياً : الزراعة:

تعد الزراعة المورد الاساسي لاقتصاد الولايات العثمانية، ويليها في ذلك التجارة وتربية الماشي، وقد كانت الزراعة في حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، تشغل مساحة مهمة وكبيرة في موارد الولايات العراقية، فقد كانت حرف الزراعة حتى أوائل القرن العشرين عمل أغلب سكان الولايات العثمانية في العراق^(٣).

وقد أتضح اهتمام السلطات العثمانية بالزراعة من خلال عملها على التقليل والقضاء على آثار الآفات الزراعية التي يتعرض الفلاحين من حين لأخر، حيث نجد أنه في عام ١٨٧٢م ونتيجةً لتدني كميات الامطار الساقطة في ذلك العام، حيث قامت الحكومة المركزية في استانبول بمخاطبة ولاية بغداد وطلبت منها دعم الفلاحين ومساعدتهم، وطلبت منها إعطاء البذور للفلاحين في حالة عدم وجودها عندهم^(٤)، كما قامت السلطات العثمانية بتقديم كافة التسهيلات للفلاحين سعياً منها لتشجيعهم ودعمهم، حيث قامت مثلاً بإعفاء بعض المحاصيل الزراعية في عام ١٨٩١م من بعض الضرائب وذلك لفترة خمس سنوات متتالية، وقامت في سنة ١٨٩٩م أيضاً بـإلغاء ضرائب أخرى ولمدة عشرة سنوات، كما قامت السلطات العثمانية بتحفيز الفلاحين على عملهم من خلال إعطائهم العديد من الشارات الذهبية والفضية والنحاسية إضافة إلى إلغاء بعض الرسوم الزراعية^(٥).

ومن ضمن إجراءات السلطات العثمانية في دعم المزارعين، إصدار السلطان عبد الحميد الثاني عدة قرارات تم بوجها إنشاء مؤسسات زراعية وذلك في كافة سنادق وأقضية الولايات العثمانية، حيث أقتصر عملها على تطوير الزراعة من خلال تقديم التوصيات الضرورية اللازمة لتطوير الزراعة في جميع ولاياتها^(٦).

ومن أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في ولاية الموصل^(٧):

- ١ - الخضروات ب مختلف أنواعها.
- ٢ - الحبوب.
- ٣ - الحمضيات.

(٣) السمك ، محمد ازهـ ، جغرافية الموارد الطبيعية ، ط١ ، الموصل ، ١٩٨٨م ، ص٧٦ . وسيشار له لاحقاً السمك ، جغرافية الموارد الطبيعية .

(٤) جريدة الزوراء ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩٩ ، ٥ رمضان ، عام ١٣٠٨هـ / ٥ نوفمبر ١٨٩٠م ، ص٤ .

(٥) جريدة الزوراء ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ١٨٥٥ ، ٨ ذي القعده ، عام ١٣١٧هـ — / مارس ١٩٠٠م ، ص٣ .

(٦) جريدة ، الزوراء ، السنة السادسة ، العدد ٥٢٨ ، ٢٧ صفر ، عام ١٢٩٤هـ / ٥ مارس ١٨٧٧م ، ص٣ .

(٧) اسعد ، صلاح الدين محمد ، كردستان والحركة الوطنية ، ط١ ، مطبعة الاهالي ، بغداد ، ١٩٥٩م ، ص٨٧ . وسيشار له لاحقاً : اسعد ، كردستان والحركة الوطنية .

٤-الفواكه.

إن إنتاج المناطق الكردية في ولاية الموصل من المحاصيل الزراعية كانت متشابهة بدرجة كبيرة فمن أغلب محاصيلهم التي كانت تنتج (الحنطة، والشعير، والعدس، والرز، والذرة، والتفاح، والتين، والخضروات، والقطن والتبغ، والرمان، والعنب، والاجاص..) إلا أن هناك بعض المناطق التي كانت تمتاز بإنتاج محصول معين ، كمال هو الحال في قضاء عقرة مثلاً والذي اشتهر بزراعته للرز، والسليمانية بأشجار الجوز واللوز، وقضاء سنجران بالتين والبصل والزيتون^(١).

وقد ازدهرت الزراعة في ولاية الموصل منذ فترات تاريخية قديمة نظراً لوفرة المياه وخصوصية أرضها واعتدال مناخها الملائم للزراعة، وقد كشفت التنقيبات الأثرية فيما مضى بأن الإنسان كان قد تعلم الزراعة في هذه المنطقة، حيث اشتهرت العديد من المناطق الكردية القديمة بالزراعة كقرية (مطارة) في سنجرق كركوك وقرية (نمربيك) في منطقة فايدة على نهر دجلة وقرية (الغزالية) بالقرب من مدينة تلعفر وقرية (رانية) في شهرزور^(٢).

وعلى الرغم من أن أغلب مناطق ولاية الموصل كانت أراضي جبلية، إلا أن جبالها كانت تنحصر- بينما العديد من السهول الملائمة للزراعة بسبب خصوبتها تربتها ومناخها الملائم للزراعة، وقد أوضح شاكر خصبات مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والمزروعة منها في ولاية الموصل وبينها وفق الجدول التالي^(٣):

جدول رقم (١٤)

مساحة الأراضي الزراعية في ولاية الموصل

السنجرق	المساحة باكم	الاراضي المزروعة باكم ٢	معدل الاراضي المزروعة إلى المساحة العامة
الموصل	٢٩٧٧٠	٢٩٠٥٧	%٥٢
كركوك	٢٠٣٧٦	٥٧٤٣	%٣٨
السليمانية	٩٥٥٣	٣٥٥١	%٣٨

(١) الخياط ، جعفر ، مبادى الزراعة العامة ، ط١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ م ، ص ١ . وسيشار له لاحقاً : الخياط ، مبادى الزراعة العامة .

(٢) الخياط ، مبادى الزراعة العامة ، ص ١٦ .

(٣) خصبات ، الكورد والمسألة الكوردية ، ص ٤٣ ؛ سوسة ، أحمد ، الاطلس الاداري ، ط١ ، مطبعة الرافدين ، بغداد ، ١٩٥١ م ، ص ٣ .

أربيل	١٨١٧٠	٤٥٥٧	%٢٥
-------	-------	------	-----

ويتضح للدراسة من خلال الجدول أعلاه أن مساحة الأراضي المزروعة في سنجد الموصل أكثر من غيرها من سنادق الولاية الأخرى نظراً لانبساط أراضيها بشكل أكبر مقارنة مع أراضي السنادق الأخرى مما أدى بالتالي إلى توسيع الزراعة في سنجد الموصل، ويتبين أيضاً من خلال الجدول السابق أن مساحة الأرض الزراعية في ولاية الموصل بشكل عام لا تعكس في الحقيقة مساحة تلك الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية الموصل فمن غير الممكن مثلاً أن تكون نسبة زراعة الأرض في سنجد الموصل %٥٢ مقارنة مع مساحتها العامة إذ أن اغلب أراضيها كانت جبلية في حين يظهر من خلال الجدول أعلاه أن سنجد الموصل يأتي في مقدمة سنادق الولاية من حيث نسبة زراعة الأرض الزراعية ومساحتها يليها في ذلك سنجد كركوك من حيث المساحة إلا أن نسبة زراعة الأرض في سنجد السليمانية كانت وحسب ما يظهر من الجدول أكبر من نسبة زراعة كركوك لأراضيه الزراعية بينما حل قضاء أربيل الأخير في مساحته ونسبة زراعته للأراضي الزراعية.

وقد أخضع الفلاح الكردي نفسه في زراعته للأراضي في ولاية الموصل تحت النظام الزراعي الذي عرف بـ(النظام الدوري السنوي) والذي يقوم من خلالها الفلاح الكردي بتترك زراعة الأرض سنة وزراعتها في سنة أخرى^(١)، وعن أساليب الفلاحين الأكراد وطرقهم في زراعة الأرض فقد كانت قديمة وبسيطة نوعاً ما وبقت على هذا الحال ولم يلحقها أيه حادثة أو تطور منذ بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وحتى نهاية حكمه، فكان المحراث الزراعي المصنوع من الخشب والفأس الصغير من أكثر الآلات الزراعية استخداماً في كافة الولايات العراقية وخاصة ولاية الموصل ولا سيما مناطق الأكراد فيها، إضافة إلى استعمال الحيوانات أحياناً في بعض أعمال الزراعة^(٢)، وبالنسبة لكيفية سقي الأرض بالمياه وتجهيزها للزراعة، فقد كان الفلاح الكردي في ذلك نشطاً في فتح قنوات المياه، فكانوا يفتحون الأراضي بالترع والجداول إضافة للأسمدة التي يتم توزيعها على البساتين والمزارع لغرض الاستفادة منها^(٣).

(١) لوريمير ، دليل الخليج ، ج ٣ ، ص ١٢١١ .

(٢) ل ، ن ، كوتلوف ، ثورة العشرين ، ترجمة : عبد الواحد كرم ، ط ١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧١ م ، ص ٢٩ . وسيشار له لاحقاً : كوتلوف ، ثورة العشرين .

(٣) الجاوشلي ، هادي رشيد ، المظاهر الاقتصادية في تراث منطقة كردستان ، ط ١ ، دار الزوراء ، بغداد ، ١٩٨٧ م ، ص ٣١ . وسيشار له لاحقاً : الجاوشلي ، المظاهر الاقتصادية .

وقد كانت حالة الفلاح الكردي في ولاية الموصل بصورة عامة غير جيدة، إذ كانت معظم الأراضي الزراعية تحت سيطرة رؤساء واغوات العشائر الكردية، إذ سيطر على الأراضي الزراعية الاغا الكردي الذي يدير شؤون الأراضي وينوب عن الفلاحين عند السلطات العثمانية مستغلًا جهل وفقر الفلاحين الأكراد، مما أدى إلى عدم تمكن الفلاحين من امتلاك الأراضي، واصبحوا عمالةً فيها بعد أن كانوا أصحابها، فكانوا يعملون في الأراضي الزراعية لقاء أجر نقيض ضئيل أو نسبة معينة من محاصيل الأراضي الزراعية^(٤).

وقد كان رؤساء العشائر الكردية واغواتها يخدمون السلطات العثمانية بالعديد من أعمال^(١):

١ - تقديم الخدمات العسكرية للعثمانيين عن طريق تجنيد إبناء الفلاحين من أجل مساندة الدولة العثمانية في حالة اندلاع الحرب بينها وبين إحدى الدول الأخرى.

٢ - توفير الحماية للأراضي الزراعية.

٣ - جمع الرسوم والضرائب العثمانية من الفلاحين الأكراد.

إلا أن الفلاح الكردي وبالرغم من ذلك فقد كانت أو ضاعه أفضل من بقية الفلاحين في ولايات العراق الأخرى ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب وهي^(٣):

١ - وفرة المحاصيل الزراعية في ولاية الموصل مما أدى وبالتالي إلى زيادة نسبة الفلاح من المحاصيل الزراعية.

٢ - قلة حدوث الفيضانات في ولاية الموصل وبالتالي لم يكن هناك تلف للمحاصيل الزراعية.

٣ - الضرائب المعتدلة في نسبتها نوعاً ما، أذ ما تم مقارنتها مع نسبة الضرائب في الولايات العثمانية الأخرى.

وقد كان هناك تباين واضح في معظم المساحات الخاصة بالقطع الزراعية في المناطق الكردية من ولاية الموصل، ويعتمد ذلك التباين على جودة الأرض وخصوبتها، فقد كانت مساحة القطعة الزراعية الواحدة تصل في بعض المناطق إلى الخمسين دونمًا، ويصل مستوى إنتاج تلك القطعة الزراعية إلى ما يقارب الأربعين طنًا من مختلف الحبوب، وتبعًا لذلك كانت نسبة الفلاح جيدة من إنتاج الأراضي الزراعية مقارنة مع نسب الفلاحين من المحاصيل الزراعية في الولايات الأخرى^(٣).

(٤) قاسملو ، عبد الرحمن ، كورستان والأكراد ، ط١ ، المؤسسة اللبنانيّة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ م ، ص ١٧٤ .
وسيشار له لاحقاً : قاسملو ، كورستان والأكراد .

(١) الثامر ، حسن ، مشكلة التعويض عن الأرض في قانون الاصلاح الزراعي ، مجلة الاقتصادي ، العدد ١ ، بغداد ، ١٩٦١ م ، ص ٤٨ .

(٢) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ص ٥٩ .

(٣) البستاني ، سليمان ، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ م ، ص ١٥١ .
وسيشار له لاحقاً : البستاني ، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده .

وتجدر الإشارة إلى أن أوضاع الفلاحين الأكراد في الأراضي السنية من ولاية الموصل، والتي كانت محسوبة ضمن الاملاك الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني، كانت أوضاعهم أفضل من سواهم من فلاحي المناطق الأخرى، ونتيجةً لذلك فقد كان الكثير من الفلاحين الأكراد يرغبون بالعمل في هذه الأراضي نظراً لامتيازات الفلاحين العديدة فيها، فقد كانوا يأخذون نصف إنتاج الأرض لقاء استئجارهم للأراضي السنية، ويعطون عند تدفيء إنتاج المحاصيل أو تضررها بعض التسهيلات والمساعدات كالقروض وغيرها، إضافة إلى أنهم كانوا يتمتعون بالعديد من الحقوق والامتيازات الأخرى كعدم شمولهم بالخدمة الإلزامية مثلًا والتي كانت فرضاً على غيرهم من فلاحي الأراضي الأخرى، إضافة إلى إعطاء المواد الزراعية والبذور في بعض الحالات للفلاحين^(١)، وقد استمرت أوضاع الفلاحين متحسنة في هذه الأراضي إلى انقلاب الاتحاديين على حكم السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٨م، وقد قامت السلطات العثمانية فيما بعد بأخذ تلك الأراضي ونقل ملكيتها للدولة العثمانية لتنتهي بعد ذلك هذه الأراضي^(٢).

وبالرغم من كثرة المحاصيل الزراعية في المناطق الكردية من ولاية الموصل، إلا أن الموارد والثروات الرئيسية للأكراد كانت في مواردهم الحيوانية، المتمثلة في الماعز الجبلي والاغنام والجواميس والخيول والابقار، ولهذا فإنها كانت تشكل القسم الأكبر من صادرات المناطق الكردية في ولاية الموصل إلى العديد من المدن التجارية الأخرى كحلب واستانبول وبيروت ودمشق وغيرها^(٣).

ويتضح للدراسة مما سبق أن المناطق الكردية في ولاية الموصل والتي كانت تشكل في مجدها مساحات كبيرة من أراضي الولاية، كانت تمتلك في مناطقها الضرورية لتطوير الزراعة فيها، فتوافر المياه العذبة والمرعى الجيدة كان قد أعطاها القدرة إلى على تربية مختلف أنواع الماشي^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الاسباب التي أدت إلى تدهور الزراعة في ولاية الموصل بشكل عام والمناطق الكردية فيها بشكل خاص إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني هو ما كان يعانيه الفلاح الكردي من

(١) البستانى ، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، ص ١٥٢ .

(٢) ال بازركان ، علي ، الواقع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٥٤ م ، ص ٣١ . وسيشار له لاحقاً : ال بازركان ، الواقع الحقيقية في الثورة العراقية .

(٣) ب ، ليخر ، دراسات حول الأكراد وأسلامفهم الخالدين الشماليين ، ترجمة : عبدي حاجي ، دمشق ، ١٩٩٤ م ، ص ١٧ . وسيشار له لاحقاً : ليخر ، دراسات حول الأكراد وأسلامفهم .

(٤) بيشكجي ، اسماعيل ، النظام في الأناضول الشرقية (الاسس الاقتصادية - الاجتماعية) ، ترجمة : شكور مصطفى ، مطبعة وزارة التربية ، اربيل ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٢٩ . وسيشار له لاحقاً : بيشكجي ، النظام في الأناضول الشرقية .

عمليات الابتزاز والترهيب سواء من موظفي الضرائب أو من الاقطاعين، إضافة إلى افتقار السلطات العثمانية إلى ذوي المعرفة والخبرة بالشؤون الزراعية وما رافق ذلك من جهل بالأمور التي من شأنها أن تطور الزراعة، يضاف إلى ذلك الحروب وما رافقها من تدمير للأراضي الزراعية والتجنيد الإلزامي للفلاحين، إضافة إلى عدم اهتمام السلطات العثمانية بإنشاء مشاريع للري واستصلاح الأراضي في ولاية الموصل، يضاف إلى ذلك منع العديد من الفلاحين من قملك الأراضي وحرمانهم منها^(٢).

وقد رافق ذلك انتشار الأمراض والآفات الزراعية وخاصة حشرة الجراد، التي تركت أثراً كبيراً على الأراضي الزراعية في ولاية الموصل، فعلى سبيل المثال ما أصاب الأراضي الزراعية في بعض الأقضية الكردية في ولاية الموصل كقضاء دهوك وراوندوز ونواحي العشائر السبعة وسنجرار مثلاً في عام ١٩٠٤ حيث تركت اثراً وخسائرًا كبيرة على المحاصيل الزراعية في تلك المناطق، وبالرغم من محاولة الفلاحين من القضاء على الجراد، إلا أن السلطات العثمانية المحلية كان قد أقتصر عملها على تبليغ السلطات العليا في استانبول بتلك الأفة الزراعية من دون القيام بأي إجراء سريع للقضاء على تلك الأفة^(١)، كما تعرضت العديد من السناجق الكردية في أواخر حكم السلطان عبد الحميد الثاني إلى انتشار العديد من الآوبئة والآفات الزراعية، كما حدث مثلاً في بعض مناطق سنجر كركوك والموصى مما أدى إلى انتشار حالات الخوف والهلع بين فلاحين تلك المناطق، إلا أن تلك الآفات الزراعية لم تترك الخسائر الكبيرة وأقتصرت فقط على تضرر بعض محاصيلها الزراعية^(٢).

ثالثاً: الصناعات والحرف:

لقد اشتهرت ولاية الموصل بالعديد من الصناعات الهامة، وكانت في مقدمة تلك الصناعات هي صناعة الملابس القطنية والنسيج والبدلات والمعاطف، إضافة إلى أن الموصل كانت قد اشتهرت في صناعة أدوات التنظيف والغسل والمناشف والحمامات والخيم السوداء والبيضاء والياماغ وغيرها، وقد تفوقت ولاية الموصل في بعض صناعاتها على المنتجات الأوروبية، كما اشتهرت أيضاً إضافة لما سبق بصناعة المنتجات والأدوات النحاسية مثل الطناجر والهاون والإباريق ودلال القهوة والشمعدانات والصحون وأطقم الشاي، كما اشتهرت ولاية الموصل أيضاً بصناعتها للجلود والمشروبات والمأكولات^(٣).

(٢) بشكجي ، النظام في الاناضول الشرقي ، ص ١٣٣ .

(١) صحيفة موصى ، نومرو ، ٧٨٩ ، ١٤ ، ١٤ محرم هـ ١٣٢٢ / ٣٠ ، مارس ١٩٠٤ ، ص ٣ .

(٢) صحيفة موصى ، نومرو ، ٧٨٦ ، ٢٨ ، ربیع الأول هـ ١٣٢٣ / ١ ، يونيو ١٩٠٥ ، ص ٤ .

(٣) موصى ولائي سالنامة سي ، لعام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٤ ، ص ١٠٥ .

أما فيما يتعلق بالمعادن في ولاية الموصل فقد اكتشفت العديد من آبار النفط في المناطق الممتدة بين سنجق الموصل وإلى سنجق كركوك، كما اشتهر سنجق الموصل بكتيريته المعديني وغاز الأمونيا والنفط والقار وغيرها من الغازات الأخرى، وتتجذر الإشارة إلى المناطق الكردية من ولاية الموصل كانت غنية بالعديد من المعادن، والتي كانت يستغل بعضها محلياً، إلا أن السلطات العثمانية لم تعطي الاهتمام الكافي عليها نظراً لبعدها عن عاصمة الدولة، ففي سنجق كركوك مثلاً كان معدل إنتاجه من النفط ما يقارب (١٠٠,٠٠٠) قية^(١) سنوياً^(٢).

وقد امتازت العديد من الألوية والاقضية الكردية في ولاية الموصل بوجود كميات كبيرة من المعادن فيها ولا سيما مواد النحاس والرصاص ومقالع الحديد، وقد كانت لهم عدة طرق لا جل استخراجها والاستفادة منها، فأهالي تلك الأقضية ولاسيما أقضية (راوندوز، رانية، العمادية) كانوا يقومون بصهر تلك المواد المعدنية وذلك بعد ظهورها على سطح الأرض نتيجةً لتدفقها جراء السيول والفيضانات التي كانت تضرب تلك الأقضية بين فترات مختلفة من السنة ولا سيما في فصل الشتاء، وقد اشتهرت كذلك بعض المناطق الكردية في الولاية بتواجد الفحم الحجري والملح والقير والخامات المعدنية فيها والتي كانت تستخدم في صناعة الأدوات الزراعية والأسلحة كمناطق (زاخو، دهوك، بازيان، أربيل، كركوك) وغيرها من مناطق الولاية الأخرى^(٣).

لقد نشأت الصناعة في ولاية الموصل لأسباب كثيرة ومنها:

١ - توافر المواد الأساسية: والتي تمثلت بشعر الجمال والماعز وصوف الغنم والغابات الواسعة فيها، والتي استخدمت في العديد من الأعمال الخشبية، إضافة إلى وجود العديد من الحيوانات البرية في المناطق الجبلية من ولاية الموصل، فضلاً عن وجود العديد من الحشرات المفيدة والتي كانت تدخل في العديد من الصناعات ومن أبرزها:

(١) القيمة : وقد كانت تساوي (٣٢١) غراماً ، والمرجح المراد منها (وقية) . ينظر : الضابط ، شاكر صابر ، الكيل والميزان والمقياس في المدن العراقية في القرن التاسع عشر ، ط١ ، مطبعة المعرف ، بغداد ، ١٩٦٤ م ، ص ٥ . وسيشار له لاحقاً : الضابط ، الكيل والميزان والمقياس .

(٢) خصباك ، العراق الشمالي ، ص ٥١٤ .

(٣) الخلف ، جاسم محمد ، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ٢٨٣ . وسيشار له لاحقاً : الخلف ، جغرافية العراق .

أ- من السماء وهي على هيئة إفرازات تخرجها حشرة المحن والتي كانت تنمو وتتكاثر على أشجار البلوط، ولا سيما في مناطق السليمانية وتصنع منها العديد من أنواع الحلويات^(١).

ب- دودة القز: وتدخل هذه الحشرة في العديد من الصناعات النسيجية التي كانت قد عرفت بها ولية الموصى كالقماش الحريري وغيره من الأقمشة الأخرى^(٢).

ت- النحل: لقد اشتهرت ولية الموصى بالعديد من المناخل المنتشرة بين جبالها، ولا سيما في مناطقها الجبلية كقضاء سنجار وزاخو والسليمانية والعمادية، حيث كان الاهالي في هذه المناطق يربون النحل في المزارع والبيوت من أجل الحصول على الشمع والعسل وللذان يستخدمان في العديد من الصناعات^(٣).

٢- الموقع الجغرافي: تقع ولية الموصى على إحدى أبرز الطرق التجارية الرئيسية التي تصل أقسام العراق الجنوبية بالشمالية منه، إذ أنها تقع على الملتقى الرئيس للطرق التجارية مع مناطق الشرقي الادنى، فقد كانت تربط المناطق الواقعة على المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية، واوربا والبحر المتوسط من ناحية أخرى، إضافة إلى وقوتها على طرق النقل الرئيسية بين استانبول ومدينة بغداد^(٤). وقد أبدت السلطات العثمانية في ولية الموصى اهتماماً الواضح بالصناعة والعمل على تطويرها، فلم تكن تفرض السلطات العثمانية مثلاً على أصحاب الصناعات أية ضرائب كبيرة أو تطلب منهم إجراء معاملات معينة أو تفرض عليهم شروط صعبة عند تأسيسهم لمصانعهم و محلاتهم ، بل أكتفت بفرض الضرائب على بعض المنتجات التي كانوا يصدرونها للخارج^(٥).

ومن أهم الصناعات في ولية الموصى:

١- الصناعات الجلدية: لقد اشتهرت العديد من سناجم وأقضية ولية الموصى بصناعتها للجلود ودباغتها نتيجة لتوافر المواد الأساسية، حيث كانت تغطي الحاجة الضرورية لمعظم مناطق الولاية، ومن أهمها صناعة الأحزمة والسروج والحقائب والاحذية^(٦).

(١) أمين ، عادل حسن ، من السماء ، مجلة الجامعة ، العدد ٨ ، السنة ٤ ، ١٩٧٤م / أيار ، ص ٥-١٠ .

(٢) الجادر ، وليد ، صناعة الانسجة في وادي الرافدين القديم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩م ، ص ٢٥ . وسيشار له لاحقاً : الجادر ، صناعة الانسجة .

(٣) الاطرقجي ، رمزية ، الموارد الزراعية والمائية في الموصى خلال القرنين الثاني والثالث الهجري ، ط ١ ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠م ، ص ٢٥٤ . وسيشار له لاحقاً : الاطرقجي ، الموارد الزراعية .

(٤) رؤوف ، الموصى في العهد العثماني (١٧٢٦-١٨٣٤م) ، ص ٢٨٦ .

(٥) فوا ، ديولا ، رحلة مدام ديولا فوا إلى كلدة العراق سنة ١٨٨١ ، ترجمة : علي البصري ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٥٨م ، ص ١١٨ . وسيشار له لاحقاً : فوا ، رحلو مدام ديولا فوا .

(٦) لوريمير ، دليل الخليج ، ص ٣٣٦ .

وقد اشتهرت صناعة الاحذية في العديد من المناطق الكردية من ولاية الموصل كسنجد السليمانية والتي كانت تصنع فيه الانواع المختلفة من الاحذية من أهمها:

- أ - (كه وش): وهي كلمة من أصول إيرانية، ويصنع هذا النوع من الاحذية من شعر الماعز وصوف الاغنام، بعد أن يتم نسجه وغزله ومن ثم خياطته بواسطة قطعة من جلد الجاموس أو الثور^(٢).
- ب - (كالك): وهي إحدى أشهر الاحذية الكردية التي كان يرتديها الرجال الأكراد، ويدخل في صناعتها جلود الابقار وصوف الاغنام^(٣).
- ت - (جمكه): وهو يكون على شكل خداء جلدي لونه أصفر أو أحمر اللون مع شريط طويلاً يربط حول الساق^(٤).
- ث - (كلاش): وهي كلمة فارسية وتعني العنكبوت وهو من الاحذية التراثية القديمة ، ويدخل في صناعته القطن بعد أن يتم غزله ونسجه ويدخل شعر الماعز أيضاً في صناعته، وقاعدته تصنع من جلود بعض الحيوانات كالجاموس والبقر، ويستخدم هذا النوع من الاحذية عند قدوم فصل الرياح^(٥).
- ج - (الصول): أي الخداء الشبيه بحذوة الحصان وهي إحدى أنواع الأحذية التي كان يستخدمها الأكراد، حيث يدخل في صناعتها أصوات الاغنام بشكل رئيس^(٦).
- ح - (جاش كه وش): وكان يصنع من جلود المواشي ، وهو على شكل جزمة يستخدمها النساء وهناك أيضاً نوع منه خاص للرجال^(٧).
- خ - (القباقي) : وهو إحدى أنواع الاحذية التي كانت تستعمله النساء في ولاية الموصل ويدخل في صناعته الخشب وجلود الحيوانات^(٨).

٢ - الصناعات الخشبية : لقد ازدهرت هذه الصناعة في ولاية الموصل نظراً لانتشار الغابات الواسعة فيها وكثرة الاخشاب ، مما جعلها تدخل في العديد من الصناعات كصناعة الاسلال المتعددة الاشكال

- (٢) الجادر ، وليد محمود ، الملابس الشعبية في العراق ، ط١ ، مطباع الجمهورية ، بغداد ، د.ت . ص ١٢٩ .
وسيشار له لاحقاً : الجادر ، الملابس الشعبية .
- (٣) السامرائي ، عامر رشيد ، لمحة عن الزياء الشعبية ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ م ، ص ٣٠ . وسيشار له لاحقاً : السامرائي ، لمحة عن الزياء
السامرائي ، لمحة عن الزياء الشعبية ، ص ١٣٣ .
- (٤) العبيدي ، ازهار ، الموصل ايام زمان ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨ م ،
ص ٢١ . وسيشار له لاحقاً : العبيدي ، الموصل ايام زمان .
- (٥) السامرائي ، لمحة عن الزياء الشعبية ، ص ٣٤ .
- (٦) النصير ، ياسين ، صناعات شعبية ، مجلة التراث الشعبي ، بغداد ، العدد الخاص بالحرف والصناعات الشعبية
في العراق ، ١٩٨٤ م ، ص ١٠٦ .
- (٧) الديوه جي ، سعيد ، تاريخ الموصل ، ط١ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ م ،
ص ١٥٦ . وسيشار له لاحقاً : الديوه جي ، تاريخ الموصل .

٣ - والأحجام والأنواع ، أضافة إلى تصنيع أدوات الخاصة بتنقية القمح والشعير وصناعة الأدوات الخشبية كالصناديق والملاعق وغيرها^(٤).

٤ - الصناعات الغذائية: وهي من أهم الصناعات التي كانت منتشرة في ولاية الموصل، حيث كانت تقوم بالدرجة الأساس على بعض المواد الأساسية سواءً كانت حيوانية أو زراعية، فقد كانت هذه الصناعات منتشرة في العديد من المناطق الكردية من ولاية الموصل، ومنها الطواحين والتي كانت متوزعة في العديد من الأقضية والنواحي الكردية في الولاية، فعلى سبيل المثال فقد كان قضاء عقرة تتواجد به أكثر من أربعة عشر طاحونة، وفي دهوك فكان يوجد فيه ستة مطاحن، وفي راوندو ز ثلاثة طواحين^(٥)، يضاف إلى ذلك فقد كانت توجد العديد من الصناعات الغذائية المهمة منها، صناعة الجبن والدبس واللبان وغيرها^(٦).

٥ - الصناعات المعدنية: وقد انتشرت هذه الصناعة في الكثير من مناطق ولاية الموصل ولا سيما في مناطق اربيل والسليمانية ، وقد حضرت هذه الصناعة باهتمام كبير من قبل الصناعة أكراد الولاية لكونها كانت ترتبط بهم بشكل مباشر فأغلبهم كان يعمل أما في الزراعة أو الرعي ، ومن أبرز صناعاتها الآلات والأدوات الزراعية التي يستعملها السكان ولا سيما المتعلقة بالأمور الزراعية ومستلزمات المقاتلين وغيرها، ومن أهم صناعاتها أيضاً الأدوات والآلات المستخدمة في البناء ، والأدوات الخاصة بالمطبخ مثل اواني الطعام والاكل ومواد التجميل والزينة الخاصة بالنساء^(١)، كما وقد اشتهر سنجق الموصل بالكبريت المعدني وغازات القار والأمونيا والنفط ، حيث كانت ولاية الموصل بعد اكتفائها من منتجاتها المعدنية تقوم بتصديرها إلى الولايات المجاورة لها^(٢).

٦ - الصناعات النسيجية: لقد اشتهرت العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل بالصناعات النسيجية، فقد عرف عن قضاء زاخو مثلاً بصناعته للمواuz التي كانت تستحصل من ذكر الماعز الجبلي الذي كان ينتشر في المناطق الشمالية من الولاية، والذي كان يدخل في العديد من الصناعات كصناعة الأغطية والعقال وغيرها، فضلاً عن خياطة ملابس الرجال كالسرويل والتي كانت تصنع من أفضل

(٤) كتاني ، مه سعود ، حه مكى توفى ، حه مكور ، هه ولير ، ٢٠٠١م بب ٨٨ . وسيشار له لاحقاً : كتاني ، حه مكى توفى .

(٥) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ، ص ٢٧٨ ؛ سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م ، ص ١٩٣ .

(٦) العباسى ، إمارة بهدينان العباسية ، ص ١٣-١٤ .

(١) كوفلي ، به كر عه بدو لكنه ريم ، كارسازيا كورده واري ، به ركي ئيك ، دهوك ، ٢٠٠٤م بب ٢٣٢ .

(٢) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م ، ص ٨٤ .

٧- أنواع الصوف، إضافة إلى صناعة الجوارب والحقائب والأكياس والأغطية وغيره ، فضلاً عن سنجق السليمانية أيضاً فقد اشتهر هو الآخر بالعديد من الصناعات النسيجية كالحياكة والغزل، وظهرت في الوقت نفسه العديد من الصناعات الأخرى في أقضيته ولا سيما في قضاء بازيان كصناعة البسط واللباب والسجاد^(٣).

وكان هناك العديد من الأصناف الصناعية في ولاية الموصل والتي تأسست نتيجة لازدهار الحركات الصناعية والتجارية ظهرت العديد من الأصناف الصناعية فيها ولا سيما في المناطق الكردية من ولاية الموصل ففي سنجق السليمانية مثلاً كانت على ما يلي :

١- (موتابجي) : وهي كلمة كردية تعني الحال وهو المسؤول عن غزل شعر الماعز ليقوم بصنع الأكياس والاحبال^(٤).

٢- (شيركه رى) : وهي كلمة من أصول كردية وتعني السيف وهو يقوم بصناعة الأسلحة كالدروع والسيوف والخناجر وكل ما يكون المقاتل بحاجة إليه من أسلحة وأدوات قتالية^(٥).

٣- (كاركجي) : وهو المسؤول عن غزل ونسج الصوف ليصنع بذلك السجاد والسرور والأغطية^(٦).

٤- (جماسازى) : وهي كلمة تركية تعني صاحب الأسلحة وهو يقوم بصناعة الأسلحة المختلفة والبنادق والبارود وأقفال الأبواب وغيرها^(٧).

٥- (النقارون) : وهم المسؤولون عن بناء واجهات المباني والقصور الكبيرة، وقد اشتهر بها أكراد سنجق السليمانية نتيجةً لكثرة الأحجار المعروفة بـ(الحلان) عندهم^(٨).

٦- (بائعو الثلج) : وهو ما امتاز به العديد من الأكراد ولا سيما أكراد سنجق السليمانية ، حيث كانوا يقومون في موسم الشتاء بحفر الأرضي وتحزين الثلوج فيها وبعد ملئ الحفرة تسد الفوهة بأغصان الاشجار^(٩).

(٣) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٩٣٠ هـ / ١٩١٢ م ، ص ١٢٦ .

(٤) بيخالى ، مولود ، هه وليرم واديوه ، دار الحرية للطباعة ، به غدا ، ١٩٩١ م ، ص ١٠٨ . وسيشار له لاحقاً .

(٥) بابان ، جمال ، سليماني شاري كه شاوه كه م ، به رکى سبيه م ، جاب وئوسقى ده زکاي سه رده م ، سليماني ، ٢٠٠٠ م ، بب ١٩٧ . وسيشار له لاحقاً : بابان ، سليماني .

(٦) بيخالى ، هه وليرم واديوه ، بب ١٩٦ .

(٧) بابان ، سليماني ، بب ١٩٨ .

(٨) عيسىكو ، اسحاق ، صناعة الرخام في ولاية الموصل ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ١١ ، السنة الخامسة ، ١٩٧٤ م ، ص ١٠٧-١٠٨ .

(٩) العزاوى ، عباس ، شهرزور السليمانية (اللواء والمدينة) ، مراجعة وتقديم : محمد القره داغي ، ط١ ، دار السالمي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٧١ . وسيشار له لاحقاً : العزاوى ، شهرزور السليمانية .

٧ - (النجارون): وهم الذين يقومون بصناعة الصناديق الخشبية والأبواب على اختلاف أنواعها وأحجامها من أشجار البلوط واللوز والجوز والتوت ، وكانوا يصنعون كل ما يحتاج اليه أهل القرى من المستلزمات الزراعية^(١).

٨ - (الحدادون): وكانوا يصنعون العديد من الأدوات التي يستخدمها سكان المناطق الريفية والقروية كأدوات الحصاد والمطارق والفؤوس وأدوات البناء كالملعول والقرمة والسلال والسروج وغيرها^(٢).

وكانت هناك العديد من الصناعات والمهن الأخرى في ولاية الموصل منها:

١ - صناعة الصابون: اشتهرت هذه الصناعة بشكل واسع ووُجِدَت لها أسوأً كثيرة، حيث عرفت منطقة صابونكـه رـان في سنجق السليمانية بصناعتها للصابـون لـدرجة أنها أخذـت اسمـها من اسم الصابـون^(٣).

٢ - صناعة الشموع: انتشرت هذه الصناعة في العديد من المناطق الكردية من ولاية الموصل، وخاصة المرتفعة منها، وقد كانت الشموع تصنع من شموع العسل الطبيعي ومن شحوم بعض الحيوانات أيضاً، ولهـذا كانت هذه الشمـوع مرتفـعة السـعر بالرغم من استـعمالـها في المسـاجـد والجوـامـع.

٣ - صناعة الاسرجة: ويعد قضاء أربيل من أشهر مناطق ولاية الموصل والذي امتاز بصناعته للسرـوج فـكـانت صـنـاعـته تـتم بـواسـطـة نوعـ منـ القـنـادـيلـ الـزيـتـيـةـ عـلـىـ هـيـئـةـ عـلـبـةـ مـرـبـعـةـ أوـ دـائـرـيـةـ تكونـ مـصـنـوـعـةـ مـنـ الـآـلـمـيـنـيـوـمـ حـيـثـ يـضـعـونـ الـزـيـتـ فـيـ دـاـخـلـهـاـ وـيـوـضـعـ بـالـعـلـبـةـ فـتـيـلـةـ مـنـ صـوـفـ وـكـانـتـ تـعـرـفـ بـ(ـالـجـراـ)^(٤).

٤ - صناعة التحف: لقد اشتهرت ولاية الموصل بصناعة الباريق والتحف المختلفة، وقد حظيت هذه الصناعة بالتطور والازدهار بسبب توافر المواد الأولية الأساسية فيها، واحتـتـرـ قـضـاءـ سـنـجـارـ التـابـعـ إـلـىـ سـنـجـقـ المـوـصـلـ بـصـنـاعـةـ الـخـزـفـيـاتـ الـتـيـ كـانـتـ قـدـ أـقـتـصـرـ .ـ اـسـتـخـدـمـاهـ لـلـزـينـةـ وـلـيـسـ لـغـرـضـ التـجـارـةـ فـيـهـاـ^(٥).

(١) قادر، أحمد حامـدـ ، الصـنـاعـاتـ الـحـرـفـيـةـ فـيـ كـورـدـسـتـانـ مـاـضـيـهـاـ وـوـاقـعـهـاـ الـيـوـمـ ، مجلـةـ شـمـسـ كـورـدـسـتـانـ ، العـدـدـ ٤ـ ، السـنـةـ ١٩٧٦ـ مـ ، صـ ١٨ـ .

(٢) رـهـ شـهـ ، شـارـىـ سـايـمانـيـ ، بـبـ ٧ـ .

(٣) الـديـوـهـ جـيـ ، تـارـيـخـ المـوـصـلـ ، صـ ١٥٧ـ .

(٤) بـيـخـالـيـ ، هـهـ وـلـيـمـ وـادـيـوـهـ ، صـ ١٧٢ـ .

(٥) حـسـنـ ، هـادـيـ مـنـعـ ، الصـنـاعـاتـ الـشـعـبـيـةـ فـيـ عـرـاقـ ، مجلـةـ التـرـاثـ وـالـحـضـارـةـ ، العـدـدـ خـاصـ بـالـحـرـفـ وـالـصـنـاعـاتـ الـشـعـبـيـةـ بـالـعـرـاقـ ، بـغـدـادـ ، ١٩٨٤ـ مـ ، صـ ٢٠ـ .

٥- صناعة الدبس: اشتهرت بهذه الصناعة العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل والتي كانت تتوافر فيها الكروم، حيث كانوا يقومون بصنع الدبس من الكروم حيث كان يعتبر الدبس إحدى المواد الغذائية الأساسية لمعظم العوائل الكردية وخاصةً في فصل الشتاء^(١).

٦- صناعة الفخار: وهي من أهم الصناعات التي ظهرت في ولاية الموصل منذ القدم، وقد انحصرت ضمن عوائل معينة وأصبحوا يتوارثونها من آباءهم وأجدادهم ويحتفظون بأسرارها، ومن أشهر المناطق الكردية التي اشتهرت بصناعتها للفخار قرية (دركني) التابعة إلى قضاء العمادية التابع إلى سنجق الموصل، إلا إنتاجها من الفخار كان بسيطاً وخالياً من الطلاء إضافة إلى منطقة طوز خرماتو التابعة إلى سنجق كركوك إلا أن إنتاجها من الفخار كان قليلاً ويستخدم إنتاجها للاستعمال اليومي والزينة وليس للتصدير والتجارة^(٢).

رابعاً: التجارة:

لقد كانت تجارة ولاية الموصل ترسل في أغلبها للخارج عن طريق العشائر فيها ولا سيما عشائر الالوية والاقصية الكردية فيها ، وكانت تشمل الاغنام والابقار والماعز والجمال والخيول والحمير وكانت معظمها تتجه إلى البلدان الاجنبية ولا سيما بريطانيا والهند ، كما كانت تصدر الحبوب والعفص والدهون والشاي والمنسوجات وغيرها ، أما استيراد الولاية فكان يتضمن الشاي والسكر والصابون والزجاجيات وبعض الآلات النحاسية إضافة إلى الاقمشة والسجاد ولا سيما الهندية والایرانية منها ، وتجدر الاشارة أن تجارة الالوية والاقصية والقرى الكردية في الولاية كانت داخلية عن طريق تبادل البضائع فيما بينها وخارجية عن طريق تصديرها للمنتجات للبلدان والولايات الأخرى والتي كانت غالبيتها تتم عن طريق سنجق الولاية الرئيس (الموصل) والذي كان يمثل السوق التجاري الرئيس للعديد من الصناعات والمنتجات سواء الحيوانية أم النباتية نظراً لوقوعه في مراكز الطرق الرئيسية للعديد من المدن التجارية كمدينة كركوك وأربيل والسليمانية وبغداد وحلب وغيرها من المدن التجارية الأخرى، حيث كان يأتيها الكثير من أكراد الولاية ليقوموا ببيع وشراء ما يحتاجون إليه من أسواق الموصل^(٣).

(١) الديوجي ، تاريخ الموصل ، ص ١٦٠ .

(٢) الديوجي ، المرجع نفسه ، ص ١٦١ .

(٣) خصباك ، العراق الشمالي ، ص ٤٥١-٥١٦ .

وقد عملت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على الاهتمام بالتجارة في جميع ولاياتها إلا أنها لم تنجح في توجيه الاهتمام الكافي بالتجارة في بعض ولاياتها كولاية الموصل ولا سيما مناطق الأكراد فيها بالرغم من محاولات السلطان عبد الحميد الثاني الاصلاحية في هذا الشأن مما حال دون تطور التجارة وتقديمها في ولاية الموصل بشكل عام والمناطق الكردية فيها بشكل خاص وكان في مقدمة العوامل التي أدت إلى ذلك^(١):

- ١ - تدني جودة البضائع والمنتوجات التي لم تدخل في جدول الصادرات.
- ٢ - الانحسار الكبير في مساحات الأراضي الزراعية مما نتج عنه تدني مستوى الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على سد الحاجة مما حال دون تصديره.
- ٣ - طرق النقل الصعبة في أغلب المناطق الكردية من ولاية الموصل، وعدم اهتمام السلطات العثمانية بها مما حال في عدم تقديمها.
- ٤ - الحملات العسكرية العثمانية ضد بعض العشائر الكردية المناوئة للحكم العثماني.
- ٥ - أوضاع العراق العامة والتي أسهمت في عرقلة التجارة وتقديمها في ولاية الموصل، كما حدث مثلاً في عام ١٩٠٧م، عندما حدثت موجة من الاضطرابات بين العراق وإيران.
وقد كان لواء الموصل من أهم المراكز الرئيسية للتجارة في ولاية الموصل فقد كان يستورد من أسواق إيران وحلب وديار بكر والجزيرة ويقوم بدوره بتوزيع تلك البضائع للمناطق الكردية فيه بمثابة الموزع الرئيس للمناطق الكردية في الولاية^(٢).

أ- التجارة الداخلية:

وتقوم على تبادل المنتجات والبضائع بين ألوية، وأقضية، وقرى الأكراد في ولاية الموصل ، فقد كانت العشائر الكردية التي ترعى الاغنام وتزرع الأرضي، تعمل على بيع الفائض من إنتاجها الحيواني والزراعي وتشتري بمقابل كل احتياجاتها من أساسيات الحياة اليومية، فمثلاً كان سنجد كركوك بمثابة المقر التجاري لأطراافها والقرى التابعة لها، وكذلك كان قضاء راوندوز فيه كمقصد أساسياً لتجارة قراها وأريافها معها، وقد كان قضاء دهوك في سنجد الموصل أيضاً مقرأً رئيسياً لمعظم المناطق المجاورة له، فتجارها كانوا يشترون العديد من المنتوجات الحيوانية والزراعية من تجار المناطق المجاورة لهم ليوفروا بمقابل ذلك معظم الاحتياجات الأساسية لتلك المناطق^(٣).

(١) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٣٤٢ .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، ص ٨٣ .

(٣) الواثلي ، اكراد العراق ، ص ١٦٠ .

وبالرغم من صعوبة طرق النقل التجارية في ولاية الموصل وعدم انتظامها، وتعرض العديد من القوافل للسلب والنهب، إلا أن القوافل التجارية كانت قد أستمرت في عملها، حيث كان يقوم بحراستها العديد من الأفراد المسلمين، إضافة إلى أن الدولة العثمانية كانت قد عملت الكثير من أجل حماية القوافل التجارية، وتتجدر الإشارة إلى انخفاض المستويات المعيشية لسكان الأكراد في ولاية الموصل وسوء طرق النقل وافتقار الطرق التجارية إلى عنصر – الأمان مما أدى ل تعرضهم لخسائر جسمية في معظم الأحيان، بالرغم من محاولات السلطات العثمانية من فرض الأمان في الطرق الجارية، إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح في أغلب الأحيان، والتي أدت بالنهاية إلى تدني مستوى التبادل التجاري بين معظم الولايات العثمانية^(١).

وتتجدر الإشارة أنه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كانت التجارة الداخلية لولاية الموصل ولا سيما مناطق الأكراد فيها قد أصابها الكساد وال الخمول نتيجة لافتقار ولاية الموصل ولا سيما مناطق الأكراد فيها لأسس اقتصادية ثابتة أو مستقرة لكي تساهم في عملية دعم أسواقها المحلية، وذلك نظراً لضعف التبادل الاقتصادي بين الولايات العراقية كافة ، وخير الأدلة على ذلك هو الاختلاف في المقاييس والأوزان المعتمدة بين بعض الولايات وحتى بين الولاية الواحدة أحياناً^(٢).

ب - التجارة الخارجية:

إن التجارة الخارجية للمناطق الكردية في ولاية الموصل كانت تشتمل في أغلب الأحيان على المواد الرئيسية أو الاولية التي تدخل في معظم صناعاتها الاساسية ، إلا أن تجارة أولوية كركوك والسليمانية وتتابع لواء الموصل كانت قد واجهت العديد من المعوقات وفي مقدمتها، بعدها عن طرق التجارة الرئيسية إضافة إلى عدم وجود المنافذ البحرية وسوء الطرق التجارية فضلاً عن الطبيعة الجبلية القاسية، وجهل معظم التجار الأكراد بالعمليات التجارية وافتقارهم لأموال كبيرة تساعدهم في عملية استيراد البضائع من الخارج، نتيجةً لذلك لم يكن باستطاعتهم جلب المنتجات الاجنبية من أسواقها الرئيسية بل كانوا يشترونها من الأسواق القريبة منهم^(١).

(١) هاملتون، جيب، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة: عبد المجيد القيسي ، ج ٢ ، ط ٢ ، دمشق ، ١٩٩٧م ، ٣٣٢ . وسيشار له لاحقاً : هاملتون ، المجتمع الإسلامي.

(٢) كوتلوف ، ثورة العشرين ، ٩٤ .

(١) سالنامة ولالة الموصل ، لعام ١٣١٢ھ / ١٨٩٤م ، ص ٢٧٧ .

وقد أشار لتجارة المناطق الكردية العديد من الرحالة الاجانب ومنهم (كلوديس جيمس) في رحلته بعض مناطق ولاية الموصل في عام ١٨٢٠ م ومنها مدينة كركوك حيث يذكر أن لكركوك سوقاً تجارياً كبيراً ينقل إليها كل ما ينتج من الأراضي المجاورة لها ، وقد بين (كلوديس جيمس) أن الذين يقومون بنقل تلك المنتوجات هم أكراد كركوك حيث كانوا يعقدون الصفقات التجارية ويمارسون مختلف النشاطات والاعمال الاقتصادية في مدینتهم^(٢) .

وقد كان قضاء بازيان مثلاً يقوم بتصدير الفائض من منتجاته إلى لواء السليمانية بينما يقوم أهالي القضاء باستهلاك القسم الآخر بشكل محلي^(٣)، واقتصرت المواد التي يستوردونها من لواء السليمانية على بعض المنتجات الأساسية والغذائية وغيرها، وتتجدر الإشارة أيضاً إلى قضاء أربيل وعلاقاته مع لواء كركوك ، وكان يصدر لكركوك العديد من منتجاتها الزراعية ولاسيما المنتجات الحيوانية وبعض الفواكه^(٤).

وتتجدر الإشارة إلى أن السالنامات العثمانية وخاصة سالنامة ولاية الموصل لعام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م ، كانت قد أشارت إلى العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل التي لعبت دوراً كبيراً في التجارة ولا سيما المناطق الكردية القريبة من سنجق الولاية الرئيس (الموصل) ومن تلك المناطق قضاء دهوك والذي كان يصدر العديد من المنتجات الحيوانية والنباتية، وقد وصلت صادراته في عام ١٨٩٢ م إلى ما يقارب (٦،٠٠٠٠٠) قرش، أما واردات القضاء فكانت تتألف من الأقمشة والحنطة والشعير والزيت وغيرها من المنتجات الزراعية الأخرى^(٥)، وبالنسبة إلى قضاء زاخو الواقع على الطريق بين الموصل ومدينة أستانبول، قد تضمنت صادراته العديد من المنتجات النباتية والحيوانية، وبالنسبة لقضاء العمادية فقد أدى موقعه الجغرافي ووعورة الطرق التجارية فيه إلى نشاط تجارتة الخارجية مع إيران، وقد شملت صادرات القضاء على العديد من المنتجات الزراعية، من أهمها الزبيب والتبغ والعسل حيث كانت تصدر هذه المنتوجات إلى إيران ومنها إلى روسيا في بعض الأحيان، إضافة إلى متاجرة القضاء مع العديد من الولايات الأخرى كولاية حلب وأنقرة وغيرها من ولايات الدولة العثمانية^(٦).

(٢) العمري ، غالية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ، ص ٩٦ .

(٣) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م ، ص ١٩٤ .

(٤) يي ر ه ش ، بارزان وحركة الوعي القومي الكردي (١٨٢٦-١٩١٤ م) ، بب ٣٨ .

(٥) موصل ولايتي سالنامة سي ، ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م ، ص ١٦٣ .

(٦) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م ، ص ٢٠٩ .

ومن أهم المدن التجارية الأخرى في ولاية الموصل هي سنجق السليمانية، والتي تقع بالقرب من حدود إيران، حيث اشتغل صادراتها على الاغنام والجلود والاصناف والمواد الزراعية وشعر الماعز، فضلاً عن المكسرات كالجوز، واللوز، والفستق بمختلف أنواعه، والفواكه العديدة كالمشمش، والتين، والزبيب، ومن السماء، والعسل، إضافة إلى ذلك فإن سنجق السليمانية كان يقوم بتصدير مختلف أنواع الأخشاب كالصفصاف والجوز، والفحى والذي كان يتم عمله في مخارق الفحم في العديد من أقضية سنجق السليمانية، أما بالنسبة لسنجق كركوك فقد كانت الحركة التجارية فيه نشطة نظراً لوقوعه على ملتقى الطرق الرئيسية ولكرة المياه الجارية فيه، ففي نواحي السنجق كانت هناك العديد من بساتين الحمضيات كالليمون والبرتقال إضافة إلى توافر النفط والمياه المعدنية، إضافة إلى وجود العديد من معامل دباغة الجلود والغزل والنسيج، وقد شكلت جزءاً كبيراً في صادراتها التجارية إلى المدن الأخرى وقد ضم سنجق كركوك في تشكيلاته الإدارية العديد من الأقضية ذات المراكز التجارية الهامة كقضاء أربيل، وقد أسهمت العديد من العوامل في ازدهار التجارة فيه فلموقعه الجغرافي الأثر الأبرز في ذلك إضافة لكونه في ملتقى الطرق التجارية القادمة من إيران إلى العراق، وقد زرعت فيه العديد من المحاصيل الزراعية كالذرة والسمسم والتمر والعدس والرز والحنطة والشعير ولكن أنتاج محصول الحنطة غزيراً وتتوافر بكثرة وهذا نوعية جيدة، على هذا صارت من أهم المواد المصدرة من القضاء إلى الموصل، وقد اشتهرت مدينة أربيل أيضاً بتصديرها للعديد من المنتجات النباتية والحيوانية ومن أهمها الفواكه والغصص والاصناف وغيرها، أما هم واردات القضاء فكانت تشمل بعض المواد الغذائية الهامة كالسكر والشاي والقهوة^(١)، وقد مثل سنجق كركوك نقطة التمويل الرئيسية للمناطق الكردية في ولاية الموصل، فقد عدت كركوك إحدى أهم الأسواق للمنتج الزراعي في ولاية الموصل ومركزاً لتصدير الحبوب المختلفة فضلاً عن الغصص والاصناف، وقد كان سنجق كركوك بأقضيته العديدة يقوم بتوفير السلع والبضائع لمختلف مناطق الولاية الأخرى، إضافة إلى انتشار العديد من الخانات التجارية في سنجق كركوك فقد وصل عددها إلى ما يقارب (١٩) خاناً في سنجق كركوك وأقضيته العديدة ومن أهمها (خان القاضي، خان أسعد بيك، خان الكمرك)^(٢).

(١) هاشم ، هشام سوادي ، اربيل في كتابات الرحالة الاجانب في العهد العثماني ، مجلة التربية والعلم ، المجلد (١٥) ، العدد (٣) ، السنة ٢٠٠٨ م ، ص ١٣ .

(٢) النحاس ، زهير علي ، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحرين العالميين ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور خليل علي ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ م ، ص ٩٦ .

وتجدر الإشارة أن ألوية الولاية الثلاثة (الموصل، كركوك، السليمانية) كانت قد ارتبطت مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال كان سنجق كركوك قد أرتبط بعلاقات تجارية كبيرة مع سنجق السليمانية، فقد كانت أغلب القوافل التجارية للسناجق الثلاثة متصلة مع بعضها البعض^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن القنصلية الالمانية في ولاية الموصل كانت قد أصدرت تقريراً على شكل جدول في عام ١٩٠٧ م من اوائل القرن العشرين، وقد أظهرت فيه صادرات سنجق الموصل وكركوك والسليمانية وكان كالتالي^(٢):

جدول رقم (١٥)
تقرير القنصلية الالمانية في ولاية الموصل في عام ١٩٠٧ م
صادرات الموصل للأموال المستوردة للموصل

الجهة	المنتج	الجهة	الليرة العثمانية	الجهة	المنتج	الجهة
فرنسا	الصوف	بريطانيا	٧٣١٠٠	إيران	أموال متنوعة	٨٨٠٠٠
بريطانيا	العفص	النمسا	١٠٦٥٠٠	الهند	الخيول	١٥٠٠٠
بغداد	الحنطة والشعير	الجزيرة وديار بكر	١٣٦٠٠٠	طرابزون	الازرار النسائية	١٧٥٠٠
إيران		سوريا	٧٣١٠٠	ماردين	الحرير و الصوف	٢١٠٠٠
الهند		الهند	٤٢٥٠٠	بتليس	أموال متنوعة	٥٣٠٠
طرابزون		إيران	٢٠٠	القسطنطينية	أموال متنوعة	٣٦٠٠
ماردين		بغداد	١١٠٠	توباج سنجق الموصل	أموال متنوعة	٩٨٠٠
بتليس		طرابزون	٥٠٠			١٥٠٠
القسطنطينية		القسطنطينية	٩٥٠			٥٧٠٠
توباج سنجق الموصل		توباج سنجق الموصل	١٠٠٠			٦١٥٠٠
سنجق كركوك		كركوك	٩٠٠			٥٦٠٠
سنجق السليمانية		باسكال وسرد	٥٠٠			١١٠٠

(١) أحمد ، كركوك وتواضعها حكم الضمير ، ص ٥٥ .

(٢) إن هذا التقرير صادر في عام ١٩٠٧ م من القنصلية الالمانية في الموصل وقد اورنته عصبة الام في تقريرها في عام ١٩٢٤ م ، لحل مشكلة عائديه الموصل بين العراق وتركيا . عصبة الام ، مسألة الحدود بين العراق وتركيا ، التقرير المعد في ١٦ تموز عام ١٩٢٥ م والذي قام برفعه البعثة المؤلفة بقرار المجلس في ٣٠ ايلول من عام ١٩٢٤ م ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ص ٨٤ .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن المناطق الكردية في ولاية الموصل والمشار لها بالجدول بتتابع الموصل و سنجق كركوك والسليمانية كانت تساهم بشكل واضح في الأموال الواردة إلى خزينة الولاية من خلال تصديرها واستيرادها للعديد من المواد كالعفص والصوف، ويوضح أيضاً أن ولاية الموصل كانت بمثابة مقر لتجمیع المواد الخام والتي كانت تقوم بتصديرها إلى مختلف الدول والمدن وخاصة مادة العفص كما يتبيّن من الجدول أعلاه.

ت - طرق النقل والمواصلات:

لقد اعتمدت طرق النقل والمواصلات في عموم ولاية الموصل ولا سيما مناطقها الكردية على التجارة البرية وذلك في عموم عملياتها التجارية والتي كانت تتم عن طريق (القوافل التجارية)، فالطبيعة الجبلية الصعبة لمعظم المناطق الكردية في الولاية كان قد دفعها للاعتماد على الوسائل البدائية في عملية النقل والمواصلات بين ألوية الولاية الثلاثة، وتتجدر الإشارة إلى أن السلطات العثمانية كانت قد حاولت ربط جميع مناطق الولاية ببعضها عن طريق إنشاء طرق جديدة واصلاح بعضها الآخر، وفي سبيل ذلك قامت بإصدار العديد من القوانين الاصلاحية منذ عهد السلطان عبد المجيد الأول وإلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني والتي أدت بدورها إلى إنشاء العديد من الطرق التجارية في ولاية الموصل^(١).

وتتجدر الإشارة أن طرق ألوية ولاية الموصل في عمومها كانت سيئة وصعبة، مما أدى إلى استخدام الدواب والمواشي لغرض نقل البضائع بين ألوية وأقضية وقرى الولاية كالخيول والبغال والحمير وغيرها لأجل نقل البضائع بين مناطق الولاية وخارجها^(٢).

ويقود تلك القوافل التجارية شخص يعرف بـ (كروانجي باشي)، وكانت هذه القوافل بحاجة أثناء انتقالها بين ألوية الولاية إلى أماكن للراحة بعد عناء السفر، وكانت هذه الاماكن تعرف بـ (الخانات)، وقد مثلت هذه الخانات مركزاً للتجمع المسافرين والتجار الذين يستراحون فيها، وقد كان هناك العديد من الخانات المنتشرة بين مناطق الولاية، فعلى سبيل المثال كان يوجد في لواء كركوك أكثر من خمسة عشر- خاناً أشهرهم (خورما خاني، خان التمر، خان اللبن)، وفي لواء الموصل كانت هناك العديد من الخانات التجارية بين مركز اللواء وأقضيتها الكردية، ومن أبرزها (قدس، مه مكان، كوريت كافانا) وغيرها العديد من الخانات الأخرى المتوزعة بين ألوية وأقضية الولاية الثلاثة^(٣).

(١) اوغلي ، عائشة عثمان ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة : صالح سعداوي صالح ، دار البشير للطباعة والنشر ، عملن ١٩٩١م ، ص ٧٤ . وسيشار له لاحقاً : اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني.

(٢) لوتسكي ، فلاديمير بويفتس ، تاريخ الاقطان العربية الحديثة ، ترجمة : عفيفة البستانى ، ط ٧ ، بيروت ، ١٩٨٠م ، ص ٢٣ . وسيشار له لاحقاً : لوتسكي ، تاريخ الاقطان العربية .

(٣) الكتاني ، مسعود مصطفى ، علم السياحة والمتزهات ، دار المامون ، الموصل ، ١٩٩٠م ، ٣٨ . وسيشار له لاحقاً : الكتاني ، علم السياحة والمتزهات .

وقد قامت السلطات العثمانية في ولاية الموصل بإنشاء العديد من الجسور والطرق، في مناطق الولاية المختلفة كإصلاحها للجسور والطرق في سنجق كركوك منذ عام ١٨٨٣ م، وشق العديد من الطرق بين ألوية أقضية الولاية كشقها للطريق بين قضاء أربيل ولواء كركوك^(٢).

ومن أهم الطرق التجارية التي كانت تمر بالمناطق الكردية من ولاية الموصل والتي تربطها بأناضول وسوريا من جهة وبإيران من جهة أخرى:

- ١- سنجق الموصل، قضاء زاخو، جزيرة بن عمر، نصبيين^(٣).
 - ٢- سنجق الموصل، قضاء زاخو، وان.
 - ٣- سنجق الموصل، قضاء أربيل، قضاء راوندوز، وان.
 - ٤- سنجق الموصل ، قضاء العمادية ، وان .
 - ٥- سنجق الموصل، قضاء أربيل، سنجق السليمانية، همدان، كرمنشاه .
 - ٦- سنجق الموصل، بلدة اسكي الموصل، قضاء سنمار، نصبيين، جزيرة بن عمر^(٤).
 - ٧- قضاء العمادية، الجزيرة، ماردين، حلب.
 - ٨- سنجق الموصل، قضاء أربيل، سنجق كركوك.
 - ٩- سنجق الموصل ، قضاء أربيل ، قضاء كويسبنوجق ، قضاء رانية، إيران^(٥).
- وقد كانت طرق التجارة بين ولاية الموصل وولاية بغداد ثلاثة هي^(٦):
- ١- سنجق الموصل، قضاء أربيل، سنجق كركوك، ولاية بغداد.
 - ٢- سنجق بغداد، بعقوبة (ديالى)، سنجق كركوك، سنجق الموصل.
 - ٣- سنجق بغداد، سامراء، تكريت، الشرقاوي، سنجق الموصل.

(٢) العيساوي ، شارل ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤ م) ، ترجمة : رؤوف عباس حامد ، بيروت ، ١٩٩٠ م ، ص ٩٥ . وسيشار له لاحقاً : العيساوي ، التاريخ الاقتصادي .

(٣) الجبوري ، محمد نجم عبدالله ، علاقات العراق الثقافية ببلاد الشام ١٨٣١-١٩١٨ م ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ م ، ص ١١ .

(٤) اغا ، عبدالله امين ، بلدة اسكي الموصل تاريخها واثارها ، ط ١ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٧٤ م ، ص ٢٦ . وسيشار له لاحقاً : اغا ، بلدة اسكي الموصل .

(٥) القيسى ، جاسم محمد هادي ، احوال العراق الاقتصادية والاجتماعية ١٨٣٠-١٨٦٩ م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ م ، ص ٨٦ .

(٦) مراد ، خليل علي ، تجارة الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، مجلد ٣ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ م ، ص ٣٧٨ .

وبالنسبة لطرق التجارة النهرية، فقد كان الطريق النهري الممتد عبر نهر دجلة هو الوحيد الذي يربط معظم مناطق ولاية الموصل بولاية بغداد، إلا أن هذه الطريق لم يكن ملائماً لأغراض الملاحة النهرية، فالصالح منه للملاحة فقط كان بما يقارب (١٠٠ كم)، وباستثناء تلك المسافة فإن معظم نهر دجلة كان لا يصلح للملاحة ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب^(٤):

١ - التدني الحاد في مستوى مياه النهر.

٢ - كثرة الصخور الواقعة في مجرى نهر دجلة.

٣ - عدم استقرار منسوب مياه النهر.

خامساً: أنواع الضرائب وطرق جبايتها:

لقد فرضت الدولة العثمانية في مختلف ولاياتها العديد من الضرائب ولا سيما على الماشي والحيوانات والاراضي وعلى الملح والتبغ وعمليات الاستيراد والتصدير، ونظراً لكثرة هذه الضرائب تهرب الاهالي منها واضطر الكثير منهم إلى هجرة مناطقهم، ومن الأسباب التي دفعت العثمانيين إلى فرض الضرائب الكثيرة، يرجع إلى أن الوالي العثماني عندما كان يتسلم منصبه يتعهد للسلطان بأن يدفع مبلغ معين في كل سنة وأن يجمع الضرائب بكلفة الوسائل والطرق للمحافظة على منصبه في الولاية، وفي منطقة الدراسة (تتابع سنجق الموصل، لواء كركوك، لواء السليمانية) كان الأغوات والشيخوخ الأكراد يعملون على جمع الرسوم العثمانية وتقديمها للعثمانيين، حيثُ كان نظام جمع الضرائب يكون على أساس الالتزام بدفع الضرائب للعثمانيين طول العمر، وذلك عن طريق قيام العثمانيين بإعطاء لقب (الملتزم) لأحد الرجال والذي يقوم بتحصيل إحدى الضرائب المفروضة مقابل مال محدد يتفق عليه ليقوم بدفعه بشكل سنوي للسلطات العثمانية^(٥).

وقد أبدى السلطان عبد المجيد الأول عدم رضاه من طريقة تحصيل الضرائب والرسوم العثمانية في اصلاحاته المعروفة بخط شريف كلخانة^(٦) في عام ١٨٣٩م، وقد ورد فيه "إن أصول الالتزامات التي هي

(٤) حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، ط ١ ، مطبعة المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت . ص ٣٤ . وسيشار له لاحقاً : حسن ، التطور الاقتصادي

(٥) الجواهري ، عماد أحمد ، ملاحظات عن الانقطاع وحيازة الأرض في كردستان في العصور الإسلامية المتأخرة ، مجلة كاروان ، العدد ٣٤ ، ١٩٨٥م ، ص ١٤٢ .

(٦) إصلاحات كلخانة: وهو عبارة عن فرمان أصدره السلطان العثماني عبد المجيد الأول (١٨٦١-١٨٣٩م)، وقد تضمن العديد من الإصلاحات التي سعى إلى النهوض بواقع الدولة والتي عرفت أيضاً بالتنظيمات العثمانية . ينظر : العсли ، بسام ، فن الحرب الإسلامي ، مجل ٥ ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ٥٦١ . وسيشار له لاحقاً : العсли ، فن الحرب .

من ألات الخراب لم يحصد منها الثمر المفید في وقت من الاوقات ... وتبغأً لذلك يلزم بعد الان أن يتوجب على كل فرد من البلاد ويرکو مناسب إلى املاكه وثروته^(٣).

وقد بين لنا العديد من الرحالة الاجانب الواقع المؤلم الذي كان يعانيه الأكراد من قبل مأموری الضرائب، فيذكر لنا مثلاً الرحالة الالماني مولتكه "إن الأكراد كانوا لا ينزعجون من إعطاء الضرائب للسلطات العثمانية، إلا أنهم كانوا ينزعجون من الظلم الذي يقع عليهم من قبل مأموری الضرائب ، إن الله لا يسمح بجمع الضرائب مثلما تجبي الان"^(١).

ويصف لنا أيضاً الرحالة البريطاني (اوستن لايارد) واقع ومعاناة الأكراد من الضرائب وطرق جمعها التعسفية التي انهكت حالهم وذلك عند لقاءه في رحلته بأحد جامعي الضرائب العثمانية في إحدى القرى الكردية في ولاية الموصل، وقد كان مرتدياً أخر أنواع الالبسة المصنوعة من أجود أنواع الاقمشة الفاخرة، حيث يوضح لايارد إلى أن أهل القرية الخاضعين لهيمنة جامع الضرائب العثماني، كان قد نفذ صبرهم للمعاملة السيئة التي يتعرضون لها من قبل جامعي الضرائب العثمانية، وتبغأً لذلك فإن أهل القرية ارسلوا وفداً لوايي الموصل لتقديم اعتراضاتهم وشكواهم على جامع الضرائب في قريتهم^(٢).

ومن أهم أنواع الضرائب في ولاية الموصل:

١ - ضريبة العشر: تفرض هذه الضريبة على المنتجات الزراعية ، وقد كانت تعطى على أساس التقدير في موارد الأرض وعدد مرات شات المياه فيها وطرق سقيها وعدد أشجارها إضافة إلى قيمة الأرض ونوعية الزراعة فيها، ويختلف مقدار هذه الضريبة من مكان لأخر، وغالباً ما تؤخذ هذه الضريبة بالقوة نظراً لعم رضا المزارعين عنها^(٣).

(٣) الدستور العثماني، ج ١ ، ص ٣ .

(١) مولتكه ، هلموث فون ، الكورد وكردستان في رسائل الفيلد مارشال هلموث فون كارل مولتكه ، ترجمة : عبد الفتاح علي يحيى ، مجلة الاديب الكردي ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٩٢ م ، ص ٢٦ .

(٢) لايارد ، هنري اوستن ، البحث عن نينوى ، ترجمة : ميخائيل عبدالله ، د.م ، ١٩٩٤ م ، ص ٥٦ . وسيشار له لاحقاً : لايارد ، البحث عن نينوى .

(٣) علي ، غانم محمد ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤ م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٨٨٩ ، ص ٩٣ .

وقد قامت السلطات العثمانية في بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني بزيادة مقدار الضريبة على الأراضي من ١٠% إلى ٣٩%， ولم يستثنى من تلك الضريبة غير بعض العقارات الدينية^(١). وقد كانت عملية جمع هذه الضريبة تقوم في معظم الأحيان بالزيادة العلنية، ويتم إعلان تلك الزيادة في الجريدة الخاصة بولاية الموصل، فقد قام المجلس الإداري لولاية الموصل مثلاً بإعلان زيادة لجمع ضريبة الاعشار في عدد من أقضية الولاية في عام ١٩٠٥م^(٢). وتتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة المعلنة تتالف من مناطق معينة لم تجمع منها ضريبة العشر نتيجة لأوضاع قاهرة أو ظروف استثنائية، وقد يتم إعلانها تبعاً لشروط أخرى من أجل دعم المحصلين للعمل في جمعها، فقد أحيلت مثلاً ضريبة عشر- بعض الأقضية في ولاية الموصل قضاء راوندوز وأربيل للزيادة العلنية وبزيادة تصل إلى أحياناً ١٠% تقريباً^(٣).

وقد أبدت السلطات العثمانية اهتماماً بمحصل ضرائب العشر، وقد ظهر ذلك واضحًا عندما نشرت الجريدة الرسمية لولاية الموصل أمر رجوع المحصل صالح أفندي إلى عمله بعد أن أنجز المهام التي كلف بها كمحصل ضريبة أعشار لقضاء أربيل في لواء كركوك، ونشرت أيضاً خبر رجوع المحصل توفيق أفندي لوظيفته بعد أن أكمل مهامه كمحصل للضريبة لإحدى العشائر الكردية في ولاية الموصل^(٤). وقد ظهر اهتمام السلطات العثمانية أيضاً بمحصل ضرائب عن طريق متابعتهم ومراقبة إعمالهم، فعند ملاحظة أي تقصير في عملهم يستقدم محصل ضرائب إلى إحدى سناجر الولاية للتحقيق معه وحسب منطقته، كالذى حدث مثلاً مع محصل قضاء بازيان حيث تم استدعاه إلى سنجق السليمانية للتحقيق معه بشأن تقصيره في عمله، وكذلك الذي حدث مع محصل قضاء دهوك في سنجق الولاية الرئيس (الموصل) نظراً لتقديره أهالي القضاء الشكوى ضده، مما دفع السلطات العثمانية إلى استدعاه والتحقيق معه^(١). وقد وصلت واردات رسوم الاعشار في ولاية الموصل خلال عامي (١٨٩٤-١٨٩٥م) إلى ما يقارب (٢٥٤٧,٣٨٥) قرش^(٢).

(١) النجار ، جميل موسى ، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨م ، ط١ ، مطبعة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢م ، ص ٢١٣ . وسيشار له لاحقاً : النجار ، التعليم في العراق .

(٢) صحيفة موصل ، نúmero ١٩ ، صفر ١٣٢٣ هـ / ٤ مايو ١٩٠٥م ، ص ٣ .

(٣) صحيفة موصل ، نúmero ٧٥٣ ، ١٢ جمادي الأول ١٣٢٢ هـ / ١٣ يوليو ١٩٠٤م ، ص ٢ .

(٤) صحيفة موصل ، نúmero ٧٩٠ ، ١ جمادي الأول ١٣٢٣ هـ / ٣ يوليو ١٩٠٥م ، ص ٤ .

(١) صحيفة موصل ، نúmero ٧٢٢ ، ٥ ذي القعدة ١٣٢٢ هـ / ١٠ يناير ١٩٠٤م ، ص ٢ .

(٢) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤م ، ص ٢٩٥ .

٢ - ضريبة الكودة^(٣) : تفرض هذه الضريبة على الماعز والاغنام بمقدار واحد لكل عشرة من الاغنام وما ماعز^(٤) ، إلا أن تلك النسبة كانت قد تغيرت في بدايات حكم السلطان عبد المجيد الأول في عام ١٨٣٩م وقد جعل مقدارها خمسة قروش وعشرون باره وذلك عن كل رأس واحد من الاغنام وما ماعز^(٥) ، ونتيجة لتباين أسعار المواشي من مكان إلى مكان آخر قررت السلطات العثمانية في عام ١٨٥٧م فرض الضريبة على الارباح السنوية، عوضاً عن رأس المال، حيث أصبحت الضريبة تبعاً لذلك قرش ونصف عن كل خمسة عشر قرشاً من الارباح السنوية، إلا أن تلك النسبة لم تبقى ثابتة فتغيرت في عام ١٨٧٢م وأصبحت بوجبة تصل إلى ٤٠ باره ثم تعدلت مرة أخرى في بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني لتصل إلى ثلاثة ونص قرش عن كل رأس من الاغنام، وبالنسبة للماعز فكانت قرش واحد فقط عن كل رأس^(٦).

وأما طرق جبائيتها فكانت مستعصية وغير سهلة أطلاقاً، وخصوصاً بما يتعلق بمعرفة أعداد المواشي لكي يتم كتابتها وتوثيقها في الدفاتر العثمانية، وقد كانت تلك المهمة تقع على مسؤولية لجنة تتولى احتساب عدد الاغنام وكانت تشكل من قبل مركز الولاية في كل سنجق من سناجق الولاية (الموصل وكركوك والسليمانية)، وقد أظهرت صحفة (موصل) الصحيفة الرسمية لولاية الموصل اسماء أعضاء اللجان المكلفة في تلك المهمة في بعض من المناطق الكردية من ولاية الموصل في عام ١٩٠٤م^(١) :

في قضاء راوندووز في لواء كركوك :

١ - المأمور : عبدالله بيك .

٢ - المعاون : صالح أفندي .

وفي قضاء قضاء العمادية في لواء الموصل :

١ - المأمور : توفيق بيك .

٢ - الكاتب : عبد القادر أفندي .

(٣) الكودة : يرجع أصلها إلى الكيد بمعنى ما يؤخذ بالإكراه أو بالقوة .. : العزاوي ، تاريخ الضرائب العراقية ، ص ١١٣ .

(٤) النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد ، ص ٦٨ .

(٥) علي ، النظام المالي العثماني في العراق ، ص ١١١ .

(٦) العيساوي ، التاريخ الاقتصادي ، ص ١٩٥ .

(١) صحيفة موصل ، نومرو ٧٢١ ، ٢٧ ذي القعدة ١٩٠٥هـ / ١ فبراير ١٩٠٥م ، ص ١.

وفي قضاء بازيان في لواء السليمانية :

١- المأمور : سليم بيك .

٢- الكاتب : أسعد أفندي

وقد وصلت واردات رسوم الاغنام لولاية الموصل في الاعوام (١٨٨٩-١٨٩٠م) حوالي (١٧٢١،٧٦٢) قرش^(٣) ، (١٨٩١-١٨٩٢م) حوالي (١،٧١٧،٨٣١) قرش^(٤) ، (١٨٩٤-١٨٩٥م) حوالي (٢،٣١٨،٩٩٢) قرش^(٥) .

يظهر للدراسة من خلال أرقام الواردات الخاصة برسوم الاغنام لولاية الموصل أنها كانت تشغل أهمية كبيرة ومصدر دخل مهم لخزينة الولاية ، ويظهر أيضاً أن وارداتها خلال الاعوام (١٨٩٤-١٨٩٥م) كانت قد شكلت أعلى نسبة لواردات الولاية من رسوم الاغنام مقارنةً مع الاعوام (١٨٨٩-١٨٩٠م) ، (١٨٩٢-١٨٩١م) .

٣- ضريبة الدخل:

إن هذه الضريبة كانت قد شملت ملاك الدكاكين التجارية البسيطة إضافة إلى بعض الحرف وأعمال الصناعية الأخرى كالحدادين والصاغة وأصحاب الطواحين ، وكان مقدارها ما يقارب (%)٣ من مجموع الدخل السنوي لأصحاب تلك الحرف، إلا أن تلك النسبة لم تكن ثابتة بل طرئ عليها التغير في بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني لتصل إلى (٤%)، إلا أنها تغيرت فيما بعد لتصل إلى (٥%)^(٦) .

٤- ضريبة الباچ^(٧):

وكانت تفرض على البضائع والحيوانات التي يتم بيعها في أسواق الولاية وهي على نوعين منها باج السوق، وهي الرسوم التي تجبى من أسواق بيع الدواب عن كل دابة يتم بيعها وكانت نسبتها ما يقارب (١٠) أقجه عن كل بغل أو جمل (٢)أقجه عن كل ثور أو حمار و(١) أقجه فقط عن كل ثلاثة رؤوس من الماعز أو الاغنام، أما النوع الثاني من ضريبة الباچ فكانت باج المحتسب، وكانت تفرض على مختلف أعمال السمسرة والدلالية التي كانت تجرى في الاسواق^(٨) .

(٢) صحيفة موصل ، نومرو ٧٠٠ ، صفر ٢٩ هـ ١٣٢١ / ٢٦ مايو ١٩٠٣ م ، ص ١٢ .

(٣) سالنلمة ولاية الموصل ، لعام ١٣٠٨ هـ ١٨٩٠ م ، ص ١٠٦ .

(٤) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٠ هـ ١٨٩٢ م ، ص ١٥٤ .

(٥) علي ، النظام المالي العثماني في العراق ، ص ١٠٢ .

(٦) الباچ : وهي في الاصل كلمة فارسية وتعنى الضرائب التي تؤخذ من البضائع عند بيعها في الاسواق . ينظر: سامي ، شمس الدين ، القاموس التركي ، ط ١ ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، استانبول، ص ١٥٦٧ .

(٧) الجبوري ، أحمد حسين عبد ، القدس في العهد العثماني ١٦٤٤-١٧٩٩ م ، ج ١ ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٠٩ . وسيشار له لاحقاً: الجبوري ، القدس في العهد العثماني .

٥- ضريبة الختم^(١):

وكانت تؤخذ من كافة القوافل التجارية سواءً البرية أو النهرية منها، إضافةً لبعض البضائع كالاغطية والمعادن الذهبية والفضية والنحاسية^(٢).

٦- الاتاوة:

إن هذه الضريبة كانت تفرض من قبل بعض العشائر المتنفذة على القوافل التجارية اهارة بأراضيهم وعلى العشائر الأقل منهم نفوذاً وسلاحاً أو تكون أحياناً على شكل هدايا تقدم من قبل التجار لرؤساء العشائر مقابل السماح لهم بالعبور عن طريق أراضيهم^(٣).

٧- الضريبة البيتية:

إن هذه الضريبة كانت تقع على خيام العشائر وبيوتهم، ولم يستثنى منها غير المعدومين وضعيفي الحال، ولهذا كانت هذه الضريبة تستهدف أصحاب الطبقة الوسطى^(٤).

٨- ضريبة البدل العسكرية:

وهي الضريبة التي كانت تجب من الرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية منهم (المسيحيين ، اليهود) وذلك لقاء الخدمة العسكرية التي يوديها المسلمين لهم وتشمل الضريبة من بلغ منهم سن العشرين ولم يتجاوز الأربعين ويغضا منها من لا عمل له وأصحاب الامراض، وقد حرصت السلطات العثمانية أن لا توثر هذه الضريبة على الفقراء من الفلاحين وأن لا تجبى منهم في موسم الزراعة ، بل تجبى أولاً من أصحاب التجارة ومن ثم تجبى من الفلاحين، وكانت قيمة الضريبة تساوي (٢) مجيدى من كل سنة^(٥)، وكانت السلطات العثمانية قد تركت أمر جبایة هذه الضريبة لرؤساء الطوائف غير المسلمة، إلا أن السلطات العثمانية قامت بجبايتها والغتها في عام ١٩٠٨م وحل محلها قانون خاص تم بموجبه من فرض الخدمة العسكرية لغير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية^(٦).

٩- ضريبة الاملاك والعقارات:

كانت السلطات العثمانية تقوم بجباية هذه الضريبة قبل حكم السلطان عبد الحميد الثاني وكانت نسبتها (٥ بـالإلف) من منازل السكن والتي لا تتجاوز قيمتها (٢٠،٠٠٠) قرش وثمانية بـالإلف من منازل السكن التي تصل قيمتها إلى ذلك المقدار، وقد فرضت أيدضاً على المسقفات المعدة للإيجار ضريبة تصل إلى ما يقارب (١٠ بـالإلف) من قيمتها و(٤ بـالإلف) من المسقفات التابعة إلى أملاك الأوقاف، إلا أن

(١) الختم : وهي كلمة من أصول منغولية ، وقد استخدمها العثمانيون عند سيطرتهم على العراق . ينظر : العزاوى : تاريخ الضرائب العراقية ، ص ١٨٤ .

(٢) رووف ، الموصل في العهد العثماني ، ص ٣١١ .

(٣) الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، ص ٣٦٦ .

(٤) العزاوى ، تاريخ الضرائب العراقية ، ص ١١٣ .

(٥) المجنوب ، طلال ماجد ، تاريخ صيدا الاجتماعي ، ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص ٦٦ . وسيشار له لاحقاً : المجنوب : تاريخ صيدا .

(٦) مراد ، النظام المالي العثماني ، ص ٢٥٦ .

تلك الضريبة كان قد جرى عليها تعديل خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني لتصبح نسبتها بما يقارب (١٠ بالإلف) عن كل المنازل المؤجرة وعن البيوت التي يسكنها أفرادها (٦ بالإلف) وتبعاً لحجم وقيمة البناء^(١).

١٠ - ضريبة المعارف:

وهي الضريبة التي كانت تجبي منذ عام ١٨٦٩ م بهدف إنشاء مدارس جديدة وترميم القديمة منها فضلاً عن دفع رواتب مدرسيها، وكانت نسبتها (%) وتجبي مع ضريبة الأموال والعقار، إلا أن تلك النسبة كانت قد عدل في بداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني حيث أضيفت (١/٢) على ضريبة العشر لأجل تمويل حرص المعاشر، وقد تمكنت السلطات العثمانية عن طريق هذه الضريبة من إنشاء العديد من المدارس في سناجق وأقضية ولاية الموصل^(٢).

وفيما يلي جدول توسيحي لأنواع الرسوم والضرائب المفروضة من قبل السلطات العثمانية على ولاية الموصل وعلى مناطق الأكراد فيها والتي كانت تشكل في مجملها إيرادات كبيرة لخزينة الدولة العثمانية^(٣):

جدول رقم (١٦)
الضرائب والرسوم العثمانية في ولاية الموصل

السنة المالية م ١٩١٠-١٩٠٩	السنة المالية م ١٨٩٥-١٨٩٤	السنة المالية م ١٨٩٢-١٨٨٩
رسوم المواشي	البدل العسكرية	ضريبة الختم
ضريبة العشر	ضريبة الأغنام	ضريبة الأموال
ضريبة الختم	ضريبة الأموال	ضريبة الأغنام
ضريبة الأموال والأراضي والعقار	ضريبة العشر	رسوم البدل العسكري
رسوم البدل العسكري	ضرائب متنوعة	رسوم الجمال
رسوم الطوابع	رسوم الغابات ومواد البناء	ضريبة العشر الممنوحة بالالتزام
رسوم اعمال الطرق	عائدات متنوعة	ضريبة العشر الممنوحة بالأمانة

(١) عوض ، عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا (١٩١٤-١٨٦٤) ، مصر ، ١٩٦٩ م ، ص ١٧٣ .
وسيشار له لاحقاً : عوض : الادارة العثمانية في ولاية سوريا .

(٢) اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ص ١١١ .

(٣) العزاوي ، تاريخ الضرائب العراقية ، ص ١٠٧-١١٣ .

رسوم المحاكم النظامية		رسوم مواد البناء
ضريبة الملح		رسوم الایجار الخاص بالأراضي الميرية

حيث يتضح للدراسة من خلال الجدول السابق أن أغلب الضرائب العثمانية خلال السنوات (١٨٩٢-١٩٠١م) لم تكن ثابتة أو مستقرة بل كانت تختلف أحياناً من سنة لأخرى وكما هو واضح في الجدول السابق فيظهر مثلاً أن هناك ضرائب الغيت وأخرى استحدثت وأخرى اضيفت فيظهر مثلاً ضريبة الختم بانها كانت قد الغيت ثم اضيفت مرة أخرى في نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وأخرى أيضاً أضيفت كضرائب جديدة كضريبة الملح والطوابع.

وقد كانت خزينة ولاية الموصل تعتمد بشكل مباشر على الضرائب والرسوم التي كانت تفرضها السلطات العثمانية في ولاية الموصل، وقد كانت واردتها ونفقاتها من الضرائب والرسوم في الأعوام ١٨٩٠، ١٨٩٢، ١٨٩٤ على النحو التالي^(١):

جدول رقم (١٧)
واردات ونفقات ولاية الموصل

السنة	الواردات بالقرش	النفقات بالقرش
١٨٩٠ م	١٧,٣٣٣,٦٦٦	٨,٠٧٠,٥٦٣
١٨٩٢ م	١٠,٢٠٨,٤٠٩	٧,٨٧٥,٣٨٨
١٨٩٤ م	١٧,٤٦٨,١٤٨	٢٢,٥٩٤,٣٤٣

وتلاحظ الدراسة من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أموال خزينة ولاية الموصل كانت تأتي بالدرجة الأساس من الضرائب والرسوم والتي كانت تفرض في جميع مناطقها وخاصة مناطق الأكراد فيها، ويتبين لنا أيضاً أن هناك اختلاف كبير بين واردات ونفقات الولاية خلال السنوات (١٨٩٢-١٨٩٤م) في

(١) عبد القادر ، عصمت برهان الدين ، أوضاع ولاية الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال سالنمات الموصل العثمانية ، مجلة المجمع العلمي، المجلد الخامس والأربعون ، بغداد ، ١٩٩٨ م ، ص ١٩٠.

عام ١٨٩٠ م كانت واردات ونفقات الولاية جيدة مقارنة مع عامي ١٨٩٤-١٨٩٢ م فتجد في هذه الأعوام الاختلال في ميزانية الولاية من حيث تساوي الواردات مع النفقات وغلبة النفقات على الواردات أحياناً أخرى.

وتتجدر الإشارة أن السلطات العثمانية كانت قد أصدرت قراراً أسمى بموجبه غرفة للتجارة في ولاية الموصل في بدايات حكم السلطان عبد الحميد الثاني، نظراً للتطور الكبير الذي شهدته الولاية في تجارتها مع أغلب البلدان الأجنبية ولا سيما بريطانيا، والتي تبلور عنها أرباح اقتصادية كبيرة، فضلاً عن بروز العديد من الطبقات البرجوازية في ولاية الموصل والتي امتلكت من خلال تجارتها العديد من الشركات التجارية في عموم الولاية وأقضية الولاية، مما دفعها إلى ترتيب شركاتها في غرفة تجارة الموصل في عام ١٨٨٤ م^(١).

وقد أظهرت السالنامة العثمانية الخاصة بولاية الموصل لعام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م مسؤولي غرفة تجارة الولاية^(٢):

- ١ - زادة حاجي أمين .
- ٢ - حاجي صابوني .

وفي عام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م تولتها^(٣):

- ١ - عبدالله جودت أفندي .
- ٢ - حاجي أمين أفندي .

وفي عام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م تولتها^(٤):

- ١ - أمين أفندي .

وتشير الدراسة إلى أن الإدارة المالية في ولاية الموصل بشكل عام والمناطق الكردية فيها بشكل خاص كانت قد تميزت بعدم تعقدتها وسهولتها، حيث عملت الإدارة العثمانية على الاهتمام بتقويم الإدارة المالية في الولاية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وحتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث

(١) شهيب ، صلاح عريبي عباس ، غرفة تجارة ولاية الموصل ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور ابراهيم خليل ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٠ .

(٢) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ، ص ٥٧ .

(٣) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م ، ص ٨١ .

(٤) سالنامة ولاية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م ، ص ١٣٠ .

تم تأسيس وزارة المالية في بداية حكم السلطان عبد المجيد الأول في عام ١٨٣٩م، وتلتها إصدار نظام ميزانية الولايات في سنة ١٨٧١م^(١) إلى أن أصدر السلطان عبد الحميد الثاني جملة اصلاحات مالية منها قراره القاضي بحضور المسائل المالية بيد موظف يدعى بـ (الدفتردار)^(٢).

سادساً: النقود:

لقد أصدرت السلطات العثمانية اشكالاً متنوعة من الفئات النقدية المترتبة بنوعها وشكلها وقيمة بيعها وشرائها وذلك خلال فترات تاريخية مختلفة من عمر الدولة العثمانية، فكانت هناك النقود الذهبية والتي عرفت بأسماء مختلفة كـ (وزرا استنبول، والعتيق، والرومي، وزنجيرلي) والنقود الفضية أيضاً كـ (جرخي، وباره، واقجه، وهشتى) إضافة إلى النقود النحاسية، وقد أصدرت السلطات العثمانية في ضوء إصلاحاتها في الشؤون المالية الوراق النقدية في أواخر عام ١٨٤٠م إلا أنها منعت تداولها بعد ثلاثة وعشرون سنة من اصدارها، وقد حلّت تسمية (الليرة العثمانية) محل تسمية (الذهب المجيدي) منذ أواخر عام ١٨٦١م وحتى نهاية حكم الدولة العثمانية^(٣).

وتجدر الإشارة أن النقود العثمانية من فئة مئة قرش أي الليرة كانت تساوي تسعمائة وثمانية فلس عراقي وذلك في أوائل ثمانينيات القرن الماضي^(٤).

وفي حكم السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م) حاولت السلطات العثمانية من إجراء الإصلاحات النقدية، مما دفعها إلى ضرب عملات عثمانية أخرى من الذهب والفضة، إلا أن تلك الاجراءات العثمانية لم يكتب لها النجاح ولم تتمكن من وضع حد لانهيار العملات العثمانية نتيجةً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة في الولايات الدولة، حيث صنعت عملات مزورة ووزعت على أسواق الولايات، ووصل التزوير إلى درجة تزيف قوائم النقد والنقود العثمانية^(٥).

(١) علي ، النظام المالي العثماني في العراق (١٩١٤-١٨٣٩م) ، ص ٤٩ .

(٢) الدفتردار : وهو أحد أكبر المناصب المختصة في النظر بالشؤون المالية في الدولة العثمانية ، والدفتردار يتتألف من مقطعين (دفتر ، ودار) بمعنى القابض على الدفتر. ينظر : صابان ، المعجم الموسوعي المصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ١١٣ .

(٣) العزاوي ، عباس ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العصور العباسية (١٢٨٥-١٩١٧م) ، ط ١ ، بغداد، ١٩٥٨م، ص ١٢٨ . وسيشار له لاحقاً : العزاوي، تاريخ النقود العراقية.

(٤) علي، النظام المالي العثماني في العراق (١٩١٤-١٨٣٩م)، ص ٥٠ .

(٥) باموك، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٥م، ص ٣٥٦ . وسيشار له لاحقاً : باموك ، التاريخ المالي .

وقد كانت العملات المستخدمة في المناطق الكردية من ولاية الموصل هي نفسها المعمول بها في سنجق الموصل مركز الولاية على أساس أن المناطق الكردية من ضمن ولاية الموصل، حيث كان سكان المناطق الكردية يتداولون في معاملاتهم النقدية مختلف أنواع النقود العثمانية سواء الذهبية أو الفضية أو النحاسية، إضافة إلى النقود الأجنبية أيضاً مثل (التومان الفارسي، والروبي الهندي، والعباسي)، إلا أن النقود العثمانية كانت الأساس في التعاملات في المناطق الكردية لكونها كانت مناطق تحت النفوذ والسيطرة العثمانية المباشرة^(٣).

ومن أبرز النقود التي انتشرت في المناطق الكردية من ولاية الموصل خلال فترة الدراسة هي التي عرفت بـ (المجيدي، وفئة نصف المجيدي، وربع المجيدي) نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م)^(٤).

ولأجل معرفة قيمة العملات العثمانية التي كانت مستخدمة في المناطق الكردية من ولاية الموصل خلال فترة الدراسة نذكر جدول يوضح قيمة العملات العثمانية مع الفلس العراقي خلال الشهرين من هذا القرن^(١):

جدول رقم (١٨)
قائمة العملات العثمانية في الألوية الكردية

النقود العثمانية المستخدمة	ما يقابلها بالفلس العراقي
الليرة فئة (١٠٠) قرش	٩٠٨ فلساً
المجيدي فئة (٢٠) قرش	١٨٢ فلساً
قرش	٩٠٨ فلساً
ربع القرش	ما يقارب ثلاثة فلوس
باره	ما يقارب ربع فلس

(٣) ئاميدى ، صادق بهاء الدين ، هوزانفانيت كورد ، به غدا ، ٢٠٧ م بب ١٩٨٠ . وسيشار له لاحقا : ئاميدى ، هوزانفانيت كورد .

(٤) كتاني ، حه مكى توفي ، بب ٣٨٥ .

(١) الدوسكي ، كاميران عبد الصمد ، كورستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور أحمد عثمان ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

(٢) العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص ١٠١ .

يتضح من الجدول أعلاه أن الليمة العثمانية كانت في مقدمة العملات العثمانية من حيث قيمتها البالغة المائة قرش مقارنة مع غيرها كالمجیدي فئة العشرون قرش ويلاحظ أيضًا من خلال الجدول أعلاه عدم وجود عملات عثمانية متقاربة بقيمتها فكانت كما يظهر من الجدول عدم تقارب قيمها فكانت بين المائة قرش، والعشرون قرش، والقرش، والربع قرش، وربع الفلس).

وتتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأوزان والمكاييل المستخدمة في المناطق الكردية من ولاية الموصل، قد كانت غير موحدة أو ثابتة بل كانت تختلف من ولاية إلى ولاية أخرى بل وأحياناً كانت تختلف في داخل الولاية الواحدة أيضًا، إلا أن الأوزان والمكاييل المستخدمة في سنجق الموصل كانت نفسها المستخدمة في السناجق والأقضية الكردية من الولاية، وذلك بسبب العلاقات التجارية بين مركز الولاية ومناطقها الأخرى، ومن المقاييس (الذراع) الذي كان يستخدم لقياس الأقمشة بينما كان يستخدم لقياس الأوزان (القنطرار، والقيراط، والمثقال، والحقه، وزنه)^(٢).

سابعًا: التجنيد العثماني وأثره على الوضع الاقتصادي للأكراد:

لقد كانت سطوة وقوة زعماء العشائر الكردية في ولاية الموصل محدودة ، إلا أنه عندما تحتاج السلطات العثمانية لهم فإن قوتهم تتسع وتكتبر ولا سيما عند عجز السلطات العثمانية عن حل مشاكلها الداخلية والخارجية، ونتيجةً لذلك كان الأمراء الأكراد يستغلون تلك الأوضاع في الاستيلاء على المزيد من الأراضي في مناطق الولاية المختلفة، وذلك بهدف كسب ولاء ودعم زعماء العشائر الكردية للدولة العثمانية، وقد كان من اللازم على عامة الأكراد البسطاء أن يقدموا الضرائب والرسوم وليس ذلك فقط، بل يتوجب عليهم أيضًا طاعة زعماء عشائرهم، في حمل السلاح والانخراط ضمن التشكيلات القتالية للجيش العثماني، وقد ترتب على ذلك انقطاع الأكراد عن قطعانهم وأراضيهم بمجرد تجنيدهم وهذا الأمر كان يعمل عليه رؤساء العشائر الكردية بهدف زيادة الضرائب على الفلاحين، ليتمكنوا بذلك من توفير أجور ومرتبات لجماعاتهم^(١).

وقد كانت السلطات العثمانية تجند هذه القبيلة الكردية أو تلك بهدف الاعتماد عليها في ضد أي حركة مناوئة لها، إلا أن العشائر الكردية كانت قد التزمت اتجاه السلطات العثمانية ليس بدفع الضرائب فحسب بل يتوجب عليهم أيضًا تقديم وحدات وقوات مسلحة تكون تحت أمرة رؤسائهم^(٢).

وقد انعكست تلك الأوضاع على الحياة العامة للأكراد في ولاية الموصل، والتي أدت إلى شعورهم بالاضطهاد والتهميشه نتيجة لاستغلالهم من قبل السلطات العثمانية وزعماء عشائرهم في فرض الضرائب الكبيرة عليهم من جهة وتجنيدهم من جهة أخرى ، وتتجدر الإشارة بأنه قد ظهر من بين الملأيين الأكراد

(١) أحمد ، اكراد الدولة العثمانية ، ص ٢٧٣ .

(٢) جليل ، اكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٣٦ .

البعض من علماء الدين فيذكر لنا المؤرخ الروسي شاميلوف في هذا الصدد "إن أحد الشيوخ الأكراد كان قد عمل كعام دين من جهة وملأ متسلاط من جهة ثانية، وقد أمتلك أكثر من (٨٨) قرية مع مقدراتها ولم يقدم لهم أية مساعدات عند طلبها منه بسبب الجوع وانتشار مرض الطاعون بينهم وبين مواشיהם، كما كان أهلها ملزمين ببناء الجسور والسدود والطرق إضافة إلى تجنيدهم من قبله للسلطات العثمانية للدفاع عن حدود الدولة العثمانية، وكل هذا يحدث لأن الاقطاعي الكردي هو الذي يتحكم بإدارة الأمور في منطقته من دون محاسبة أو مراقبة"^(١).

ويظهر للدراسة أن السلطات العثمانية كانت قد تمكنت من استغلال نفوذ الزعامات الكردية في السيطرة على الأكراد في مناطقهم الجبلية عن طريق اعطاء الشيوخ العديد من الامتيازات ولا سيما الخاصة بجمع الضرائب في مناطقهم ، وعدم محاسبتهم عند اخلالهم بالقوانين أو عند استغلالهم لأفراد عشائرهم ولا سيما سيطرتهم على مساحات شاسعة من أراضي افراد عشائرهم ، وتسجيل قرى عديدة باسمهم بالرغم من جواز ذلك في القوانين العثمانية ، إلا أن السلطات العثمانية كانت قد سعت إلى كسب دعم ونفوذ الشيوخ الأكراد لضمان ولائهم للسلطان العثماني .

ويذكر لنا المؤرخ الفرنسي - نيكيتين أيضاً في هذا الصدد "إن معظم الموظفين العثمانيون لم يتعدوا في مفاجئة الأكراد لكونهم مختلفين عن دفع الضرائب وغير مهتمين بالأوضاع العامة لهم، وبما يعلموه من أعمال عسكرية " وفي نفس الصدد يذكر أيضاً "إن أحد رؤساء العشائر الكردية كان قد أرسل بر رسالة إلى واي الموصى يقول فيها، كان لي شرف مشاركتي الحرب ضد الاعداء، ومع ذلك يطالعنا محصل الضرائب بدفعها الان، وأمل إن لا تستوفي السلطات العثمانية الضرائب من الفلاحين الأكراد، وارغب إن توافقون على هذا الطلب "^(٢).

ويلاحظ من خلال هذه الرسالة أن مشاركة الأكراد وتجنيدهم مع القوات العثمانية في محاربة أعدائها لم يعفيهم من دفع الضرائب للسلطات العثمانية بل زادت معناتهم من جراء التجنيد من جهة ودفع الضرائب من جهة أخرى.

وقد عمدت السلطات العثمانية إلى استغلال الأكراد ومناطقهم من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم وهذا المسألة ليست بجديدة أو متعلقة بفترة الدراسة بل أنه يرجع إلى حقب تاريخية قديمة ، فمن خلال قراءة كتاب (الشرف نامه) للبدليسي يتضح لنا ما قام به السلطان العثماني سليم الأول عندما طلب من البدليسي أن يتشاور مع الإمارات الكردية بهدف كسب تأييدهم للدولة العثمانية بمقابل الحفاظ على

(١) شاميلوف ، أ ، حول مسألة الاقطاع بين الكرد ، ترجمة : كمال مظهر أحمد ، ط ٢ ، مطبعة الحوادث ، بغداد، ١٩٨٤ م ، ص ٦٦ . وسيشار له لاحقاً : شاميلوف : حول مسألة الاقطاع .

(٢) نيكيتين، باسيل، الأكراد دراسة سیولوجیة تاریخیة، تقدیم: لویس سینیون، ترجمة: نوری الطالباني، دار الساقی، لبنان، ٢٠٠١ م، ص ٢٣٠ . وسيشار له لاحقاً: نيكيتين، الأكراد.

الإمارات الكردية والحصول على العديد من المكاسب الأخرى كل ذلك مقابل تجنيد الأكراد لرجالهم في صفوف القوات العثمانية ، واستحدث السياسة العثمانية على هذا الحال إلى فترة دراستنا عندما قام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بتشكيل (الفرسان الحميديه)^(١).

وقد طلب السلطان عبد الحميد الثاني من زعماء العشائر الكردية القدوم إلى مقره في استانبول فذهب بعض الزعماء الأكراد بينما رفض القسم الآخر منهم، وقد استقبلهم السلطان عبد الحميد الثاني بنفسه في مقر إقامته في استانبول وأعطاهم الوعود بتطبيق الإصلاحات العثمانية في مناطقهم ، وقدرهم حق تقدير لدرجة أطلق عليه البعض من زعماء الأكراد —(أبو الأكراد)، وقد هدف السلطان من خلال ذلك إلى تجنيدهم وتشكيل قوات عسكرية منهم وتنمية سلطته على مختلف العشائر الكردية بهدف محاربة مراكز القوى العشائرية ووضع اليد على الاقطاعين الأكراد ودعم التحالف معهم^(٢).

وقد أولت السلطات العثمانية في استانبول الاهتمام الكافي برؤساء العشائر الكردية خلال مدة بقائهم في ضيافة السلطان عبد الحميد الثاني في استانبول والتي قاربت الأربعة أسابيع، وقد منحهم السلطان العديد من الأوسمة والهدايا الثمينة ، وقد وعد رؤساء العشائر الكردية السلطان عبد الحميد بالانخراط بفرسانه، وبالفعل تم تشكيل الفرسان الحميديه في سنة ١٨٩١ م، وكان يتوجب على كل عشيرة كردية عندما توافق في الإنداج في الحميديه أن تقدم فارس واحد من كل عائلة فيها مع حصان وسلاح^(٣).

وقد أظهر السلطان عبد الحميد الثاني اهتمامه الكبير بفرسان الحميديه، وقد أشار السلطان في مذكراته في موضوع الأفواج الكردية وموقف الصحافة الغربية منها فقال "عندما تم تشكيل الأفواج الكردية، فإن العديد من الصحف الغربية قامت بتوجيه العديد من الملاحظات عليها، متقدمة أنه وبعد تأسيس الأفواج الكردية فإن الأكراد أكثروا من أعمالهم القاسية ضد الشعب الارمني" ، وفي نفس الصدد نجد السلطان عبد الحميد يدافع عن الأكراد بقوله "من الواضح أن هذه الصحف تبحث أشياء تكتب عنها مع عدم مراعاتها الدقة وتقضي الحقيقة عند نقلها للأخبار، فالصحف الغربية تكتب عن الأكراد على وفق ما يراه الأرمن فقط"^(٤).

(١) الفرسان الحميديه: وهي القوة التي قام بتشكيلها السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٨٩١ م وكانت من الأكراد، وسميت بالحميديه نسبة للسلطان عبد الحميد الثاني، وقد شكلت هذه القوة على غرار الروس، حيث كان الروس قد شكلوا قوة من الأكراد الساكنين فيما ما وراء القفقاس حيث شكلوا فرقتين من الأكراد تحت قيادة عقيد روسي اسمه لوريس ميليكوف وقد عرفت القوة التي شكلها الروس (بالقوازق) وذلك في عام ١٨٧٨ م. ينظر: برونسن، مارتن فان، المجتمع الكردي (العرق، القومية، مشاكل اللجوء)، ترجمة: صدقى عز الدين، دهوك، ١٩٨٨م، ص ٢٥ . وسيشار له لاحقاً: برونسن، المجتمع الكردي.

(٢) أحمد ، كورستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ص ٨٧ .

(١) سوجادى، علاء الدين ، شوره شه كانى كورد وكوماري عراق ، به غدا ، ١٩٥٩ م ، بب ١٢١ . وسيشار له لاحقاً : سوجادى ، شوره شه كانى كورد .

(٢) السلطان عبد الحميد ، مذكريات السلطان عبد الحميد ، ص ٣٢

وتأكد العديد من المصادر التاريخية بأن أعمال التخريبية للأفواج الحميدية كانت قد دفعت العديد من العشائر الكردية في ولاية الموصل إلى رفض الانضمام للأفواج الحميدية، وقد أدت تلك التصرفات السلبية للأفواج إلى تحقيق أهداف أخرى عن تلك التي ارادتها السلطات العثمانية من تشكيلها للأفواج الكردية، فقد أدت إلى ترك العديد من الآثار السيئة على الأكراد ولاسيما أكراد ولاية الموصل من ازدياد التبعية لزعماء عشائرهم وانتشار حالات الانتقام والعداء بين بعض العشائر الكردية إضافة إلى توسيع صلاحيات زعماء العشائر الكردية في ولاية الموصل بحيث أن الكثير منهم كانوا قد شكلوا دولة لهم داخل الدولة العثمانية^(٣).

(٣) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٦٩.

الفصل الرابع

الأوضاع الاجتماعية للأكراد في ولاية الموصل

- أولاً : التركيبة الاجتماعية للأكراد .
- ثانياً : عشائر الأكراد وقرائهم .
- ثالثاً: الطوائف الدينية:
 - ١- المسلمين ٢- الطرق الصوفية ٣- اليزيدية ٤- اليهود ٥- المسيحية
 - رابعاً : طبيعة المجتمع الكردي (العادات والتقاليد ،الازياء واللباس التقليدي الكردي) .
 - خامساً : سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر الكردية .

أولاً : التركيبة الاجتماعية للأكراد:

١ - الأسرة الكردية: تعد الأسرة الكردية إحدى القواعد الرئيسية للمجتمعات الكردية، وهي بمثابة حلقة اجتماعية يكون في رئاستها رب الأسرة وزوجته^(١)، ويرجع بروز الأسرة الكردية في المناطق الكردية في ولاية الموصل إلى تأثير الجانب الاقتصادي بالدرجة الأساس فالأسر الكردية بطبيعتها أما تمارس الرعي أو الزراعة، أو تمارس الاثنين معاً، وللحائلة الكردية مظهرها وشكلها الديني الخاص بها، وذلك قبل مظهرها الاقتصادي والاجتماعي وهذا الأمر يؤثر بطبيعته على الشباب الأكراد قبل زواجهم، فمعظمهم كانوا يتزوجون في عمر مبكر، ويعد ذلك أحد الاسباب التي جعلت من المجتمعات الكردية أكثر تماسكاً^(٢).

وقد كان رب العائلة الكردية يتمتع بسلطة قوية على عائلته، ولا يترسّخ سلطته لعائلته مكانته الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعاليم الإسلام الدينية بالدرجة الأساس، وقد كانت العلاقة بين أعضاء العائلة الكردية تقوم على أساس السنّ فهو العنصر- الأساسي الذي يحدد شكلها وعنوانها، فالبنت في المجتمع الكردي كانت تحت تصرف سلطة أبيها، فكان يتصرف كوكيل عنها في أمور ومسائل الزواج أيضاً، ويجب عليها أن تطلب رأي أبيها وأن لم يوافق فإن الزوج لا يتم^(٣).

وللمرأة في المجتمع الكردي مكانة كبيرة في الحياة الاجتماعية فيه، فهي المسؤولة عن إدارة الشؤون البيتية من تربية للأطفال وتحضير للطعام والاهتمام بزوجها فضلاً عن قيامها بالعديد من أعمال الأخرى كنقلها للمياه مثلاً من بئر قريتها إلى بيتها، ومشاركة زوجها أحياناً في بعض أعماله البسيطة ولا سيما أن كانت أعمال نسيجية^(٤)، وقد جاء في وصف الرحالة البريطاني (كلوديوس جيمس) في عام ١٨٢٠م عن المرأة

(١) شريف ، عبد السلام طاهر ، المجتمع الكردي ، ط١ ، مطبعة دار العراق ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ٩٠ .
وسيشار له لاحقاً : شريف ، المجتمع الكردي .

(٢) خصباك ، شاكر ، الأكراد دراسة جغرافية اثنوغرافية ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٢م ، ص ٤٥٤ .
وسيشار له لاحقاً : خصباك ، الأكراد .

(٣) الجاوشي ، هادي رشيد ، الحياة الاجتماعية في كوردستان ، ط١ ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٧٠م ، ص ٣٩ .
وسيشار له لاحقاً : الجاوشي ، الحياة الاجتماعية .

(٤) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ١٨٤ .

الكردية، إن النساء الكرديات كن يتمتعن باحترام وتقدير كبير فأوضاعهن في العراق أفضل بكثير من أوضاعهن في إيران وتركيا^(١).

وقد نقل لنا الرحالة الامريكي (جوستن بيركنس) في رحلته للمناطق الكردية في ولاية الموصل في عام ١٨٩٤ وصفه عن الأسرة الكردية، متحدثاً بأنها مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، ورب أسرتها يتسم بقوه شخصيته وصلابته، أما زوجته فتتسم بقوتها، وكيف أن المرأة الكردية تقوم بحمل طفلها على ظهرها، وهي تنظر إلى بقية أطفالها وهم يسيرون معها^(٢).

٢- العشيرة الكردية : تعتبر الأنظمة القبلية من أبرز الأنظمة الاجتماعية التي كانت تسري في المجتمعات الكردية القائمة على الاسس العشائرية وغير العشائرية، حيث ينتمي إلى العشائرية الرعاة الرحل بينما ينتمي إلى غير العشائرية الفلاحين المستقررين، وقد وصف العديد من المؤرخين الحياة القبلية للأكراد وجاء في وصفهم أن لكل قبيلة كردية أفراد مقاتلون ، فضلاً عن قمعها بسياسة خاصة بها إضافةً إلى سيطرتها على أغلب المناطق القروية المجاورة لها عن طريق سلطتها الاجتماعية في تلك المناطق، وقد كانت القبيلة الكردية في كثير من الأحيان ما تسيطر على الفلاحين الذين كانوا يفترضون لتنظيم قبلي يجمعهم^(٣) ، وترتکز العشيرة الكردية في أساسها على النسب المشتركة من جهة وعلى المشاركة في الموقع من جهة أخرى، فهي تتشكل من تكتل عدد من الجماعات النسبية التي تكون تحت قيادة عشائرية واحدة، وتتوزع العديد من المهام والواجبات بين أفراد العشائر الكردية، فالبعض منهم يعمل في حماية العشيرة كمقاتل والبعض الآخر تكمن مهمته في الزراعة وتربية الأغنام^(٤)، ونتيجةً لذلك فقد كانت الأوضاع الاجتماعية للأكراد تتسم بالعديد من الخصائص منها^(٥):

- ١- الانقسام الطبقي والاجتماعي للأكراد، أصحاب المهن والحرف وال فلاحين والمزارعين.
- ٢- خضوع الأكراد تحت قيادة رؤسائهم وزعمائهم العشائريين خضوعاً تاماً.

(١) ريج ، كلوديوس جيمس ، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠ م ، ترجمة : بهاء الدين نوري، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ م ، ص ١٠٤ . وسيشار له لاحقاً : ريج ، رحلة ريج في العراق .

(٢) الجميل ، سيار ، رحلة جوستن بيركنس عبر شمال العراق عام ١٨٩٤ م ، مجلة المورد ، العدد الرابع ، ١٩٨٩ م ، ص ١٧٨ .

(٣) الوائلي ، اكراد العراق ، ص ٨٢ .

(٤) خصباتك ، الاكراد ، ص ٤٣٦ .

(٥) جياروك ، معروف ، القضية الكردية ، ط١ ، د . ن ، بغداد ، ١٩٣٩ م ، ص ٤٨ . وسيشار له لاحقاً : جياروك ، القضية الكردية .

وقد كان للأكراد العديد من الأنظمة الاجتماعية منها^(٤):

١- عشيرة تخضع لسلطة (الاغا)^(٥)، وترجع إلى نسب واحد وتكون متفرعة إلى عدة فروع كعشيرة السوراجي.

٢- عشيرة تخضع لحكم رجال الدين كالشيخ أو السيد حيث تشتت السلطات الدينية مع الروحية كعشيرة البرزنجين.

٣- عشيرة تخضع لحكم وسلطة زعيم ذي نفوذ اقطاعي يتحكم بها وبمصادر ثروتها كعشيرة الجاف . وكان رئيس العشيرة الكردية يتولى السلطة على عشيرته بطرق عدة منها^(٦):

١- بالوارثة من الآباء والإخوة.

٢- بالاختيار عن طريق أفراد عشيرته.

٣- بأمر من الحكومة بتنصيبه زعيماً للعشيرة.

وكان هناك العديد من الصفات التي يجب إن يتحلى بها زعيم العشيرة منها^(٧):

١- إن يكون ذا نسب رفيع أو صفة دينية.

٢- إن يكون ذا شخصية قوية له من الذكاء والمعرفة والدين والكرم الشيء الكثير.

٣- إن تكون له السلطة المطلقة في إدارة شؤون الداخلية والخارجية لعشيرته.

٤- إن يكون من أصحاب القوة والجاه بحيث يتمكن من فرض نفسه زعيماً على عشيرته.

وقد كانت العشيرة الكردية تنقسم إلى عدة أشكال في تنظيمها المحلي:

١- العشائر الكردية الرحالة: إن هناك العديد من العوامل التي قد جعلت من بعض العشائر الكردية مترحة من مكان لأخر، وقد كانت هناك العديد من الاسباب التي دفعت تلك العشائر للرحالة،

(٤) المائي ، الأكراد في بهدينان ، ص ٢١٦ .

(٥) الاغا : وهي كلمة من أصول تركية وكانت بمثابة لقب شرفي يستخدم عند الشعوب التركية والكردية والفارسية ، وكان يطلق على ذوي الاملاك والاعيان . ينظر : رفيق ، أحمد ، اغا البنات ، ترجمة : سامية محمد جلال ، ط ١ ، المركز القومي للترجمة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٩ م ، ص ٦ . وسيشار له لاحقاً : رفيق ، اغا البنات .

(٦) قاسملو ، كوردستان والأكراد ، ص ١٢٥ .

(٧) خصباك ، شاكر ، مميزات الحياة القبلية الكردية ، ط ١ ، د ، ن ، بغداد ، ١٩٦٠ م ، ص ١ . وسيشار له لاحقاً : خصباك ، مميزات الحياة القبلية الكردية .

فمنها طبيعة الأراضي الكردية وجغرافيتها، التي كلما ندرت بها موارد الحياة تنقلوا إلى أراضي أخرى سعياً في الحصول على موارد العيش، إضافة إلى انعدام الأمان نتيجة للصراعات القبلية الكردية فيما بينها، وعدم قدرة إنتاج الأرضي على سد احتياجات بعض القبائل الكردية مما دفعها للترحال^(١).

٢- العشائر الكردية شبه الرحالة: إن هذه العشائر الكردية ليست ثابتة بشكل مستمر، إلا أنها تعيش في بيوت مستقرة مبنية من الطين والجسر ويكون القش سقفها الأساسي، وأفراد هذه العشائر يزاولون الزراعة بشكل رئيسي- إضافة إلى تربيتهم للأغنام يضاف إلى عملهم في بعض الصناعات الغذائية كصناعة الحليب والقىمير والجبن^(٢).

٣- العشائر الكردية المستقرة: إن معظم أفراد العشائر الكردية المستقرة كانت تتسم بكون عملها الأساسي زراعة الأرضي، وقد أمتنهن الأكراد الزراعة منذ القدم كغيرهم من الأقوام الأخرى^(٣)، وقد كانوا في بيوت ثابتة ومستقرة، وقد كانت هناك فروق كبيرة بين العشائر الكردية ونظام عيشها فبعضها كان يسكن في بيوت ثابتة وبعضها الآخر في الخيام^(٤).

ثانياً: عشائر الأكراد وقراهم:

إن العشيرة هي الحلقة الاجتماعية الأكبر في المجتمعات الكردية، وتنصهر بها كل أقسامها المشكّلة لها، وخاصةً إذ ما كانت تحت رئاسة زعيم ذي هيبة يفرض قوته عليهم، وقد كان هناك تباين واضح في أصل تسمية العشائر الكردية من موقع آخر، فالبعض من تلك العشائر كانت يعرف بأسماء أماكن تواجدها الجغرافية، وبعضها بأسماء مؤسسي عشائرهم، وقد كانت مناطق تواجد العشائر الكردية تختلف لعوامل عدة تتعلق منها بظروف العشيرة التي قد تتشتت وتتفسخ أحياناً نتيجة لظروف سيئة حلّت بهم كمرض أو معركة أو جوع، وهناك أيضاً بعض العشائر الكردية تكبر وتتوسّع في المقابل بسبب شجاعة وسلطة رؤسائها^(٤).

(١) الوائلي، اكراد العراق، ص ٩٤ .

(٢) زكي، خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان، ص ٣٩٥ .

(٣) يقول هادي رشيد الجاوشي (لقد مارس الأكراد الزراعة قبل غيرهم من الشعوب ، وقد انتقل الأكراد منذ الآلاف السنين من الأدوار البدائية إلى الاستيطان ، وقد ثبت ذلك من خلال الآثار والتحريات التي جرت في المناطق الكردية). ينظر: الجاوشي، الحياة الاجتماعية في كوردستان، ص ١٠٩ .

(٤) خصباتك ، العراق الشمالي ، ص ١٧ .

(٤) بوا ، توamas ، تاريخ الأكراد ، ترجمة : محمد تيسير ميرخان ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠١ م ، ص ٤٨ . وسيشار له لاحقاً : بوا ، تاريخ الأكراد .

وتتجدر الإشارة بأن معظم الأكراد لا يضعون اختلاف بين تسمية "العشيرة^(١)"، والقبيلة^(٢)، إلا أن تسمية العشيرة هي الأكثر شيوعاً، والعامل الرئيس الذي يربط أفراد العشائر الكردية هو عامل الأرض الطاغي على عامل الدم عند الأكراد، وتبعاً لذلك فإن الأكراد لا يعرفون سوى اسم الاب والجد ثم القرية ثم اسم العشيرة، وما عدا ذلك لا يولون له أي اهتمام^(٣)، أما بالنسبة إلى تكوين العشيرة الكردية فقد أشار إليها العديد من المؤرخين ومنهم المؤرخ الفرنسي توماس بوا، فقد أشار إلى إن للعشيرة الكردية تتألف من عدة أصناف وهي^(٤):

- ١ - صنف النبلاء: وتألف من أسر اغوات ورؤساء العشائر.
 - ٢ - صنف حراس رئيس العشيرة: وكانوا يكلفون بواجبات عديدة من قبل زعيم العشيرة، وكانوا يحملون الأسلحة بشكل دائم.
 - ٣ - صنف الشيوخ الروحانيون: وهم رجال الدين الأكراد.
 - ٤ - صنف عامة العشيرة: وهم المسؤولون عن تأدية أعمال والخدمات بالعشيرة.
- وقد كانت العشائر الكردية في معظم مناطق ولاية الموصل مستقرة في مناطقها الخاصة بها في المدن والارياف وتمارس فيها زراعتها للأراضي ورعايتها للمواشي، وقد كانت تحت إرادة وتصريف زعمائها من الاغوات والبقوات^(٥).

وكان هناك العديد من العشائر الكردية في سناجق وأقضية ولاية الموصل ففي الأقضية التابعة إلى سنجق الموصل كانت أهم عشائرها وقرابها كالتالي:

(١) العشيرة : وهي تتألف من عدد غير قليل من الأفراد يرجعون بالأصل إلى بطن واحدة وإن كانوا يؤلفون اخذاً كثيرة بحسب نظام العشائر . ينظر : فرعون ، فريق مزهر ، القضاء العشائري ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٤١م ، ص ٣٦ . وسيشار له لاحقاً : فرعون ، القضاء العشائري .

(٢) القبيلة : وهي تتألف من عدة عشائر وتنتمي جميعها إلى جد واحد . ينظر : لوريمير ، دليل الخليج ، ص ٦٧٨ .

(٣) شريف ، عبد الستار طاهر ، المجتمع الكردي دراسة اجتماعية ثقافية سياسية ، ط١ ، جمعية الثقافة الكردية ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ٣٢ . وسيشار له لاحقاً : شريف ، المجتمع الكردي .

(٤) بوا ، تاريخ الأكراد، ص ٥٣ .

(٥) العباسى ، إمارة بهدينان ، ص ١٩٦ .

- ١ - عشيرة برواري: وبلغ تعدادهم حوالي ستمائة أسرة وهم ليسوا من العشائر المستقرة^(١)، وكانوا يسكنون في قضاء العمادية ، ولهم تسميات فالذين يستقرون في شمال القضاء يعرفون بـ (برواري زوري) ومن أهم قراهم (قمري، بنافي، طرواذشي، ديريتشي، ومائي، واوره) وإلى الجنوب من القضاء بـ(برواري زيري) ومن أهم قراهم (جمانكي، اسبيندار، وسليا، وبراش)^(٢).
- ٢ - عشيرة المليفاني: وهي من أهم العشائر المنتشرة في قضاء زاخو وكانت تتألف من قسمين، القسم الأول منها يعرف بددباد ومن أشهر قراها (كوليا، هاجيا، بيزني، كريشن) وأما القسم الثاني من العشيرة فيعرف بسينا ومن أشهر قراها (بافيان، مال هسن، وارمشت، ومقبلي، وقصر طيب ، وباتيل، وسه ره كاني) ومن أهم قرى النصارى ضمن العشيرة (ديربون، صوريا، قرولا، هورسك)^(٣).
- ٣ - عشيرة نiroه : تتألف من ثمانمائة أسرة وهي من العشائر المستقرة^(٤)، وقد جاءت تسميتها من اسم منطقتها التي سكنتها والواقعة في الجهة الشمالية الشرقية من قضاء العمادية، ومن أبرز قراها (سرقي، نiroه، دوتازه ، بيبو) وغيرها، وقد كانت أوضاع هذه العشيرة متدهورة ومتواضعة بشكل كبير، فيصف لنا (صديق الدملوجي) من خلال مشاهدته لتلك العشيرة أوضاعها المأساوية التي كانوا يعانون منها من حيث الفقر والجوع والعطش المتنشر بين أفراد العشيرة ، وما كانوا يتعرضون له من الاهانة والاذلال من قبل السلطات العثمانية^(٥).
- ٤ - عشيرة الريكان : وبلغ تعدادهم ما يقارب ثمانمائة أسرة وهي أيضاً كانت مستقرة، ويسكنون إلى الشرق من قضاء العمادية، ومن أبرز قراها (جمى جى، ميزى، وه رخه ل، هومى، وافكى)^(٦).

- (١) سايكس ، مارك ، القبائل الكردية في الامبراطورية العثمانية ، ترجمة : خليل علي مراد ، تقديم ومراجعة : عبد الفتاح البوتاني ، ط١ ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، كلية الآداب – جامعة دهوك ، ٢٠٠٧ م ، ص ٤٢ . وسيشار له لاحقاً : سايكس ، القبائل الكردية .
- (٢) العزاوي ، عباس ، عشائر العراق الكردية ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٧ م ، ص ١٩٠ . وسيشار له لاحقاً : العزاوي ، عشائر العراق الكردية .
- (٣) السندي ، خالد محمد شريف ، زاخو وامارة سنديان ، ط١ ، مطبعة المصري ، بغداد ، ٢٠٠٥ م ، ص ٤٤ . وسيشار له لاحقاً : السندي ، زاخو وامارة سنديان .
- (٤) سايكس، القبائل الكردية.
- (٥) الدملوجي، إمارة بهدينان، ص ٤٨ .
- (٦) العزاوي ، عباس ، العمادية في مختلف العصور ، ط١ ، مطبعة وزارة الثقافة، اربيل ، ١٩٩٨ م ، ص ٨١ . وسيشار له لاحقاً: العزاوي، العمادية .

- ٥ - عشيرة الكلي : ويبلغ تعدادها ما يقارب ثلاثون أسرة ، تقطن هذه العشيرة إلى الشمال من قضاء زاخو، ومن أشهر قراها (باطوفة ، كشان ، وزريزه ...) ^(٣).
- ٦ - عشيرة سندي: وتألف من الف وخمسمائة أسرة وتقطن إلى الغرب من عشيرة الكلي، وتعد إحدى أقدم العشائر الكردية، ومن أشهر قراها (كندك، ودخلوك، قسروك، بوصلي، ودركار، هوزان، سرسيلافك ، افكتنى، عجم) ^(٤).
- ٧ - عشيرة ارتاوي: وقد وصفت هذه القبيلة من قبل السياسي البريطاني (مارك سايكس) في كتابه (القبائل الكردية)، بأنها إحدى حلقات الربط بين أكراد العراق وببلاد أرمينيا، ومن أهم فروعها (مام رش ٢٠٠ أسرة ، بيروز ٦٠ أسرة، ومامد ٢٠٠ أسرة ، ومام كور من ٤٠٠ أسرة وشرفان من ٣٠٠٠ أسرة ، وهاجان من ١٥٠٠ أسرة)، وكانوا يملكون الآلاف من الماشي إلا أنهم لا يدفعون أية ضرائب للسلطات العثمانية ^(٥).
- ٨-عشيرة دو سكي : وهي إحدى أهم العشائر الكردية، وقد ذكرت في السالنامة العثمانية الخاصة بولاية الموصل لعام ١٨٩٤ م ^(٦)، وكان مقر تواجدها في قضاء دهوك ، ويبلغ عددها ما يقارب خمسمائة أسرة ، وتشتهر هذه العشيرة بعملها في الزراعة وتربية الماشي وصناعة الفحم ، وعرف ابنائها بحسن السلوك والشجاعة ^(٧).
- ٩ - عشيرة سورجي: وتألف من ثلاثة آلاف أسرة منهم الرحل ومنهم المستقر في قضاء عقرة ويمتهنون عمل الزراعة بشكل رئيس، ويستقر بعضهم في قضاء راوندوز، ومن أبرز قراهم (حرير، يوسف كاسكي، مام سال، وكلو ...) ^(٨).

(٣) السندي، زاخو وإمارة سنديان، ص ٤٣ .

(٤) المائي، الأكراد في بهدينان ، ص ٥٤ .

(٥) سايكس ، القبائل الكردية ، ص ٥٠ .

(٦) سالنامة ولية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م ، ص ٢٨٥ .

(٧) سايكس ، المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(٨) خورشيد ، فؤاد حمه ، العشائر الكردية ، ط ١ ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٩ م ، ص ١٢٨ . وسيشار له لاحقاً : خورشيد ، العشائر الكردية .

١٠ - عشيرة بارزان: وتألف من سبعمئة وخمسون أسرة، وعرف أفرادها بقدراتهم الحربية، تسكن هذه العشيرة إلى الشمال من الزاب الأعلى^(٤)، حيث اشتهر أفرادها بزراعة الكروم والحب والرز ومن أشهر فروعها (شيروان، دولمر، وبروز، ومزوري بالا.....)^(٥).

١١ - عشيرة هري: وتألف هذه العشيرة من ثلاثة الآلاف أسرة، وتسكن في العديد من المناطق بين بلاد فارس والموصل، ومن أبرز قراها (حاجي، زيرهاتي، مه ندان)، وقد امتازت بقوة مقاتليها وشراستهم، وقد كانت السلطات العثمانية تجد صعوبة كبيرة في أحد الرسوم منهم^(٦).

١٢ - عشيرة الزيبار: وهي إحدى العشائر الكردية القديمة^(٧)، تسكن في المناطق الواقعة بين قضاء عقرة والزاب الأعلى، وهي تتألف من ما يقارب ألف أسرة وعدد قراها ما يقارب الثلاثون قرية، ومن أهم قراها (ميروز، كاني بوط، سيلكة، شيفي، وكوزي.....)^(٨).

يضاف إلى تلك العشائر كان هناك العديد من العشائر الكردية الأخرى في لواء الموصل والأقضية التابعة لها، وقد أكتفت الدراسة بأخذ نماذج من العشائر في كل من أقضية و سنانق الموصل السليمانية وكركوك.

أما أهم العشائر الكردية في قاطع سنانق السليمانية فكانت:

١ - عشيرة الجاف: وهي واحدة من كبريات العشائر الكردية وأكثرها انتشاراً، وكانت تتألف من ٦٨٥٠ بيتاً، وقد ورد اسمها في سالنامه الموصلي عام ١٨٩٤م^(٩)، وأفرادها كانوا إسلام شافعية، واصحاب خشونة وشجاعة، ومن أشهر فروعها (كمال يي، ميكائيلي، شاطري، طرخاني، روغزادي ...) ، ومن أشهر قراها (سركل، سماق، يله وش، فتاح عمر، توران، كوجك توران، منصور الكان ...)^(١٠).

٢ - عشيرة الهماؤند : وهي إحدى أشهر العشائر الكردية التي سكنت قضاء بازيان في سنانق السليمانية، وكانوا لا يؤدون الضرائب للسلطات العثمانية، وقد اشتهروا بالشجاعة والبسالة، ومن أشهر فروعها

(٤) الزاب الأعلى : وهو ثانى روافد نهر دجلة ، وينبع من بحيرة وان في تركيا ، ويسيطر في محافظتي هكاري ووان التركيتين وذلك قبل دخوله إلى محافظة دهوك الحالية في إقليم كردستان العراق ، حيث يشكل هذا النهر جدار طبيعياً بين محافظتي نينوى واربيل الحاليتين. ينظر: فرنسيس، بشير يوسف ، موسوعة المدن والمواقع في العراق، تقديم: الاب البرير ابونا ، ج ٢ ، د.ن ، لندن ، ٢٠١٧ م ، ص ٩٨ . وسيشار له لاحقاً : فرنسيس، موسوعة المدن والمواقع في العراق.

(٥) العباسى، إمارة بهدينان ، ص ٢٠٣ .

(٦) العزاوى ، عشائر العراق الكردية ، ١٩٦ .

(٧) المائي ، الاكراد في بهدينان ، ص ٥٤ .

(٨) سايكس ، القبائل الكردية ، ص ٣٩ .

(٩) سالنامه ولية الموصل ، لعام ١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م ، ص ٢٩٣ .

(١٠) العزاوى ، عشائر العراق الكردية ، ص ٦٧ .

(ومه ون، كاويس، بكرزادة، خودة، صالح ريحان...)، وقد أنتفضت هذه العشيرة على السلطات العثمانية في عام ١٩٠٨م بعد مقتل أحد الزعماء الأكراد، فنزحت إلى إيران ومكثت فيها إلى عام ١٩١٠م، عندما سمح لها السلطات العثمانية بالرجوع إلى موطنهم في السليمانية ومن دون عقابهم أو مساءلة^(٥).

٣- الكلالية: وهي إحدى العشائر العرقية التي سكنت في سهل شهرزور في السليمانية في منطقة تعرف باسمها وادي الكلال، وتسميتهم ناشئة من المكان الذي كانوا يعيشون فيه، ومن أشهر رؤسائها مارف أغأ، وقد عاشوا مع عشيرة الجاف لفترات تاريخية طويلة، وهم ليسوا من الجاف، إلا أن طول الاقامة معهم جعلهم يعرفون أنفسهم من الجاف، وكان تعدادهم يصل إلى ما يقارب الف وخمسمائة شخص^(٦).

٤- عشيرة كشكي: وجاء في أصلها كما يذكر (عباس العزاوي) "بأنها ترجع في الحقيقة إلى عشيرة الكلالية إلا أنها معدودة بين عشائر الجاف"، ومن أشهر فروعها (كلكه وندى، قته وبى، شيخ حسنى، ميره وندى)^(٧).

٥- عشيرة اكوه: وهي إحدى العشائر الكردية التي تتواجد في قضاء رانية في سنجق السليمانية، وهي من العشائر المعروفة بقدراتها القتالية الجيدة، ومن أشهر فروعها (مندره را، باش أغايچي)، ويصل تعدادهم إلى ما يقارب الف شخص^(٨).

٦- عشيرة هاورامان: وهي إحدى العشائر الكردية القاطنة على الحدود العراقية - الإيرانية، ومتاز بقوه وبسالة أفرادها، وتقسم هذه العشيرة إلى قسمين^(٩):

أ- هاورامان لهون: ومنها من يكون تابع للعراق، ومنها تابع لإيران، وقرها التابعة للعراق هي (سوسه كان، خار كيلان، دره نقى، بياره، بنجودره، هانه وند).

ب- هاورامان تخت: وت تكون من القرى العديدة التابعة إلى إيران.

(٥) الروضان، عبد عون، موسوعة عشائر العراق، ج ٢، ط ٢، دار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢م، ص ٤٦٥ . وسيشار له لاحقاً : الروضان، موسوعة عشائر العراق .

(٦) العزاوى، عشائر العراق الكردية ، ص ٩٩.

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

(٨) خورشيد ، العشائر الكردية ، ص ١٠٢ .

(٩) باشا ، خورشيد ، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران ، ترجمة : مصطفى زهران ، ط ١ ، المركز القومي للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ . ٢٧٨ . وسيشار له لاحقاً : باشا ، رحلة الحدود .

ومن أهم العشائر الكردية المنتشرة في قاطع سنجق كركوك:

- ١ - الداودية: يبلغ تعداد هذه العشيرة ما يقارب الأربعة الاف أسرة ، وهم شبه رحل، عشيرة مهتمة بأمور الحرب والأسلحة، تسكن على ضفاف الزاب الاسفل^(١)، أفرادها سباحون ماهرون ، فرسانها قليلو البراعة^(٢).
- ٢ - ذره ئي: يبلغ تعدادها حوالي الخمسة الاف أسرة، عشيرة كبيرة قسم منهم رحل وقسم آخر من المزارعين المستقررين، وقد جاء ذكرها عند الحيدري في كتاب المجد بقوله " وهي كثيرة جدا ، ذات أقدام، ولهم المخالطة التامة مع طيء، يتكلمون بالعربية، لا يفرقهم السامع من طيء، لسانآ وهيبة .."^(٣).
- ٣ - شيخ بزياني: يبلغ تعدادها ما يقارب أربعة الاف أسرة عظيمة مولعة بالحرب، عنيفة ومشاغبة ومثيرة للاضطرابات، فر سان عظاماء، أذكياء جداً، يعيشون في القرى شتاءً ويسكنون في خيام بالقرب من قراهم ربيعاً، وبعد الحصاد يتوجهون إلى الحدود الإيرانية مع قطعانهم ، كما أن ازيائهم كانت فارسية النمط ، وقد جاء ذكرها أيضاً عند البديليسي في الشرفنامة ، وعددها من عشائر الجزيرة، ولها أكثر من مئة وثلاثون قرية^(٤).
- ٤ - عشيرة شوان : وهي إحدى العشائر الكردية الكبيرة، وتقع مساكنها على الطريق الذي يربط بين كركوك - كوييسنجل ، ومن أهم فروعها (شوان كوشك، شوان سر خاصة) وقد اشتهروا بأنهم من أتباع الطرق الصوفية ، وأغلب معيشتهم كانت على تربية المواشي والزراعة^(٥).
- ٥ - عشيرة الدلو : ويسكنون في قضاء كفري وانحاء خانقين، وعددهم ما يقارب الخمسمائة بيت، وغالبيتهم جميراً أهل قرى، ومن أهم فروعهم (كجي، كاخور، سر قلعة، كهربيز، تلكه وني، كوه مدحت، جباره، عين فارس ، كاني برا ...)^(٦).

(١) الزاب الاسفل : وهو الرافد الثالث لنهر دجلة ، ينبع من شمال غرب ايران ، ويصب في نهر دجلة بعد مروره بمدينة التون كوبري ويعد من الموارد الرئيسية للمياه في مدينة كركوك . ينظر : فرنسيس ، موسوعة المدن والمواقع في العراق ، ص ١٠١ .

(٢) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ص ١٦٩ .

(٣) الحيدري ، ابراهيم فصيح البغدادي ، عنوان المجد ، ط١ ، دار الحكمـة ، بغداد ، ١٩٩٨ م ، ص ١٦٥ . وسيشار له لاحقاً : البغدادي، عنوان المجد .

(٤) البديليسي ، الشرفنامة ، ص ١٥٩ .

(٥) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ١٩٤ .

(٦) العزاوي ، عباس ، موسوعة عشائر العراق ، مج ١ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ م ، ١٧٢ . وسيشار له لاحقاً : العزاوي ، موسوعة عشائر العراق .

(٧) البديليسي ، الشرفنامة ، ص ٤٣١ .

(٨) الحيدري ، عنوان المجد ، ١٦٦ .

(٩) باشا ، رحلة الحدود ، ص ٢٩٢ .

٦ - عشيرة زنكنة: وهي إحدى العشائر الكردية الكبيرة التي جاء ذكرها في الشرفنامة للبدليسي، إلا أنه لم يخوض في تفاصيلها وأكتفى بذكر اسمها ولم يتعرض لأصلهم أو نسبهم^(٣)، أما الحيدري في عنوان المجد فقد أكتفى بقوله أنها قبيلة كبيرة ولم يزد على ذلك، ويقال أن أصلهم منبني أسد ويعدون من كبارها ولهذا عرفوا بذلك الاسم^(٤)، أما اليوم فهي إحدى العشائر الكردية ولا يختلفون عن الأكراد سواء بلغتهم أو لهجتهم أو عادتهم وتقاليدهم، وهم على المذهب السنوي، ومن أشهر قراهم (كاني عبيد، كويان أبو عامر، سرش، تبه علي، خضران، رحيم ورقه، شيخ لنكر، كراوي ..) ^(٥).

٧ - عشيرة الكاكائية : وهي إحدى العشائر الكردية القاطنة في ولاية الموصل التي لا يمتاز كثيراً عن بقية العشائر الكردية في ولاية الموصل ، واغلبهم كانوا في سنجق كركوك، على ضفاف نهر الزاب الكبير الواقع على الحدود العراقية الإيرانية ، وأصل تسميتها ترجع إلى كلمة (كاكة) الكردية ، ومعناها " الاخ " ، وقد ارتبطوا بشكل كبير بالطرق الصوفية وخاصة تلك التي ظهرت في القرن السابع الهجري^(٦) ، ومن أبرز معتقدات هذه العشيرة^(٧):

- النظافة : حيث يتوجب على كل واحد منهم أن يكون طاهرا .

- الخضوع لله : أي الابتعاد كليا عن التكبر والانانية .

- الاعتقاد: بعدم ذكر الشيطان بسوء وانتقال الروح ونسختها .

- الإيمان: بحياة ما بعد الموت .

وقد أشار إليها أيضاً طه الهاشمي بأنها خاضعة تحت نفوذ السادة البرزنজية ، وتعيش على المواشي والزراعة ، وعدد بيوتها يبلغ حوالي الف وخمسمائة بيت^(٨).

٨ - عشيرة بالاني : وهي إحدى العشائر الكردية القاطنة في ناحية (محنة اباد) التابعة إلى قضاء كفرني في سنجق كركوك ، وكان الارز من أكثر مزروعاتها ، ومذهبهم شافعي سنوي، ومن أشهر قراهم (شيخ بابا ، كنه سور ، ينبه باغ ، فدعم معروف ، علوش...).

(٥) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ١٨٠ .

(٦) العزاوي ، عباس ، الكاكائية في التاريخ ، ط١ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٤٩ م ، ص ١٧٠ . وسيشار له لاحقاً : العزاوي ، الكاكائية في التاريخ .

(٧) الهاشمي ، طه ، مفصل جغرافية العراق ، ط١ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٣٠ م ، ٤٤٢ . وسيشار له لاحقاً : الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق .

(٨) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ٢٠٥ .

٩ - عشيرة جباري : وهي من العشائر الكردية المنتشرة في أنحاء كركوك ، وهم من العشائر المعروفة وذات الصيت الكبير، ولهم المكانة الرفيعة في سنجق كركوك ، ولا يختلفون عن سائر العشائر الكردية في عاداتهم وتقاليدهم وسير حياتهم اليومية^(١).

١٠ - عشيرة ساله بي : وهي من العشائر الكردية الكبيرة، وتبلغ عدد قراها حوالي ثامنون قرية في سنجق كركوك وتشغل مساكنهم مساحات كبيرة بين كركوك وقضاء التون كوبري، وتنقسم هذه العشيرة إلى ثلاثة أقسام، أولها الشيوخ والاغوات وهم أصحاب الأراضي، وثانيها البيكارات وهم من أهم العائلات الكردية ذات النفوذ والسلطة القوية، واخيراً الفلاحين وهم من عامة الناس، ومن أهم فروعها (الاحمدي، الشريف، الدرويش، صالح ...) ^(٢).

وتتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي كانت قد أدت إلى نشوب القتال بين بعض العشائر الكردية ولأسباب عديدة، كانت في مقدمتها^(٣) :

١ - طبيعة الأراضي الكردية الجبلية الوعرة و محدودية الاراضي الزراعية التي كانت إحدى أسباب التصحر الدائم على الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة والرعى.

٢ - انشغال السلطات العثمانية في حروبها الخارجية ، وعدم توجيه اهتمامها للعشائر الكردية في توفير سبل العيش لهم ، بل أتبعت سياسة فرق تسد مع معظم العشائر الكردية وحسب مصلحتها العليا .

٣ - عدم قدرة السلطات العثمانية في السيطرة على سطوة الزعامات الكردية نظراً لصعوبة المواصلات ووعورتها.

٤ - شح مصادر المياه بل وانعدامها في بعض المناطق الكردية في ولاية الموصل، والتي كانت من إحدى أسباب التطاحن والتناحر بين العشائر الكردية، والانتقام الشخصي والأخذ بالثأر .

٥ - الإدارة العثمانية غير المستقرة في المناطق الكردية وتبدل ولاتها من حين لآخر، وسياسة ولاتها المتغيرة ، أدى كل ذلك إلى ترك الآثار السيئة على العشائر الكردية .

٦ - عدم قدرة السلطات العثمانية على معالجة آثار الوبئات والفيضانات التي تعرضت لها المناطق الكردية في ولاية الموصل ، والتي تركت بدورها آثار جسيمة على محاصيلها الزراعية ، مما أدى إلى جعل العشائر في حالة تناحر وتنافس مستمر من أجل السيطرة على المراعي والاراضي الصالحة للزراعة .

(١) الروضان ، موسوعة عشائر العراق ، ص ٤٧٠ .

(٢) توفيق ، عمر ابراهيم ، ساله بي والصالحي عشيرة واحدة ام عشيرة وقبيلة ، مجلة كركوك ، العدد ٣ ، كركوك ، ٢٠٠٨ م ، ص ١٦٨ .

(٣) خصباك ، مميزات الحياة القبلية الكوردية ، ص ٣٨٢ .

٧- السياسة العثمانية المتضاربة وغير المستقرة في تعاملها مع معظم العشائر الكردية في سنجق وأقضية ولالية الموصل .

ثالثاً: الطوائف الدينية

إن المناطق الكردية في ولاية الموصل كانت قد امتازت بكونها من أكثر المناطق تباعيًّا بطوائفه الدينية، حيث استوطن فيها الأكراد المسلمين مع النصارى واليهود واليزيدية وغيرهم لدرجة أطلقت على هذه المناطق الكردية (بحديقة الأديان)^(١) ومن أبرز تلك الطوائف :

١- المسلمين: إن الأكراد الذين أقاموا حياتهم على أساسين هما الأرض والدم كانوا قد تشعروا من العنصر الديني الذي برز الأكراد من خلاله بوضوح في حياتهم اليومية ، وقد كان الارتباط الروحي لغالبية الأكراد الموجودين في ولاية الموصل قبل ظهور الإسلام بالديانة الزرادشتية^(٢)، إلا أنه وبعد ظهور الإسلام وانتشاره دخل الأكراد فيه وكانتوا من أتباع المذهب السني فيه ، وقد كان الإسلام عند الأكراد واقع تحت سيادة ونفوذ العديد من الشيوخ الروحانيين، ونظراً لذلك فقد انتشرت العديد من الأمور الدخيلة على الإسلام كالشعائر والطقوس الغربية عند العديد من الجماعات الكردية المنتشرة في ولاية الموصل كجماعة أهل الحق الكردية^(٣)، وقد اعتنق غالبية الأكراد الإسلام منذ النصف الأول من القرن السابع الميلادي ، عندما قام المسلمون بفتح مدينة تكريت في سنة (٥٢٤-٦٣٧م) ومدن الموصل وكركوك وبقية المناطق الكردية في عام (٦٤٣-٥٢٤م)^(٤)، وقد كان أكثر الأكراد مسلمون وعلى المذهب السني فيه منذ بداية القرن العاشر الميلادي ، وقد دخلوا الإسلام بشكل طوعي، وكان لهم الدور الكبير في نشر الإسلام والدعوة إليه وظهر فيهم العديد من الفقهاء والمفسرون واصحاب الطرق

(١) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ١٤٩ .

(٢) زرادشت : ولد صاحب هذه الديانة في سنة ٦٦٠ق . م في اذريجان حيث نشر دعوته في بلاد فارس ولاقت رواجاً كبيراً حتى أصبحت الديانة الرسمية للدولة الاختمينية ومن ثم ديانة الدولة الساسانية وحتى الفتح الإسلامي ، وقد تمكنت هذه الديانة من المحافظة على نفسها لمدة قرنين من ظهورها بالرغم من حملة الاسكندر المقدوني على بلاد فارس ، وقد تبلورت فكرة هذه الديانة على أن الحياة هي صراع ما بين الخير والشر وما ساحات القتال ليست إلا قلب الانسان . : السلطان ، منى أحمد ، تاريخ الأكراد ، ط١ ، دار الأحمدى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص ١٢٦ . وسيشار له لاحقاً : السلطان ، تاريخ الأكراد .

(٣) أهل الحق : وهي إحدى الجماعات الكردية المنتشرة في سنجق كركوك وقضاء دهوك وفي مناطق اذريجان وايران ، وقد كانت لها العديد من الطقوس والمراسيم البعيدة عن الاسلام . : الغمراوي ، قصة الأكراد في شمال العراق ، ص ٥٩ .

(٤) بوا ، مع الأكراد ، ص ١٢٢ .

الصوفية ، وقد ضلت الاراضي الكردية في ولاية الموصل جزءاً من الخلافة الإسلامية منذ عام ٦٣٦ م وإلى دخولها إلى حكم السلطنة العثمانية في عام ١٢٥٨ م^(١) ، ويذكر منذر الموصلي في هذا الصدد "إن الأكراد يعتزون بالإسلام ويحترمون عادات وتقالييد الدين الإسلامي ويجدون فيه مصدر قوة لهم عن طريق ربطهم بمجتمع إسلامي عالمي ارتبطوا به عن طريق دخولهم الإسلام"^(٢).

٢- الطرق الصوفية: لقد كانت التكايا والزوايا تحمل على عاتقها مسؤولية التعليم في عموم المناطق الكردية ولا سيما في المناطق الكردية في ولاية الموصل ، حيث لم يكن هنالك أي مؤسسة أخرى تتمكن من القيام بمثل هكذا مسؤولية ، فقد كانت توجد في غالبية ألوية وأقضية وقرى المناطق الكردية موقعاً لغرض التعليم وغالباً ما يكون في الجوامع أو بجوارها ويكون عادةً من عدة غرف أو غرفة واحدة وتكون مشيدة من الحجارة في أغلب الأحيان، ويخصص أغلبها لغرض التعليم، وقد كانت الجوامع والمساجد تشكل الحلقة الثانية من مراحل التعليم عند الأكراد، فالحلقة الأولى كانت تتم في البيوت والكتاتيب ويتلقى من خلالها المتلقي للعلم القراءة والكتابة^(٣) ، وقد ظهرت العديد من المدارس الدينية المشهورة في المناطق الكردية كمدن أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك^(٤).

وقد لعبت تلك المدارس الدينية الدور الكبير في نشرـ العلم والمعرفة وتخريج منها العديد من رجالات الحركات الثقافية الكردية ، ومن أهم ما اتسمت به عملية التعليم في المناطق الكردية في ولاية الموصل هو الدور الذي قام به رجال الدين الصوفين في زواياهم الرئيسية والأخرى المتوزعة في كافة أنحاء المناطق الكردية في ولاية الموصل^(٥) ، فقد كان لشيخ الصوفية التأثير الكبير على الأكراد ويذكر(صديق الدملوجي) في هذا الجانب بأن العالم الكردي مهما وصل من المقدرة والمعرفة والثقافة فإنه لا يتمكن من أن يجمع الأكراد حوله أو يؤثر فيهم على قدر ما يستطيع رجل الدين أن يفعل ذلك، ولأجل ذلك نجح أصحاب الطرق الصوفية في نشر دعوتهم في عموم المناطق الكردية^(٦).

(١) زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكرستان ، ٤٩٢ .

(٢) الموصلي ، عرب وأكراد ، ص ٢٧١

(٣) أحمد ، زكي حسين ، اسهام علماء كردستان العراق في الثقافة الإسلامية ، ط١ ، دار ثاراس للطباعة والنشر والتوزيع ، اربيل ، ١٩٩٩ م ، ٢٢ . وسيشار له لاحقاً : أحمد ، اسهام علماء كردستان .

(٤) محمد ، محمود أحمد ، الحالة الثقافية في كردستان ، مجلة كاروان ، العدد (٣٥) ، ١٩٨٥ م ، ص ١٢٦ .

(٥) الدوسكي ، تحسين ابراهيم ، المدخل لدراسة الادب الكوردي ، ج ١ ، ط ١ ، د.ن ، ١٩٩٣ م ، ص ١١ . وسيشار له لاحقاً : الدوسكي، المدخل لدراسة الادب الكوردي .

(٦) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ٥٥ .

ومن أهم تلك المدارس الدينية التي ظهرت في المناطق الكردية في ولاية الموصل:

- ١- المدرسة المظفرية : وهي إحدى أشهر المدارس الدينية في مدينة أربيل، وقد درس فيها والد المؤرخ ابن خلكان وقد أستمر يدرس فيها إلى وفاته في عام (٦١٠ هـ - ١٢١٣ م)^(٣).
- ٢- المدرسة العقيلية: وتعتبر هذه المدرسة من أوائل المدارس التي تأسست في مدينة أربيل، وقد تولى فيه التدريس العديد من العلماء المشهورين من أبرزهم (الحضر بن نصر بن عقيل) المولود في أربيل في عام (٤٧٨ هـ - ١٠٨٥ م) وافتوفي عام (٥٦٧ هـ - ١١٧١ م)^(٤).
- ٣- مدرسة عبد الرحمن الكوردي: وهي من أبرز المدارس التي ظهرت في مدينة أربيل واشتهرت بكثرة طلابها، ويرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي^(١).
- ٤- مدرسة محمد الخال : وهي من أشهر المدارس الدينية التي كانت موجودة في مدينة السليمانية ، وقد انشأت خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني^(٢).
- ٥- مدرسة الملا عبدالله : وهي إحدى المدارس الدينية التي انشأت في مدينة السليمانية في خلال حكم السلطان عبد المجيد الأول في عام ١٨٦٠ م^(٣).
- ٦- مدرسة قوبان : وهي إحدى المدارس الدينية التي تأسست في القرن العاشر الميلادي مدينة العمادية في شمال العراق^(٤).
- ٧- مدرسة أرمشت^(٥): انشئت هذه المدرسة في إحدى القرى التابعة لمدينة دهوك والتي استطاعت من تلعب دوراً كبيراً في الحياة الدينية والعلمية للأكراد^(٦).

(٣) ابن خلكان ، ابو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت: ٦٨١) ، وفيات الاعيان ، ج ١ ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٠ م ، ص ٩٠ . وسيشار له لاحقاً : ابن خلكان ، وفيات الاعيان .

(٤) حسين ، محسن محمد ، اربيل في العهد الاتابكي (٥٥٢-٥٦٣ هـ) ، ط ١ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ م ، ص ٢٧٤ . وسيشار له لاحقاً : حسين ، اربيل في العهد الاتابكي .

(١) العزاوي تاريخ العراق الشمالي ، ص ١٦٥ .

(٢) المائي ، الأكراد في بهدينان ، ص ١٦١ .

(٣) العزاوي ، المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

(٤) المائي ، المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

(٥) أرمشت : وهو أسم لأحد القلاع الحصينة الواقعة في شرق نهر دجلة . ينظر : الحموي ، معجم البلدان ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٦) العباسي ، إمارة بهدينان العباسية ، ص ١٥٨ .

-٨- مدرسة سنمار: انشئت هذه المدرسة في قضاء سنمار في بدايات القرن الثاني عشر- الميلادي، وقد تخرج منها العديد من أهل الأدب والعلم والمعرفة^(٧).

وقد ظهرت مسألة التصوف عند الأكراد، وبرزت في مناطقهم بعد أن مارس رجال الصوفية كجزء من الطوائف الإسلامية طرقيهم الدينية في التعبد والقربة من الله، لغرض تصفيه القلوب وإصلاح النفوس ومخافة الله، وعليه يقوم رجال الطريقة الصوفية باتباع طريقة أحد شيوخهم عن طريق ممسكهم بكل ما يعلمه و يقوله شيخ الطريقة، ويتم نقله للناس بكل صدق وإخلاص، ويعرف أتباع الطرق الصوفية (بالمريدين) ويتوجب عليهم زيارة شيوخ الطريقة بين الحين والأخر، ومن الجانب الاجتماعي، فقد تلائم التصوف مع المجتمع الكردي وبين لنا المؤرخ الفلسطيني (حنا بطاطو) في هذا الصدد بأن أكراد العراق كانوا أكثر صلةً بالطرق الصوفية من غيرهم، وذلك بسبب ارتباط الطرق الصوفية بمعتقداتهم قبل دخولهم للإسلام^(٨).

وقد ورد للتصوف العديد من التعريف من أهمها^(٩):

١ - من الصفة: لأن الاتصال بأفضل وأسمى الصفات .

٢ - من الصوف: لأن معظم المتصوفين كانوا يجعلون من الصوف لباساً لهم .

٣ - من الصوفي: لأن مريدي الصوفية كانوا مع عبادة الله دائماً.

وتتجذر الإشارة إلى أن بدايات التصوف في المناطق الكردية في ولاية الموصل كانت ترجع إلى أوائل القرن الرابع الهجري، وذلك عندما قام الشيخ (أبو الحسن علي بن محمد الهكاري)^(١٠)، طريقته في التصوف في إحدى قرى قضاء العمادية. ومن أبرز الطرق الصوفية التي انتشرت في المناطق الكردية في ولاية الموصل:

١ - الطريقة القادرية:

(٧) البريفكاني ، ملا محمد سعيد ، فضلاء بهدينان ، ط١ ، مطبعة دهوك ، دهوك ، ١٩٧٧ م ، ص ٣٩ . وسيشار له لاحقاً : البريفكاني ، فضلاء بهدينان .

(٨) بطاطو ، حنا ، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط٣ ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ م ، ص ٦٣ . وسيشار له لاحقاً: بطاطو ، العراق والطبقات الاجتماعية .

(٩) حلمي ، مصطفى ، التصوف والاتجاه السلفي في العصر الحديث ، ط١ ، دار الدعوة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، د.ت ، ص ٨٨ . وسيشار له لاحقاً : حلمي ، التصوف والاتجاه السلفي .

(١٠) أبو الحسن علي بن أحمد الهكاري : ولد الشيخ أبو الحسن الهكاري في عام (١٠١٨م) ، وقد زار العديد من البلاد الإسلامية في سبيل العلم والمعرفة واجتمع بالعلماء والمشايخ وأخذ عنهم العلم ، ففي بغداد سمع لعبد الملك بن محمد بن بشران ، وفي مصر سمع لمحمد بن فضل . ينظر : هروري ، درويش يوسف ، بلاد الهكاري ، ط١ ، دهوك ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٣٢ . وسيشار له لاحقاً : هروري ، بلاد الهكاري .

ترجع هذه الطريقة إلى مؤسسها الشيخ (عبد القادر الكيلاني)^(١)، وقد أنسست هذه الطريقة بين الأكراد بعد فترة قصيرة من ظهورها ، وقد كان لها العديد من المشايخ في المناطق الكردية كالشيخ (رضا الطالباني)

^(٢)

وفي لواء كركوك وقضاء العمادية الشيخ (نور الدين البريفكاني)^(٣) والذي كان له الفضل الكبير في نشر هذه الطريقة في المناطق الكردية وخاصة تلك المناطق الكردية القريبة من مركز سنجق الموصل (دهوك، العمادية، عقرة ، زاخو) وغيرها من المدن الأخرى^(٤).

٢- الطريقة النقشبندية:

وهي إحدى أشهر الطرق الصوفية التي ظهرت قديماً في بلاد الهند، ويرجع انتشارها في المناطق الكردية إلى جهود العلامة الكردي ضياء الدين خالد المعروف بمولانا خالد نقشبendi^(٥)، وقد كان له العديد الخلفاء في المناطق الكردية: كالشيخ طاهر العمادي في مدينة دهوك، والشيخ تاج الدين بارزان في منطقة بارزان القريبة من مدينة أربيل إضافة للعديد من الشيوخ الآخرين، وهكذا أصبحت الطريقتان النقشبندية والقادرية تسيطران على الحياة الدينية في المناطق الكردية في ولاية الموصل منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي^(٦).

التكايا:

(١) عبد القادر الكيلاني : وهو أبو محمد عبد القادر الكيلاني ولد في عام ١٠٧٧ م ، وقد نشأ في أسرة صالحة معروفة بالزهد والتعبد ، فهو أمام صوفي وفقيه حنفي ، يلقبه اتباعه (بazar الله الأشهب) واليه تتسب الطريقة القادرية الصوفية . ينظر : الكيلاني ، جمال الدين ، الشيخ عبد القادر الكيلاني رؤية تاريخية معاصرة ، ط ١ ، مؤسسة مرتضى الكتاب ، بغداد ، ٢٠١١ م ، ص ٣ . وسيشار له لاحقاً : الكيلاني ، الشيخ عبد القادر الكيلاني .

(٢) رضا الطالباني : وهو من أبرز علماء الصوفية في مدينة كركوك ولد في عام ١٢٥٠ في إحدى قرى قضاء جمجمال ، وقد كان علماً بآداب الفرس والتراك والعرب والأكراد ، وله العديد من المؤلفات في مختلف اللغات ، وكان مكثراً في الشعر مع سمو في المعنى وجذالة في اللفظ . ينظر : الدروبي ، أ Ibrahim عبد الغني ، البغداديون ، أخبارهم ومجالسهم ، ط ٢ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٥٨ م ، ص ١٤١ . وسيشار له لاحقاً : الدروبي ، البغداديون أخبارهم ومجالسهم .

(٣) نور الدين البريفكاني : ولد الشيخ نور الدين في قرية (بريفكان) أحدى القرى الكردية في مدينة دهوك في عام ١٢٠٥ هجريا ، وقد انتسب للطريقة النقشبندية في وقت مبكر من حياته حيث أخذ الطريقة من الشيخ عبد الوهاب بن علي الكردي ، وقد اشتهر بكثرة اطعام الطعام للضيوف وبكرمه الكبير . ينظر : البريفكاني، وحيد الدين قطب الأكراد ، العالم الرياني الشيخ نور الدين البريفكاني وأثاره ، ط ١ ، دار ثاراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ١٩٨٤ م ، ص ١٢ . وسيشار له لاحقاً : البريفكاني ، العالم الرياني نور الدين .

(٤) المائي ، الأكراد في بهدينان ، ص ٨٣ .

(٥) الشيخ خالد النقشبندى : وهو ضياء الدين خالد بن أحمد بن حسين النقشبندى ، من أحد فروع عشيرة الجاف ، ولد في قرية (قرداغ) أحدى قرى مدينة السليمانية ، تعلم على يد والده ، وسافر إلى بلاد فارس ومن ثم عاد إلى مدينة السليمانية وسافر إلى بغداد ثم قصد دمشق ومكث فيها حتى وفاته في عام ١٨٢٦ . ينظر : العزاوى ، عباس ، خلفاء مولانا خالد النقشبندى ، مجلة المجمع العلمي الكردي ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، بغداد ، ١٩٧٤ م ، ص ١٩٨ .

(٦) بطاطو ، الطبقات والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية ، ص ٦٩ .

وهي المقر أو المركز الذي يتخد منه شيخ الطريقة الصوفية مقراً للجتماع بتلاميذه ومردييه وتعليمهم أصول طريقته وتعتبر التكايا هي المدرسة الحقيقة لتخريج المتصوفين، وقد كان شيخ الطريقة يعد المعلم بمؤهلاته الدينية والعلمية والثقافية، فهو الزعيم الروحي والمرشد والدليل لتلاميذه^(١).

وقد بُرِزَت العديد من التكايا في المناطق الكردية إلا أنها لم تكن ذات نفوذ وتأثير كبير على الأكراد قبل القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أنه عندما ظهرت التكايا النة شبنديه والقادريه ولا سيما في القرن التاسع عشر الميلادي، أصبحت ذات تأثير قوي عليهم، ولا سيما عند أقبال عدد كبير من التلاميذ من أجل التصوف حيث أدى كل ذلك إلى انتشار عدد كبير من التكايا في المناطق الكردية^(٢).

ومن أبرز التكايا في المناطق الكردية في ولاية الموصل:

١ - تكية بامرني النقشبندية:

أنشأَت هذه التكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر—الميلادي من قبل العلامة (طاهر النقشبendi)^(٣) في قرية (بامرني) إحدى قرى مدينة دهوك ، وورثه العديد من المشايخ الذين وصفهم صديق الدملوجي بأنهم "عرفوا بالسلوك الحسنة والصلاح ولم يظهر منهم ما يسيء لهم واصبح لهم نفوذ كبير بين الأكراد وفي الاوساط الحكومية "^(٤).

٢ - تكية بريفكان القادرية:

وهي إحدى أهم التكايا التي أسسها الشيخ شمس الدين قطب^(٥)، في قرية (بريفكان) في مدينة دهوك، وذلك بعد إعطاء حاكم العمادية للشيخ شمس الدين سبعة قرى وهي (كلي رمان، بريفكان، وبيكا، وركاوه، والوكا، تل ديب، وخراب)^(٦).

٣ - تكية المحوي النقشبندية:

(١) أحمد ، أكراد الدولة العثمانية ، ص ١٤٤ .

(٢) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ٥٧ .

(٣) طاهر النقشبندی : وهو أول من أخذ الطريقة النقشبندية من الشيخ خالد النقشبندی ، وقد أسس العديد من التكايا من أهمها تكية بامرني ، واستقر من بعد ذلك في مدينة الموصل إلى حد وفاته بها . ينظر : البريفکانی ، فضلاء بهدينان ، ص ٤٢ .

(٤) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ٦١ .

(٥) الشيخ شمس الدين قطب : وهو من أشهر علماء الصوفيين الأكراد (١٥٨٨-١٦٧٤م) وهو من أحدى قرى مدينة بدلیس ، إلا أنه استقر في مدينة هکاری ، وكان يزور معظم المناطق الكردية في العراق بهدف التوجيه والإرشاد الديني . ينظر : هروري ، بلاد الھکاری ، ص ١٢٣ .

(٦) العباسی ، الأكراد في بهدينان ، ص ١٤٣ .

وهي إحدى التكايا التي أنشأت في مدينة السليمانية من قبل الشيخ محمد بن عثمان المحوي^(١)، وذلك بعد لقاءه بالسلطان عبد الحميد الثاني في دار السلطنة في استانبول، وما علم السلطان بتقواه وورعه احترامه وقدره حق التقدير وطلب منه السلطان البقاء في استانبول إلا إن الشيخ المحوي رفض ذلك وطلب منه الاذن بالرجوع للسليمانية، فأذن له السلطان وأصدرأً قراراً تم بوجبه إنشاء تكية باسم (الخانقاه المحوي) في مدينة السليمانية، واعطائه مخصصات شهرية له وللتکية ، وبناء دار له ، وتأسیس مكتبة كبيرة، مرتبطة بالتکية مجهزة بالكتب فعاد للسليمانية مرتاح البال ، ليمارس فيما بعدها التدريس والإرشاد الديني في تکيته^(٢).

وهناك العديد من التكايا والزوايا الأخرى في مختلف أنحاء المناطق الكردية من ولاية الموصل، مثل تكية بيار في السليمانية وتكية البرزنجي في كركوك وتكية بارزان وروفيا ولولان وغيرها.

- اليزيدية : وهم من الأكراد الأصلاء دماً ولغةً وعنصرـاً ، وذلك ما تتفق عليه معظم الدراسات التاريخية^(٣) ، وكانوا يسكنون بشكل أساسى في منطقة سنجار والشیخان ، وهذه المناطق كانت من المناطق الأولى التي ظهرت ديانتهم فيها إضافة إلى وجودهم في دهوك وزاخو وغيرها من المناطق الكردية الأخرى^(٤) ، إلا أن معظم الدراسات التاريخية لا تتفق ب موضوع ديانة اليزيدية وأصل تسميتها، فيذكر بعض المؤرخين أن تسميتها اشتقت من اسم عشيرتهم وهي الازيدية، والذي زور في العصر الاموي إلى اليزيدية اقتداءً بال الخليفة يزيد بن معاوية^(٥) ، إلا أن البعض الآخر من المؤرخين كانوا قد ذكروا أن أصل تسميتها جاءت من زعيمهم الدينى يزيد بن عنتر، بينما الرأى الراجح أن تسميتها

(١) الشيخ محمد بن عثمان المحوي : وهو أحد مشايخ الصوفية الأكراد في مدينة السليمانية ، وقد ترأس الطريقة النقشبندية فيها وجمع حوله العديد من المربيين والمؤيدين له في عام ١٨٨٣ م ، وتوفي في عام ١٩٠٦ م . ينظر : بصرى ، مير ، أعلام الكورد ، ط١ ، دار رياض الرئيس ، مصر ، ١٩٩١ م ، ص ١١٦ . وسيشار له لاحقاً : بصرى ، أعلام الكورد .

(٢) زكي ، محمد امين ، مشاهير الكرد وكردستان في العد الاسلامي ، ج ٢ ، ط ١ ، ترجمة : سانحة زكي بيك ، تقديم محمد علي عوني ، مطبعة النقيض الاهلية ، بغداد ، ١٩٤٧م ، ص ١٦٢ . وسیشار له لاحقاً : زكي ، مشاهير الكرد وكردستان .

^(٣) زکی، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ص ٢٩٣.

(٤) المائي ، الاقراد ، ص ٢٦٧ .

(٥) الجندي ، محمود ، ماهي اليزيديه ومن هم اليزيديون ، ط١ ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٧٦م ، ص ٩ .

وسيشار له لاحقاً : الجندي ، ماهي اليزدية ومن هم اليزديون .

٤- اشتقت من الكلمة اليزدان أي الله، ويستخدم اليزيديه هذه الكلمة في بدايات ادعيةهم وطقوسهم الدينية^(١)، أما فيما يخص ديانة اليزيديه، فيذكر البدليسي في كتابه (الشرفناهه)، بأن اليزيديه كانوا في ما مضى جزءاً من المسلمين إلا أنهم ارتدوا عن الإسلام بسبب شدة تعلقهم بالتصوف^(٢).

ومن أهم الطقوس الدينية عند أتباع الديانة اليزيديه هو تعظيمهم لله الواحد ويسمونه (يزدان) بمعنى الرب، ويحظى (الشيطان) في معتقداتهم بأعظم أماكن التمجيل والاحترام ويطلقون عليه اسم (طاووس ملك) أي زعيم الملائكة، ويحرمون تسميتها بغير تلك التسمية، فضلاً عن تحريهم بعض الخضراء كالخس، كما أنهم يقدسون الانبياء والرسل وكتبهم السماوية، وكذلك الشمس والقمر، أما بالنسبة للاصيام عند اليزيديه فلا يتجاوز ثلاثة أيام فقط في كل سنة، فضلاً عن صلاة واحدة في الصباح وأمساء يستقبلون فيها الشمس ويودعوها^(٣).

وقد كان لاتباع الديانة اليزيديه العديد من العشائر من أهمها (هيراني، الدنانية، هكاري، طازي، داسني، الموسسان، ريشكي)، وقد كانت أغلب هذه العشائر قارس التجارة والزراعة والعديد من الحرف الأخرى، ومن أهم قراها (باعذرى، شاريا، موسكان، حطارا، خانكى...)^(٤).

وقد كان لليزيدية العديد من الأعياد الدينية من أهمها (عيد رأس السنة، عيد الجمعة، وعيد خدر سليمان، وعيد أربعينية الصيف، وعيد الطوفان، وعيد الخضر- الياس ..)، وعندهم كتابين مقدسین هما (المصحف الأسود، والجلوة) ، ويحتويان على العديد من النصائح والتوجيهات لعلماء اليزيديه

(١) الدملوجي، صديق، اليزيديه ، ط١ ، مطبعة الاتحاد، الموصل، ١٩٤٩م، ص ٦٦١ . وسيشار له لاحقا: الدملوجي، اليزيديه.

(٢) البدليسي، الشرفناهه، ص ١٤٧ .

(٣) الديوه جي، سعيد، اليزيديه، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م ، ص ٣٣ . وسيشار له لاحقا: الديوه جي، اليزيديه.

(٤) ليخر، دراسات حول الاكراد واسلافهم ، ص ٦٣ .

وشيوخها فضلاً عن توضيح طرق خلق الله للأرض والسماء^(١)، وسيرة حياة عدي بن مسافر^(٢).

- اليهودية: لقد أستقر اليهود الكرد في العديد من المناطق الكردية من ولاية الموصل، (أربيل، السليمانية، كركوك، زاخو، دهوك، والعمادية) وكان لهم في كل منطقة، حي خاص بهم يعرف بـ(كه ره ركي جوله كان) بمعنى حي اليهود، وقد انتشرـ اليهود في العديد من القرى الكردية والعربية من ولاية الموصل، وكان هناك أسماء يهودية للعديد من الشوارع في المناطق الكردية من ولاية الموصل، وكانت لغتهم السريانية والعبرية المختلطة بكلمات كردية وعبرية وفارسية^(٣).

وقد امتازَ يهودُ الألوية الشمالية العراقية (الموصل، كركوك، السليمانية)، عن يهود المناطق الأخرى من العراق بالعديدِ منَ المميزاتِ ومنها^(٤):

ـ إنَّ أَعْدَادَ الْيَهُودِ فِي الْأَلْوِيَةِ الشَّمَالِيَّةِ أَقْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ فِي الْأَلْوِيَةِ الْأُخْرَى، بِسَبَبِ الطَّبِيعَةِ الْجَبَلِيَّةِ الْقَاسِيَّةِ لِلْأَلْوِيَةِ الشَّمَالِيَّةِ وَالظَّرُوفِ الْمَعِيشَيَّةِ الصَّعِبَةِ.

ـ توزيعهم الجغرافي غير المنتظم في الألوية الشمالية، ونتيجةً لذلك كان يتوجب على كل جماعة يهودية صغيرة أن تقبل الحماية من الأغوات الأكراد.

ـ الحروب بين العشائر الكردية، مما دفع الجماعات اليهودية الصغيرة أن تدفع الأموال وتعرض الخدمات للعشائر الكردية القوية بمقابل حمايتهم من العشائر الأخرى.

ـ وكان نصيب يهود الألوية الشمالية من التعليم قليلاً، فقد انتشرت العديد من المدارس الدينية والتعليمية لليهود في مناطق بغداد والبصرة والموصى، ولم تبين المصادر التاريخية وجود المدارس اليهودية في الألوية الكردية، باستثناء مدرسة واحدة فقط في أربيل، عرفت بمدرسة (اليشيفا) والتي خصصت لأعداد رجال الدين اليهود.

ـ إن اللغة المستخدمة عند يهود الألوية الشمالية كانت اللغة السريانية، بينما يتكلم يهود المناطق

(١) الحسني ، عبد الرزاق ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، ط١ ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٨ م . وسيشار له لاحقاً : الحسني ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم .

(٢) عدي بن مسافر : عدي بن مسافر (٤٦٨-٥٥٧ هـ / ١٠٧٥-١١٦٢ م) ولد في مدينة بعلبك اللبنانيّة ، وهو أحد الشيوخ الذين يقدسونهم اليزيديّة ، قضى معظم شبابه في مدينة بغداد ، وقد جاء في وصفه بأنه شديد السمرة مربع القامة ، توفي ودفن في منطقة لاش في الشیخان . ينظر : زکی ، خلاصة تاريخ الكرد وكرستان ، ص ٢٤٥ .

(٣) البكري ، منذر عبد المجيد ، جغرافية الأقلية الدينية في العراق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الاستاذ حسن الاوسي، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٥١ .

(٤) المشهداني ، سعد سليمان عبدالله ، اليهود في شمال العراق ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ٦ ، العدد ١٨ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤ م ، ص ١٢١-١٢٢ .

- الأخرى اللغة العربية وبلهجات عربية مختلفة كالبغدادية وغيرها.

وقد جاء ذكر اليهود في كتب بعض الرحالة اليهود، حيث قدروا عددهم بذلك من خلال زيارتهم لقضاء العمامدية في ولاية الموصل بخمسة وعشرون الف شخص، وأوضحاوا أنهم يدفعون الجزية لرؤساء العشائر الكردية، وأنهم كانوا يتحدثون عدة لغات كالعبرانية والكردية^(١).

وجاء ذكرهم عند (صديق الدملوجي) أيضاً أنهم كانوا قد مارسوا العديد من الحرف والمهن المختلفة في مختلف المناطق الكردية في ولاية الموصل ولا سيما في سنjac الموصل والأقضية التابعة له، فمنهم من عمل بالصناعات اليدوية، ومنهم عمل بالزراعة، ومنهم من عمل بالتجارة والحدادة والصرافة، وقد كانوا يحضون بالحرية الكاملة في القيام ببطقو سهم وشعائرهم الدينية في معابدهم الخاصة التي كانت منتشرة في العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل^(٢).

٦- المسيحيون: لقد كان المسيحيون في الألوية الكردية الشمالية في ولاية الموصل على عدة مذاهب منها: السريان، النساطرة، والكلدان، واليعاقبة، وأغلب الكلدان كانوا قد تحولوا في القرن الثامن عشر - الميلادي إلى المذهب الكاثوليكي، وقد كان المذهبان الآسا سيان والأكثر انتشاراً في الألوية الكردية من ولاية الموصل هما الكاثولييك والنسطورة^(٣).

ويرجع اعتناقهم للمسيحية إلى فترات تاريخية قديمة ترجع إلى القرون الميلادية الأولى^(٤)، وكان مسيحيي المناطق الكردية في ولاية الموصل أكراداً من حيث العنصر - والدم^(٥)، وقد تمعوا بحرية كاملة في ممارسة شعائرهم الدينية، إذ انتشرت الأديرة والكنائس في العديد من المناطق الكردية في ولاية الموصل، فقد كان في قضاء العمامدية مثلاً، عدد كبير من رجال الدين المسيحيين، واسقف واحد، وثلاث كنائس، إضافة إلى مناطق كركوك والسليمانية، إذ انتشر فيها العديد من رجال واساقف المسيحيين، وقد مارسوا

(١) المشهداني ، سعد سليمان عبدالله ، اليهود في شمال العراق ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ٦ ، العدد ١٨ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤ م ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) الدملوجي ، إمارة بهدينان ، ص ١٥٣ .

(٣) الموصلي ، منذر ، عرب واكراد رؤية عربية للقضية الكردية ، ط ١ ، دار الغصون ، بيروت ، ١٩٨٦ م . وسيشار له لاحقاً : الموصلي ، عرب واكراد وسيشار له لاحقاً :

(٤) ريج ، رحلة ريج إلى العراق ١٨٢٠ م ، ص ١٩٦ .

(٥) المائي ، الأكراد ، ص ٨٧ .

حرفاً ومهناً مختلفة، ولاسيما حياكة الملابس والزراعة^(١)، وكانت مناطقهم وقراهم تتوافر فيها العديد من العيون العذبة، واراضيهم منبسطة وواسعة، ومن أهم قراهم (اينيشكي، ماس، الداودية، وببياد، ارادن)^(٢).

رابعاً : طبيعة المجتمع الكردي (العادات والتقاليد، الأزياء واللباس التقليدي الكردي):
لقد كان للعادات والتقاليد الدور الكبير في الحياة الاجتماعية للأكراد، والتي كانت لا تختلف كثيراً عن بعضها في مختلف مناطق الأكراد المختلفة، وبسبب وجود القيود العشائرية والأنظمة الطبقية في المجتمع الكردي يضاف إلى ذلك الالتزامات الدينية، كان من شأنه أن يكون سبب آخر لتمسك الأكراد بعاداتهم وتقاليدهم^(٣).

ومن أهم طباع الأكراد في ولاية الموصل هو التزامهم بالتعاليم الإسلامية، فقد كانوا يؤدون الشعائر الإسلامية بشكل كامل، فمن النادر أن تجد بين الأكراد من لا يلتزم بالتعاليم الدينية، ومن أعظم الأمنيات للكردي هي حج بيت الله الحرام، وكان لشهر رمضان أيضاً القدسية الكبيرة عندهم، ونظراً لالتزام المجتمع الكردي بتعاليم الإسلام فانهم كانوا يقتلون الزناة في معظم الحالات، وينعون شرب الخمر أو بيعه في مناطقهم، وكانوا لا يرغبون بممارسة حرف النصارى واليهود، كالحدادة والحياكة، ويتسمون بالكرم والوفاء والإصرار على أخذ الثأر^(٤)، وقد وصف الفرد الكردي من قبل العديد من الرحالة الاجانب الذين زاروا مناطق الأكراد في ولاية الموصل، ومنهم الرحالة البريطاني (مير سون) ووصفهم قائلاً "يوصف الكردي بالرجلة في تعامله مع زوجته، وبشغفه الشديد بالأدب والشعر، واستعداده لتقديم كل ما يملك من أجل عشيرته، وبطبع ملتهب يثور أحياناً، بسبب الاضطرابات الناجمة عن الأوضاع السيئة التي يعيشها الأكراد ..."^(٥)، وجاء في وصف (هاملتون جب) عن الأكراد أيضاً "إن العديد من الرحالة الأوروبيين زاروا البلاد الكردية بهدف الاستعمار أو التبشير أو لأهداف سياسية، وكان الأكراد بطبيعة الامر يقومون بضيافة

(١) العمري ، غاية المرام ، ص ١٠٠ .

(٢) الدملوجي ، إمارة بهدينان، ص ٢٠ .

(٣) المائي ، انور ، الفردوس المجهول (بحث تاريخي اجتماعي ادبى عن منطقة بهدينان عامة وبرواري بالا خاصة) ، مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية ، جامعة دهوك ، ١٩٥٢ م ، ص ١٠٠ . وسيشار له لاحقاً : المائي ، الفردوس المجهول .

(٤) المائي ، الأكراد ، ص ١٩١ .

(٥) سون ، رحلة متذكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، ص ٣٣٥ .

هؤلاء الرحالة " . ووصفهم أيضاً كلوديس ريج قائلاً " يوصف الأكراد بكونهم متواضعين واجتماعيين ومرحبيين ، وهم لا يعرفون الحسد أبداً " ^(٢) .

ومن الرحالة الاجانب أيضاً من وصف الأكراد بأنهم من أكثر الشعوب قساوةً وعنفاً ، والبعض منهم قطاع للطرق ، وهم دوماً مجهزين للحروب ^(٣) . وترى الدراسة من خلال ما سبق من وصف الرحالة الاوربيين للأكراد ، أن الأكراد كانوا قد وضعوا في فكر معظم الرحالة الاوربيين لأوضاع الأكراد العامة في ولاية الموصل الانطباع الجيد عنهم ، وذلك من خلال دراسة الرحالة الاوربيين لأوضاع الأكراد العامة سواءً الاقتصادية والاجتماعية منها والتي كانت أيضاً قد جعلت البعض منهم يقوم بأعمال خارجة عن القانون أو منافية لعاداتهم وتقاليد them .

وقد كره الأكراد العبودية واحبوا السلام بشكل كبير ، وأتضح ذلك من خلال وصف العديد من الباحثين لهم ، فقد اتسم المجتمع الكردي بالعديد من سمات الفضيلة ، ومن أبرزها الصبر والتحمل ورقة بالمشاعر ، كما عرفوا بحب الفكاهة والمزاح ، وقد وجد المستشرق الروسي (مينورسكي) ، أن للأكراد القدرة على الاستيعاب بشكل كبير ، فكانوا ينظرون للغريب برببة واهتمام ، وهم ليسوا ناقصي عقول أو عديمي الفهم أو جهلة ^(٤) . وقد جاء في وصف الأب توماس بوا عن صفات الشخصية الكردية في أوائل القرن الماضي وذكر بأن الأكراد عاطفيين ومرحين جداً ولهم المقدرة على الاستيعاب السريع ^(٥) ، وكما تحدث (باسيل نيكتين) في كتابه عن حكمة وذكاء الأكراد من خلال إيراده للعديد من المواقف وال عبر الدالة عن نباغة وحكمة الأكراد ^(٦) .

ومن أبرز العادات والتقاليد للمجتمع الكردي هي:

١ - الكرم وحسن الضيافة: إن معظم الأكراد أهل ضيافة وكرم، يستقبلون الضيف بالترحيب، وهم يقدرون زوارهم، وإذا إتائهم غريب استقبلوه، ويلقون على أنفسهم واجب ضيافته واحترامه ^(٧) .

(٢) هاملتون ، جيب ، طريق في كردستان ، ترجمة جرجيس فتح الله ، ط ١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٧م ، ص ١٩٢ .

(٣) أن من أهم العوامل التي أدت نعت الأكراد من قبل بعض الرحالة ببعض الصفات السيئة ، كالتوحش والقسوة، هي الحروب والمجازر التي حدثت بين المسيحيين والأكراد ولا سيما في السنوات التالية (١٨٤٣-١٨٩١) . ينظر : لازاريف ، ميخائيل ، القضية الكردية ، ترجمة جودت جلال ، مجلة شمس كردستان، العدد ٣٤ ، بغداد ، ١٩٧٦م ، ص ١٥ .

(٤) مينورسكي ، فلايمير ، الأكراد ملاحظات وانطباعات ، ترجمة : معروف خزنه دار ، ط ١ ، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٨م ، ص ٩٨ . وسيشار له لاحقاً : مينورسكي ، الأكراد ملاحظات وانطباعات .

(٥) بوا ، تاريخ الأكراد ، ص ٧٠ .

(٦) نيكتين ، الأكراد ، ص ٧١ .

(٧) أحمد ، اكراد الدولة العثمانية ، ص ١٦١ .

٢ - التأثر: ويعد من أهم العادات الكردية التي انتشرت في مختلف المناطق الكردية في ولاية الموصل خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك لتفكك المجتمع الكردي وانقسامه إلى العديد من المناطق العشائرية والقبيلية، وقد كان التأثر بمثابة العرف الذي كان يسيطر على العلاقات بين إفراد المجتمع الكردي، وكان هناك العديد من الأمثل والحكم الكردية على ذلك: "يبدأ ملوثة بالدم أفضل من يد تركت ثارها"، "عدو الاب لا يمكن أن يكون صديقاً للابن"، ويعتبر التأثر إحدى المظاهر الانتقامية عند الأكراد، وهو أما يكون بشكل فردي أو بشكل جماعي أن أرتبط التأثر بزعيم أو أملاكاً القبيلة^(٥).

٣ - الوفاء بالعهود: يتسم الأكراد بوفائهم للمواضيق والآئحة وبعثتهم الشديد، فالأكراد يتباينون بأصولهم وكرديتهم، ويتحدث الكردي بشكل عفوي عند سؤاله عن نسبة فيقول: (EZ KURDIMA) أي أنني كردي ، فالإخلاص والامانة من السمات المرتبطة بهم، وفقاً لما يذكر ذلك معظم من عايش الأكراد من الرحالة الاجانب، حيث أتفق معظمهم على أن الفرد الكردي يمكن اعطاءه الثقة لأنها صاحبها^(٦).

٤ - اختصار الأسماء : لقد عتمت معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل مسألة اختصار الأسماء ولا سيما في مناطق الأكراد الريفية والقروية منها، ومن الأمثلة على تلك الاختصارات: (سعدو) هو اختصار لاسم سعد، (صالحو) هو الاختصار لاسم صالح، وقد تحدث الأدب توماس بوا عن الأسماء في المجتمع الكردي، وذكر بأن أغلب الأسماء التي كانت منتشرة في المجتمعات الكردية، كانت معظمها ذات طابع إسلامي وأحياناً أخرى أسماء متعلقة بالتاريخ الكردي كأسماء بعض القادة الكورد^(٧).

٥ - حب امتلاك الأسلحة: لقد كان الرجال الأكراد يحملون الأسلحة من أعلى رؤوسهم وحتى أسفل القدمين، وكانوا يقومون بحراة زعمائهم وممتلكاتهم، وقد اعتبر السلاح جزء لا يتجزأ من مظاهر قوة وعظمة الرجل الكردي في ولاية الموصل، حيث كانوا يلفون طلقات السلاح والذخيرة حول احصنتهم ورقابهم، والحروب عند الأكراد مقيدة بعادات وتقالييد اجتماعية وهي من علامات القوة والشجاعة عندهم فقد كانوا دوماً جاهزين للحرب، ولهذا تشغل الملائم البطولية الحيز الأكبر من الأدب الكردي ولاسيما تلك التي تتسم بصفات البطولة والشجاعة، وقد كان من العيب

(٥) السندي ، بدرخان ، المجتمع الكردي في المنظور الاستشرافي ، ط١ ، دار سيريز للطباعة والنشر ، كردستان ، العراق ، ٢٠٠٢ م ، ص١٤ . وسيشار له لاحقاً : السندي ، المجتمع الكردي .

(٦) سندي ، المجتمع الكردي ، ص١٤٢ .

(٧) بوا ، تاريخ الأكراد ، ص٦٦ .

عند الأكراد إن يجلس أحدهم مع النساء ويتحدث معهم ، ويسمى ذاك الرجل عندهم (بسرزيك) أي الرجل النسوي^(٣).

٦- الزواج : إن للزواج في المجتمع الكردي له ثلاثة أشكال، هو الزواج من الأقرباء، والزواج بالمبادلة، والزواج من الغرباء، وقد كان النمط الأول من أكثر الانماط انتشاراً عند الأكراد، أما النمط الثاني من الزواج، الزواج بالمبادلة، فقد كان منتشرًا بنفس انتشار النمط الأول، ويحدث هذا النوع بين بعض العشائر الكردية التي ترغب بزيادة نسلها وتكثرها إلا أنه كان الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع المهاجر على ضوء الواقع الاقتصادي الصعب للقرى والمناطق الكردية في ولاية الموصل، وكان يتم هذا النوع من الزواج في المجتمع الكردي بين أبناء العمومة بالدرجة الأولى وذلك بسبب مركز العائلة في النظام العشائري الكردي، وفي بعض الأحيان كان يتم حجز الفتاة منذ ولادتها لأحد أبناء عمومتها وذلك عن طريق قراءة الفاتحة، وتكليف الزوج بين أبناء العمومة تكون في معظم الحالات غير مكلفة مقارنة مع أنواع الزواج الأخرى^(٤).

والزواج في المجتمعات الكردية كان يتم وفق التعاليم الإسلامية، فالوجه العام للزواج في المجتمع الكردي يقوم على الاكتفاء بالزواج بأمرأة واحدة، أما حالات تعدد الزوجات فكانت حالات قليلة وخاصة عند الأغنياء والاغوات الأكراد، وأما الطلق في المجتمع الكردي فقد كان نادراً ما يحدث^(٥).

والزواج في المجتمع الكردي يتم بعدة طرق من أهمها :

أ- الخطوبة: إن الأسرة هي العنصر الأساسي في المجتمعات الكردية ، وأهمية إنشائها يرتبط بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية لهم ، ويتم الزواج في المجتمع الكردي بشكل مبكر، فكان الرجل يتزوج من عمر (٢٠-٢٥) سنة ، والفتاة من عمر (١٤-١٧) سنة ، مما أدى إلى قلة وجود العازبين عندهم، سائرين على المثل الكردي " إن الرجل العازب يبقى ضعيفاً" ، ولا يحظى العازب أو العازبة الكردي بالتقدير من قبل أفراد مجتمعه الكردي خلال فترة الدراسة، وقد كان باستطاعة المقبولين على الزواج أن يلتقطوا ببعض عند الحقل في الحصاد أو عند عين ماء القرية أو عند الاحتفالات والأعياد، حيث كانت تجري العديد من طقوس الرقص الشعبي على أصوات (DUHLE ZERNE) أي الزمر والطلب، ويشارك فيها العديد من الناس، فيمكن التعرف على بعض هنالك ، حيث يسكنون بأيدي بعض ويرقصون على شكل دائرة، والخطوبة كانت تحدث من قبل الأهل وكانت غالباً ما تحدث بين الأقارب، فالبنت منذ ولادتها تكون من نصيب ابن عمها وتعرف "بالمحيرة" ولا يسمح لأحد أن يتقدم لها، إلا إذا سمح بذلك ابن عمها،

(٣) دبليو، ار هي ، سنتان في كردستان ١٩١٨-١٩٢٠م ، ترجمة فؤاد جميل ، ج ١ ، ط ١ ، دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٣م ، ص ٥١ . وسيشار له لاحقاً : دبليو ، سنتان في كردستان .

(٤) خصباك ، الأكراد ، ٤٦١ .

(٥) الدملوجي ، امارة بهدينان ، ص ١٨٥ .

ب- وكانت الام الكردية هي المسؤولة عن الخطبة لابنها، فتقوم بالاتصال بأهل العروس، ويتم تحديد يوم يأتي فيه أهل الرجل للخطبة، ويتم من خلاله تلبيس البنت خاتم من الذهب، ويجلس الرجال بعد عدة أيام في بيت المخطوبة للعشاء، ويقومون بحمل وعاء يجمعون فيه الأموال للخطيبين، وتقدم النساء الهدايا لهم أيضاً ويعرف هذا التقليد—(بشيراني) أي الحلوي، ويتم عند الخطبة تحديد قيمة المهر المقدم والمؤخر، ولا يسمح أن يلتقي الخطيب بخطيبته خلال فترة خطوبتها^(١).

ت- العرس : يتم العرس عن طريق مرحلتين أولهما هي بتطبيق المراسيم الدينية طبقاً للشريعة الإسلامية عن طريق حضور الطرفين وعقد القران ، أما المرحلة الثانية فتقوم على تحديد يوم من أجل التحضير للحفلة الفلكلورية ، وقبل إجراء الحفلة بعدة أيام تتم عملية الحناء للعروسين وتقوم بها امرأة كبيرة بالسن ومن ثم تطلق تحضيرات العرس والتي تختلف حسب مركز العريس فالفقراء منهم تكون حفلة عرس واحدة أما الأغنياء فاكثرون من ذلك حيث تنصب الخيام ويجتمع الناس على شكل حلقة رقص وتجمع العديد من الهدايا للعريس، وقبل أن تخرج العروس من بيتها يقف أخوها الأصغر في الباب ولا يفتحه إلا عند اخذه هدية قيمة من العريس^(٢).

ث- المهر : وتجدر الإشارة إلى أن هناك ظاهرة نادراً ما كانت تحدث في المجتمعات الكردية، وهي قيام بعض الأكراد بعقد المهر لطفلين صغيرين (بنت وولد) ، وتعرف هذه بالخطبة الطويلة الأجل، فعندما يبلغان يتزوجان بشكل مباشر . وترى الدراسة إن تلك الظاهرة الأثر الكبير في انتشار ظاهرة الخلافات العائلية في المجتمع الكردي ، فليس من المنطق أن يوافق الولد على البنت أو بالعكس عندما يبلغون ويصلون إلى مرحلة النضج والزواج، وقد كان المهر في المجتمعات الكردية يتتألف من مبلغ من المال يتفق عليه من قبل الطرفين أو يكون المهر بعضاً من الأغنام والمواشي وكان المهر في المجتمعات الكردية يتتألف من مبلغ من المال يتفق عليه من قبل الطرفين أو يكون المهر بعضاً من الأغنام والمواشي^(٣).

(١) أحمد ، اكراد الدولة العثمانية ، ص ١٦٣ .

(٢) أحمد ، المرجع نفسه ، ص ١٦٣ .

(٣) نيكتين ، الأكراد ، ص ١٠٧ .

وبعدما يتم الاتفاق على الزواج ، تنطلق الاجراءات الخاصة لإقامة الحفلات الخاصة بالعرس، وقد كانوا يهتمون اهتماً كبيراً بحفلات العرس، وكانوا يقومون بحفلتين، الأولى كانت ذات طابع ديني ، وتحدد طبقاً للشريعة الإسلامية وحسب المذهب الشافعي، فكان بموجبه يتم عقد القرآن وتوقع ذوي الشأن عليه وكانت تسمى عند الأكراد "مهر برين" أي قطع المهر^(١).

ج- الزفاف: وفي الزفاف ينطلق الاحتفال الثاني، وفيه تنتقل العروس إلى بيت زوجها وما يرافقها من الدبات الشعبية سواء الرجالية أو النسائية أو المختلطة من الرجال والنساء وما يرافقها من الطبل والمزمار وتسابق الخيول إضافة إلى أطلاق العيارات النارية^(٢).

وتتجدر الإشارة أن هناك العديد من العادات والتقاليد الكردية التي كانت تقام لاستقبال العروس والتي تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي سنجق السليمانية مثلاً كانت عاداتهم وتقاليدهم تقوم على كسر ملعقة خشب كبيرة إلى عدة قطع صغيرة وذلك قبل دخول العروس إلى بيت زوجها، وفي الوقت الذي تدخل فيها العروس بيت زوجها يطلق طائر أبيض ويقابلها العريس لأول مرة ليقوم بضربيها على وجهها لكي تتحتم وتختاف زوجها منذ الليلة الأولى^(١).

وفي قضاء أربيل مثلاً كانت العروس تأتي على الجواد الذي تركه أمام عتبة دار العريس، فلا تنزل إلا عندما يقدم والد زوجها هدية ثمينة لها، وتنزل بعد ذلك العروسة، وثم تقوم إحدى النساء من أقارب أهل الزوج بإلقاء رغيف خبز صغير عند أقدام العروس، فتتحني العروس وتقوم بجمع الخبز، ومن ثم تأخذها النسوة من أهل العريس ويلفون بها حول موقد من النار في وسط البيت، ومن ثم يجلسونها في إحدى زوايا البيت، ولا يسمحون لأحد أن يشاهد وجهها غير أقارب العريس^(٢).

وفي إحدى قرى قضاء كوي سنجق كانت عادتهم وتقاليدهم في هذا الشأن ، عندما تقف العروس أمام عتبة الدار ، يقوم العريس برمي ديك في الهواء ، ومن ثم يضرب العروس بعصا ، بينما هي تحاول أن تدخل للدار^(٣) .

(١) توما ، ببوا ، لمحة عن الأكراد ، ترجمة : محمد شريف عثمان ، ط١ ، النجف الاشرف ، ١٩٦٩ م ، ص٥٧ .
وسيشار له لاحقاً : توما ، لمحة عن الأكراد .

(٢) خصباك ، الأكراد ، ٤٦٦ .

(٣) توما ، لمحة عن الأكراد ، ص٥٩ .

(٤) توما ، المرجع نفسه ، ص٦١ .

(٥) السندي ، المجتمع الكردي في المنظور الاستشرافي ، ص٩٤ .

وبالنسبة لعادات وتقاليد اليهود الأكراد في هذا الشأن فقد كانت مختلفة من منطقة إلى أخرى، ففي قضاء زاخو مثلاً، كان الناس يقفون فوق أسطح المنازل وتزغرد النساء عندما يمر موكب العريس قاصداً دار العروس ويتقدّم أحد الرجال وينادي النساء بعدم الحياكة أو غزل الصوف أو أدخال الإبرة في القماش، لاعتقادهم أن هذه أعمال تأتي بالنحس للزوجان ، وكلما مر موكب العريس من أمام إحدى الدور تخرج أم الدار وتقوم برمي القمح على الموكب وتكسر—أبريقاًً امامهم. أما في قضاء العمادية فكانوا يتقدّمون موكب العروس حاملين بأيديهم السيوف، ومعهم فتاة تحمل البخور نظراً لاعتقادهم أن البخور تطرد الأرواح الشريرة، وكان يمسك بالعريس شخصان أحدهما من اليمين والآخر من اليسار ويسير خلفهم شخص ثالث يمسك بعباءة العريس ويحميه أيضاً من أعمال السحر^(١).

حيث ترى الدراسة أن هذه العادات والتقاليد التي يمارسها الأكراد في مراسيم الزواج واستقبال العروس، فإن لها الكثير من الدلالات وال عبر، فعندما يكسرـون ملعقة من الخشب ويرموها عند أقدام العروس ، كانوا يقصدون من وراء ذلك أبعاد الأعمال الشرـيرة الذي من المحتمل أن يمس الزوجين في حياتهم ، وبالنسبة لأطلاق الطائر الأبيض من قبل أهل الزوج، فهو للدلالة على الرغبة في قدمون السلام والامان على العروس والعروسة.

وبالنسبة لقيام العروس بجمع فتات الخبز ولفها حول النار المشتعلة في البيت، فترى الدراسة، أن تلك الشعائر كانت من بقايا المعتقدات الفارسية الموجلة بالقدم والتي كانوا يؤمنون بها قبل دخولهم للإسلام، وقد حافظ الأكراد على قسم كبير من هذه المعتقدات في أذهانهم إلى يومنا الحاضر.
وبعد دخول الزوجة في بيت زوجها وانقضاء يوم الزفاف، فعلى والد العروس أن يقوم بدعوة ابنته وزوجها واقارب وأصدقاء الزوج إلى مأدبة طعام يقيمه في منزله، وكانت تقدم لهم الهدايا من الحاضرين للmAدبة^(٢).

٧- عادات الأكل والشرب: ومن تقاليد تناول الطعام عند المجتمع الكردي في ولاية الموصل، أن الرجال كانوا يأكلون ويشربون قبل نسائهم، ولا يأكلون بأيديهم، بل كانوا يستخدمون الملاعق الخشبية في

(١) براور ، اريك ، يهود كردستان ، ترجمة : عبد الرزاق بوتاني وشاخوان كركوكى ، ط ١ ، مطبعة وزارة التربية ، أربيل ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٥٣-١٥٤ .

(٢) نيكتين ، الأكراد ، ص ١١٠ .

تناول الطعام^(١)، ومن أشهر أنواع الطعام في المجتمع الكردي (كشكه كولا أي العصفورة المطبوخ، وكوتلوك أي الكبه).

٨- الظهور (الختان) : إن أغلب عمليات الظهور كانت تتم بواسطة أمهر الحلاقين، ففي مدينة أربيل مثلاً، حيث كان ظهور الأطفال يتم عند بلوغهم سن الثانية من العمر أو أكثر بقليل، واشتهر الطهارون اليهود الكرد في ذلك الجانب ، وفي العديد من الحالات كان الأكراد المسلمين يستعينون بالطهاريين اليهود والذين كانوا لا يأخذون أية أجور مقابل عمليات الظهور التي يجرؤنها ، بل يعودونها من أعمال البر^(٢)، وفي قضاء زاخو كانت أم الطفل تعطي للمطهر الصابون المصنوع محليا في القضاء كهدية له^(٣). وأما الظهور عند الأكراد اليزيديين فكان غالباً ما يحدث بين (٣ - ١٠) سنوات من عمر الطفل، وتتم بواسطة ما يعرف بـ (كريفياتي) والتي تعني الأخوة بالدم ، والتي تنشأ بين أهل الطفل والشخص الذي يضعون الطفل في حضنه ليقوموا له بعملية الظهور من قبل الحكيم، ويجوز أن يكون الشخص الذي يضعون الطفل في حضنه من غير الطائفة اليزيدية، لأن يكون مسلماً أو مسيحياً^(٤).

٩- الأعياد والمناسبات (عيد نوروز):

هو من أعظم الأعياد عند الأكراد، والذي يقع في يوم ٢١ آذار من كل سنة، حيث يسود في هذا العيد البهجة والسرور، فكلمة نوروز مكونة من مقطعين (نو) ويعني الجديد و (روز) بمعنى اليوم، أي اليوم الجديد، وقد كان لهذا العيد العديد من الأساطير سواء الكردية أو الفارسية، فالكردية منها تتحدث أن هناك ملكاً يُعرف بـ (سرجون) وكان ظالماً لشعبه يقتل العديد من الأكراد بين الحين والآخر، ليقوم بعد ذلك رجل كردي يدعى (كاوا) بالثورة عليه مع مجموعة من الأكراد وأضرموا النار في جبال كردستان ليعلنوا بذلك بداية حياتهم الجديدة ونهاية حكم الملك الظالم، حيث قامت عادات وطقوس هذا العيد على اجتماع أفراد العائلة مع الأصدقاء والأقارب، حيث يتم خلاله شراء الثياب الجديدة، حيث يقومون وبشكل

(١) السندي ، المجتمع الكردي، ص ٤٣ .

(٢) الجاوشي ، هادي رشيد ، تراث أربيل التاريخي ، ط١ ، الامانة العامة لإدارة الثقافة والفنون ، أربيل ، ١٩٨٥ م ، ص ٧٣ . وسيشار له لاحقاً : الجاوشي ، تراث أربيل التاريخي .

(٣) النقشبendi ، محمد نجم الدين ، الكرد وكردستان ، ترجمة : دائرة المعارف الإسلامية ، ط١ ، دار معروف للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٤١ . وسيشار له لاحقاً : النقشبendi ، الكرد وكردستان .

(٤) سليمان ، خضر ، مراسيم الختان عند اليزيدية ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ١١ ، بغداد ، ١٩٧٤ م ، ص ١١٦ .

تقليدي بإشعال النار في الجبال والوديان ويقفون فوقها وهم يهتفون (يا نار خذى لوني الأصفر واعطيني لونك الأحمر) دلالة منهم إلىأخذ النار للأمور السيئة التي حدثت في سنتهم الماضية، وتتم هذه الطقوس قبل يوم واحد من ليلة العيد^(١).

الأزياء واللباس التقليدي : يشكل أزياء الأكراد جزء لا يتجزأ من عاداتهم وتقاليدهم ، فقد تأثر زيهم بيئية مناطقهم التي كانوا يعيشون فيها، وكذلك بأسلوب عيشهم فالملابس العريضة هي الشائعة والأكثر استخداماً من الملابس الضيقة ولا سيما في تسلق الجبال وركوب الدواب، والزي الكردي في أصله هو زي قبلي، ولم يتعرض للتغيير كثيراً بسبب عامل المناخ من جهة ولأن العشيرة الكردية كانت تلجم إلى الجبال الباردة خلال شهر الربيع وترجع للسهول خلال الخريف^(٢).

وقد كان زي الرجل الكردي يتكون من^(٣) :

- ١ - (ده ربي): أي السروال وهو يتكون من القطن الأبيض ويلبس الرجل الكردي معه الجوارب الطويلة.
- ٢ - (الكراس): أي القميص ويلبس في الجزء العلوي من الجسم ويلبس تحته (بن كراس) أي القميص الداخلي.
- ٣ - (الحزام أو دوخين): وهو عبارة عن غزل من الصوف يربط به الرجل الكردي حضره حيث تلف عدة لفات بشكل متناسب وجميل على الخصر . ويتراوح طوله بين (١٥-٣) م، وقد اختص بها أكراد مناطق دهوك وزاخو وعقرة والعمادية بينما يقل طول الحزام عند أكراد اربيل والسليمانية وكركوك.
- ٤ - (الطاقية) : وكانت تصنع من صوف الاغنام وذلك بعد غزلها وحياكتها أو من وبر الابل ، ويختلف صنعها من منطقة لأخرى فهي قضاء العمادية كانت تصنع من القماش وتكون على شكل غير مخروطي ويلف حولها الشmag .

أما زي المرأة الكردية فقد كانت واسعة وفضفاضة وتتألف من العديد من القطع أبرزها^(٤) :

- ١ - (السروال) : ويصنع من القطن بشكل اساسي وجزءه السفلي من القماش الملون وترتدي المرأة الكردية فوقه فستان طويل .
- ٢ - (كورته ك) : أي الفستان وهو عبارة عن رداء فضفاض وواسع يربط من جهة الصدر.

(١) وردي، توفيق، نوروز ثورة كاوه، ط١، مطبعة العمري، النجف، ١٩٧٣م، ص٣. وسيشار له لاحقاً: وردي، نوروز .

(٢) سمنت ، دانا ادمز ، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، ط١ ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل، ٢٠١٢ م ، ٥٢ . وسيشار له لاحقاً: سمنت ، رحلة الى رجال شجعان في كردستان .

(١) الجاوشي ، الحياة الاجتماعية في كردستان ، ص١٠١ .

(٢) ادموندز ، سي حي ، كورد وترك وعرب ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، ط١ ، دار اراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢ م ، ص٨٤-٨٥ . وسيشار له لاحقاً: ادموندز ، كورد وترك وعرب .

٣ - (الحزام): وهو عبارة عن قطعة من القماش القطني يلف حول الظهر عدة لفات بشكل متناسق وجميل.

وتلاحظ الدراسة أن هناك تشابه كبيراً بين أزياء الأغنياء والفقراء من الرجال والنساء الأكراد، ويكمّن الاختلاف فقط في نوعية وجودة الأقمشة المستخدمة.

خامساً: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العشائر الكردية:

إن السلطات العثمانية كانت قد أتبعت سياسة أنهاء وتقليل النفوذ في تعاملها مع العشائر الكردية في ولاية الموصل، وقد تجلت تلك السياسة بشكل واضح في العديد من المظاهر من أبرزها: عدم مقبولية النظام العشائري الكردي لدى السلطات العثمانية، مما دفع السلطات العثمانية إلى اتباع العديد من السياسات من أجل تقويض وأنهاء النظام العشائري الكردي، وقد اتسمت السياسة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في تعاملها مع الأكراد بطابع سلمي من جهة وبطابع استبدادي من جهة أخرى^(١).

وبالنسبة للسياسة الإسلامية العثمانية، فقد تجلت في إسكان العشائر الكردية، وربط زعماء العشائر الكردية بالسلطة العثمانية وجعلهم كموظفي لديها، فضلاً عن جعل بعض مناطق العشائر الكردية كوحدات إدارية، وجعل زعماء العشائر الكردية كمسؤولين على تلك المناطق مع إعطائهم بعض الصلاحيات والامتيازات، يضاف إلى تلك الاجراءات قامت السلطات العثمانية بإنشاء عدة مدارس خاصة في إسطنبول لأولاد زعماء ورؤساء العشائر، وقد كانت أغلب تلك الاجراءات العثمانية المتبعة تجاه العشائر الكردية محاولة من قبل السلطان عبد الحميد الثاني لأجل كسب رضائهم، وضمان ولائهم للدولة العثمانية^(٢).

إضافة إلى أذكاء الخلافات بين العشائر الكردية، وتأجيج النزاعات بينهم، وعقد بعض الاجتماعات مع رؤساء العشائر الكردية لأجل حثهم على الخضوع للسلطات العثمانية، وعلى دفع الضرائب للسلطات العثمانية، وللحيلولة دون قيام العشائر الكردية بثورة أو تمدد ضد السلطات العثمانية^(٣)، ويدرك لنا المؤرخ الكردي (علي سيدو الكوراني) في هذا الصدد عدة مشاكل كانت قد حدثت بين العشائر الكردية والسلطات العثمانية خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني لأسباب عديدة، ومنها عدم تقبل العشائر الكردية لأسلوب للحكم العثماني، ولهذا فإن القبائل الكردية كانت تثور من وقت لآخر لأقل الأمور^(٤).

أما بالنسبة للأساليب غير السلمية التي أتبعتها السلطات العثمانية تجاه العشائر الكردية في ولاية الموصل فقد تمثلت باستخدام السلطات العثمانية لقوة العسكرية أحياناً في إخضاع بعض العشائر الكردية

(١) لوريمر ، دليل الخليج ، ج ٤ ، ص ٢٢٣٠ .

(٢) حسن ، جاسم محمد ، العراق في العهد الحميدي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور ياسين عبد الكريم ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م ، ص ١٦٥ .

(٣) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ١٩٢ .

(٤) الكوراني ، من عمان إلى العمادية ، ص ٦٩ .

لسلطتها و القضاء على قمردها أو عصيانها ، إضافة إلى ترحيل بعض العشائر الكردية من منطقة إلى أخرى ، فضلاً عن نفي بعض زعماء وقيادات الأكراد في مناطق ولاية الموصل المختلفة^(١).

وبالنظر لأهمية الوسائل التي استخدمها السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته تجاه العشائر الكردية ، ومن أبرزها:

١ - سياسة توطين العشائر الكردية : إن السلطات العثمانية كانت قد مارست سياسة توطين العشائر العراقية بشكل عام والكردية بشكل خاص، فالرغم من عدم الثقة التي كان قد أبدتها بعض شيوخ العشائر الكردية أتجاه أهداف وسياسة التوطين العثمانية، إلا أن البعض من العشائر الكردية كانت قد وافقت على تلك السياسة^(٢)، فعشيرة الهاوند الكردية مثلاً ، كانت قد طلت من السلطات العثمانية أن تعمل على توطينها، واستجابت السلطات العثمانية لطلبهم ، وأعطتهم بعض من الأراضي في قضاء بازيان في لواء السليمانية^(٣)، إلا أن الترحيب والقبول السريع الذي أبدته بعض من العشائر الكردية من سياسة التوطين العثمانية سرعان ما تغير إلى عدم مقبولية من قبلهم، نتيجةً لاستبداد بعض الولاة العثمانيين بـ سياسة التوطين ، وعملهم على تطبيقها بقوة ومن دون أخذ موافقة العشائر، مما أقلق العديد من العشائر الكردية من أهداف سياسة التوطين العثماني، والخوف من تؤدي تلك السياسة إلى تطبيق التجنيد الإجباري عليهم ، وقد دفعت تلك المخاوف بعض العشائر الكردية إلى ترك التوطين ، وكان من نتائج تطبيق سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في توطين العشائر الكردية الحصول على العديد من الامتيازات من أهمها : سهولة جباية الرسوم والضرائب، وقمع العشائر الكردية وأحكام السيطرة عليها، إضافة إلى سيطرة الحكومة على العديد من قنوات الري واعتماد العشائر الكردية على تلك القنوات المائية من أجل أرواء أراضيهم الزراعية، والذي أدى وبالتالي إلى زيادة نفوذ السلطات العثمانية بين العشائر الكردية^(٤).

٢ - مدرسة العشائر: إن من ضمن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في التعامل مع العشائر وبالخصوص الكردية منها هو إنشائه مدرسة في إسطنبول في أواخر عام ١٨٩١ م لأبناء العشائر بشكل خاص، كل ذلك بهدف حصوله على دعم العشائر الكردية وتهيئة جيل مناسب لها من زعماء العشائر الكردية

(١) صحيفة الزوراء ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ١٨٣٦ ، ١٣ جمادى الآخرة ، ١٣١٧ هـ ، ص ٨ .

(٢) حسن ، العراق في العهد الحميدي ، ص ١٥٧ .

(٣) صحيفة الزوراء ، السنة الرابعة ، العدد ٣٢٢ ، ١٧ ذي الحجة ، ١٢٨٩ هـ ، ص ٥ .

(٤) لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق ، ص ٣٧٤ .

يكون خاضعاً لها، وقد وضعت السلطات العثمانية العديد من الشروط من أجل قبول الطلبة في مدرسة العشائر من أبرزها، إن يكون المتقدم من إبناء رؤساء إحدى العشائر، وإن لا يزيد عمر المتقدم على (١٦) سنة^(٢).

وتتجذر الإشارة أن هناك العديد من العشائر الكردية في ولاية الموصل كانت في علاقة غير جيدة مع السلطات العثمانية، ومن أبرزها:

١ - عشيرة الهماؤند: إن عشيرة الهماؤند وبالرغم من عدم تعدادها الكبير، إلا أنها تمكن من أن تشغل السلطات العثمانية خلال فترة الدراسة وما سبقها، فأفرادها كانوا معروفيين بقوتهم وروحهم القتالية^(٣)، وقد مرت علاقتها مع السلطات العثمانية بمراحل مختلفة أتسم بعضها بالهدوء والاستقرار من جهة والقتال والنزاع المسلح من جهة أخرى، وقد كانت علاقات العراق مع إيران هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين الهماؤند والعثمانيين، فقد كانت الهماؤند تتخذ من إيران ملجاً لها عند ملاحقة القوات العثمانية لها، وتصعد من نشاطها في القيام بأعمال النهب والسلب وقطع الطرق ولا سيما عند سوء علاقة العراق مع إيران^(٤). وتتجذر الإشارة أنه في خلال حكم الوالي العثماني في مدينة بغداد رؤوف باشا^(٥)، كانت قد طابت العلاقات بين السلطات العثمانية وعشيرة الهماؤند، على أثر قيام والي بغداد بتعيين عدد كبير من أفراد عشيرة الهماؤند في صنف قوات الدرك العثمانية^(٦).

إلا أن تلك العلاقات الحسنة بين الهماؤند والسلطات العثمانية لم تدم طويلاً فسرعان ما ساءت في بدايات حكم السلطان عبد الحميد الثاني، نظراً لوقف الدولة العثمانية لجانب إحدى العشائر المنافسة

(٢) حسن ، العراق في العهد الحميدي ، ص ١٦٠ .

(٣) اداموندرز ، كورد وترك وعرب ، ص ٧٥ .

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، ص ٦٤ .

(٥) رؤوف باشا : والي عثماني تولى حكم ولاية بغداد في عام ١٨٧٢م إلى عام ١٨٧٣م ، وقد تمكن من ادخال العديد من الاصلاحات العثمانية في ولاية بغداد ، وقد تولى حكم العديد من ولايات الدولة العثمانية ، حيث اشتهر بذكائه ودهائه السياسي . ينظر : العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، ص ١١٦ .

(٦) قوات الدرك : وهي أحدى فروع القوات العثمانية ، وهي مسؤولة عن الحفاظ على الامن والنظام في المناطق التي تقع خارج سلطة الشرطة ويكلمن عملها في الحفاظ على الامن الداخلي ومراقبة الحدود واصل كلمة الجندرمة من أصول عثمانية وفرنسية . ينظر : عامر ، محمود ، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد ١١٧ ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، ٢٠١٢م ، ص ١٦٠ .

لعشائر الهماؤند، مما دفع الأخيرة إلى شن العديد من الغارات على السلطات العثمانية من حين إلى آخر^(٤)

وعند تولي السلطان عبد الحميد الثاني للحكم قامت عشائر الهماؤند بالهجوم على سنجق السليمانية، إلا أن قدوم قوات عثمانية إضافية حال دون سيطرتهم على السليمانية^(٥)، فقدوم الهماؤند من الأراضي الإيرانية والاغارة على القوات العثمانية، كان قد دفع كل من السلطات العثمانية والإيرانية إلى الاتفاق على الحد من أعمال الهماؤند، وتبعداً لذلك حشدت السلطات العثمانية والإيرانية ما يقارب لثلاثون ألف رجل مطاردة الهماؤند، إلا أن تلك الاجراءات لم تستطع تحقيق أي أهداف تذكر، مما دفع السلطات العثمانية إلى عقد الصلح مع الهماؤند، والذي تم بموجبه إعادة عشائر الهماؤند إلى موطنهم في ولاية الموصل في قضاء بازيان في سنجق السليمانية^(٦).

وتجدد النزاع مرة أخرى بين الهماؤند والسلطات العثمانية على أثر العداوة بين عشيرة الهماؤند والجاف، نتيجةً لدعم السلطات العثمانية للجاف ضد الهماؤند، والذي نتج عنه اشتعال القتال مرة أخرى بين القوات العثمانية وإفراد عشيرة الهماؤند، وقد أدت السياسة العثمانية في تعاملها مع الهماؤند إلى هروب عدد كبير من أفرادها إلى إيران، فضلاً عن تسليم عدد آخر من الهماؤند لأنفسهم للقوات العثمانية، ثم طلبت السلطات العثمانية من الهماؤند الهاربين للعودة من إيران، فاستجابوا لطلب العثمانيين، وتم توزيعهم من قبل الدولة العثمانية في بعض مناطق ولاية الموصل ومناطق ادنة وسيواس وأنقرة وغيرها

^(٧)

وقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بنفيهم من مرة أخرى في عام ١٨٩٠م، ولكن هذه المرة نفاهם إلى ليبيا ، حيث قام السلطان عبد الحميد الثاني بنفي بعض الأسر من الهماؤند وبعض رجالاتها الذين كانوا

(٤) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ٤٣ .

(٥) سون ، رحلة متكرر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، ص ٢٢٩ .

(٦) العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، ص ٨٤ .

(٧) للمعلومات حول التوزيع الجغرافي لعشائر الهماؤند في ولاية الموصل ، يراجع الوثائق العثمانية لعام ١٨٨٦م : وثيقة رقم (٢٦) جمادي الأول لسنة (١٣٠٤هـ) والمرقمة (٤٨٨) تحت عنوان (قبول الاشقياء الهماؤند القادمين من ايران واسكانهم) ، ينظر : علي ، عبدالله محمد ، كورستان في عهد الدولة العثمانية ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، بإشراف أحمد عثمان ابو بكر ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، كورستان ، العراق ، ١٩٩٨م ، ص ٩٨ .

(٨) الدجاني ، أحمد صدقي ، ليبيا قبل الاحتلال البريطاني أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني ، ط١ ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص ٦٠ . وسيشار له لاحقاً : الدجاني ، ليبيا قبل الاحتلال البريطاني .

يمثلون خطراً على حكمها إلى مدينة بنغازي ومجموعة أخرى إلى طرابلس، إلا أنه بعد فترة من الزمن رجع الهماؤند إلى أماكنهم السابقة في سنجق السليمانية، بناءً على طلب الوالي العثماني في ليبيا آنذاك بإرجاع الهماؤند إلى مناطقهم السابقة^(٣).

أما بالنسبة للهماؤند الذين نفوا إلى مناطق أدنة وسيواس في ولاية أنقرة، فقد تمكن البعض منهم من الهرب إلى أطراف ولاية الموصل، تاركين أطفالهم وذسائهم، وارسلت السلطات العثمانية قوات من أجل القضاء عليهم، إلا أن الهماؤنديين كانوا قد تجمعوا بأطراف الموصل وهددوا بالقيام بأعمال تخريبية وانتقامية، مما دفع السلطات العثمانية إلى الرضوخ لهم وقبول لجوئهم في أطراف الولاية، فاستقرت العلاقة بين الطرفين إلى نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني من دون أية مشاكل أخرى^(٤).

٢ - عشيرة الجاف : إن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في توطين العشائر الكردية ، كانت قد أدت إلى خوف بعض العشائر من تلك السياسة ومنها عشيرة الجاف مما دفع رئيسها إلى النزوح بعشيرته إلى إيران عند عشيرة الجاف الإيرانية هناك ، إلا أنه وبعد فترة قليلة عادت عشيرة الجاف إلى سنجق السليمانية وعين رئيسها قائم مقام مدينة حلبة التابعة إلى سنجق السليمانية، ونتيجةً لذلك أصبحت علاقات الطرفين متحسنّة نوعاً ما ، ومن أبرز سمات صفاء العلاقات بين الجانبين هو تقديم زعيم الجاف أكثر من (١٠٠) جواد إلى القوات العثمانية وذلك في عام ١٨٨١م^(٥)، وكان التسامح واللين من أبرز ما ميز سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في تعامله مع عشيرة الجاف ، فكانت السلطات العثمانية تقتصر فقط علىأخذ رسوم محدودة من زعمائها ، كان الهدف منها الابقاء على دعم الجاف لهم ولكي لا تميل إلى إيران أيضاً^(٦).

وتتجدر الإشارة أنه من الصعب أن نحدد موقف معلوم للسلطان عبد الحميد الثاني من الأكراد في ولاية الموصل فعند دراسة المذكرات الخاصة بالسلطان نلاحظ وجود تقارب في موقفه من الأكراد، إذ أنه دعا إلى التقرب من الأكراد بقوله " ما الذي يضرنا إذا قربنا الأكراد منا فهم أخواننا في الدين "، ويعتمد بذلك التقارب على وحدة الدين وكذلك نجده يدعو إلى ضم الأكراد بالعنصر- التركي فيقول " أن من المهم تقوية العنصر التركي في بلاد الروم عامة والأناضول خاصة ، وصهر الأكراد وضمهم إلينا "، ونجده أيضاً في

(١) زكي ، تاريخ السليمانية ، ص ١٩٥ .

(٢) صحيفة الزوراء ، السنة الرابعة عشر ، العدد ١٠٥٧ ، ٢٦ ذي القعدة ، ١٢٩٩ هـ ، ص ١١ .

(٣) العزاوي ، عشائر العراق الكردية ، ص ٩٨ .

وضع آخر يصف الأكراد بالصفات الحسنة عند مقارنته الأكراد مع الأرمن فيذكر " فأما الأكراد فهم على العكس من الأرمن ، جبارة ، أقوياء، رعاة ، غلاظ ، شداد ، يعيشون في هذه الولايات منذ القدم " ^(١) .

وي يكن للدراسة أيضاً أن تبين أنه وعند قدوم عيد الأكراد المعروف بـ(عيد نوروز)، فنلاحظ أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يجتمع مع أفراد عائلته وكبار موظفيه بهذا العيد ويقومون بتوزيع الحلويات وقبول الهدايا من ممثليات الدول المجاورة لهم ^(٢) .

وفي النهاية فإن الدراسة تتفق مع العديد من المراجع التاريخية في رسم موقف السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الأكراد في ولاية الموصل عندما يقال "إن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد علم بسياسة الذكية وبعد نظره دور الأكراد المهم في رسم سياساته وتمكن بدهائه أن يجعل من رجال الدين الأكراد من أحسن المؤيدين له في عهده" ^(٣) .

(١) السلطان عبد الحميد الثاني ، مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة وتقديم وتحقيق : محمد حرب عبد الحميد ، ط٣، دار القلم ، مصر ١٩٩١ م ، ص٤٧-٦٢ . وسيشار له لاحقاً : السلطان عبد الحميد الثاني ، مذكرات السلطان .

(٢) اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ص١٨٥ .

(٣) علي ، عثمان ، الحركة الكردية المعاصرة (١٩٤٦-١٨٣٣م) ، ط٣، دار القسدير للنشر والاعلان ، اربيل ، ٢٠١١م ، ص١٣٥ . وسيشار له لاحقاً : علي ، الحركة الكردية .

الخاتمة

في ضوء المعلومات الواردة في الرسالة ومن المصادر والمراجع يتبيّن أنَّه: كان للأكراد إمارات وكيانات سياسية متعددة منذ فترات تاريخية بعيدة إلا أنها انهارت واحدة تلو الأخرى ويرجع ذلك إلى الخلافات الداخلية للأكراد وخيانات الزعامات الكردية وعدم النضج الفكري لهم إضافة إلى العوامل الخارجية التمثلة في الاطماع الخارجية من أجل السيطرة على أراضيهم ومواردهم وإن المناطق الكردية في ولاية الموصل كانت ذات طبوغرافية معقدة بحيث يصعب على الدولة العثمانية في أخضاعها بشكل مباشر، مما دفعها إلى استغلال نفوذ الأغوات للأكراد على مناطقهم، كما إن تلك الطبيعة كانت قد أدت إلى عزلة المجتمع الكردي عن بعضه البعض إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد أمكن لنا معرفة النمط الاجتماعي للأكراد فهو مجتمع أبوي ولرب الأسرة السيطرة الكاملة على شؤون اسرته كما إن للعادات والتقاليد الاهمية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الكردي.

الإدارة العثمانية غير المستقرة لمناطق الكردية في ولاية الموصل فأكثر ما يميزها خلال فترة الدراسة هو التغييرات المستمرة التي طالت التقسيمات الإدارية في المناطق الكردية من حيث ضم مناطق واستحداث مناطق أخرى وكانت الأسباب الأمنية في مقدمة المبررات التي اعتمدت عليها السلطات العثمانية ل القيام بذلك التغييرات الإدارية لمناطق الكردية في ولاية الموصل.

وخطورة المجتمع الكردي للنظام العثماني الكريدي والذي قسم بدوره المجتمع الكردي إلى العشائر الرحالة والمستقرة، فقد كان الطابع العثماني هو السائد في تنظيم العلاقات الاجتماعية في المناطق الكردية من ولاية الموصل ، وقد أظهرت الدراسة أن المجتمع الكردي كان يتميز بتتنوعه الديني والقومي، إضافة إلى عاداته وتقاليده الخاصة، إذ امتاز الأكراد بأزيائهم الخاصة بالرجال والنساء، فضلاً عن طقوس الخطوبة والزواج والولادة وغيرها.

والملومات الاقتصادية الكبيرة لمناطق الكردية ولاسيما في الزراعة والرعي واللitan كانتا الحرفتان الرئيسيتان لمعظم الأكراد، وقد اشتمل تلك المقومات على الأراضي الخصبة والثروة المائية إضافة إلى وفرة الثروة الحيوانية مما أدى إلى انتشار العديد من الحرف والصناعات اليدوية إلا إن معظم المناطق الكردية كانت تعاني من الفقر نظراً لاستغلال الأغوات للأكراد للفلاحين الأكراد إضافة إلى افتقار المناطق الكردية إلى الطرق الصالحة للنقل والموصلات فأغلبها كانت رديئة وجبلية صعبة، فضلاً عن سوء السياسة العثمانية الخاصة بالضرائب والتجنيد الإلزامي للأكراد والذي أُنْقَل بدوره كأهل الأكراد.

فضلاً عن سياسة (مسك العصا من الوسط) التي أتبّعها السلطان عبد الحميد الثاني في تعامله مع الأكراد فمن ناحية كانت سياسة (فرق تسد) هي الغالبة في تعامل السلطات العثمانية مع معظم العشائر الكردية والتي وصلت في بعض الأحيان إلى نفي العديد منهم إلى أماكن أخرى إضافة إلى غض البصر عن

إخطاء جامعي الضرائب العثمانية والاغوات الأكراد سعياً منهم للحفاظ بولائهم وتبعيتهم للسلطات العثمانية، ومن ناحية أخرى نجد أن السلطان عبد الحميد الثاني عمل على دعم الأكراد ومساندتهم من خلال قبول البعض منهم بالمراكم المهمة ومشاركته الأكراد في أعيادهم ومناسباتهم الخاصة كعيد (نوروز) فضلاً عن تأسيسه لقوات (الفرسان الحميدة) من الأكراد وأن كانت لأهداف سياسية أخرى.

إضافة إلى تعظيم الأكراد لرجال الدين لذلك فقد كان من السهل على رجال الدين إقناع الأكراد بما كانوا يؤمنون به ولهذا انتشرت العديد من الطرق الصوفية والزوايا والتکايا والمدارس الدينية في معظم المناطق الكردية في ولاية الموصل وهذا ما يبرر سرعة انتشارها .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

الماي , أنور , الفردوس المجهول (بحث تاريخي اجتماعي ادبي عن منطقة بهدينان عامه وبرواري بالا خاصة) , مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية , جامعة دهوك , ١٩٥٢م

ثانياً: المصادر العثمانية غير المنشورة

- سالنامة ولاية الموصل لعام (١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م).

- سالنامة ولاية الموصل لعام (١٣٠٩هـ / ١٨٩١م).

- سالنامة ولاية الموصل لعام (١٣١٠هـ / ١٨٩٢م).

- سالنامة ولاية الموصل لعام (١٣١٢هـ / ١٨٩٤م).

- موصل ولایتی سالنامة سی (١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م).

- سالنامة ولاية الموصل , سالنامة رسمسيدر , لعام ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م , موصل , مطبعة سندھ طبع أولى شمدہ .

- سالنامة ولاية الموصل , لعام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م , مطبعة احمد احسان , در سعادت , استانبول .

- سالنامة الموصل ولایتی لعام (١٣٣٠هـ / ١٩١٢م).

ثالثاً: الوثائق العربية المنشورة :

- الدستور(مجموعة التنظيمات العثمانية) , ترجمة : نوبل نعمة الله نوبل , ج ٣ , مطبعة الادبية , بيروت , ١٩٠١م.

- عصبة الأمم , مسألة الحدود بين تركيا وال العراق , مطبعة الحكومة , بغداد , ١٩٢٤م.

رابعاً: المصادر الكردية:

- بإیان , جمال , سليمانی شاری که شاوه که م , به رکی سییه م , جاب وئوفسیتی ده زکایی سه رده م , سليمانی , ٢٠٠٠م (بإیان , جمال , سليمانیة مدينة الحضارة , ج ٢ مطبعة سردم , السليمانية , ٢٠٠٠م).

- بإیانی , عبد القادر رستم , تاريخ وجغرافيا كورستان موسوم به : سیر الاکراد , جابخانه ی ارزنک , تهران , ١٣٦٦م (بإیان , عبد القادر , أوضاع الکرد وتاريخ کردستان , ترجمة ریم حسام , ط ١ , مطبعة ماسور, ستوكهولم , ١٩٩١م).

- بیخالی , مولود , هه ولیم وادیوه , جابکرنا دوو , دار الحرية للطباعة , به غدا , ۱۹۹۱م .(بیخالی , مولود , رأیت أربيل بهذا الشكل , ط ۲ , دار الحرية , بغداد ۱۹۹۱م) .
- ره شه , اکرم محمود , شاری سلیمانی , به رکی دووه م , دار الحرية للطباعة , به غدا , ۱۹۸۹م .(رشا , اکرم محمود , مدينة السليمانية , ج ۲ , بغداد ۱۹۸۹م) .
- سوجادی , علاء الدين , شوره شه کانی کورد وکوماری عراق , به غدا , ۱۹۵۹م . (سجاد , علاء الدين , ثورة أكراد جمهورية العراق , بغداد ۱۹۵۹م) .
- شه ریف , ئازاد جه لال , جیوکرافیای هه ریپی کوردستانی عراق , جابخانه ی و زاره قی به رورده , هه ولیر ۱۹۹۸م . (شريف , أزاد جلال , جغرافية اقلیم کردستان العراق, مطبعة وزارة التربية , أربيل ۱۹۹۸م) .
- عبدو للا , خه بات , بنه ما تورییه کانی جوکرافیایی عه سکه ری کوردستانی , ج ۲ , سلیمانی , ۲۰۰۵م .(عبدالله , خبات , الجغرافية العسكرية لكردستان , ج ۲ , السليمانية ۲۰۰۵م) .
- عومه ر , عبدو , به رزی ونزمی روی زه وی هه ریپی کوردستان , هه ولیر , ۱۹۹۸م .(عمر , عبدو , الموارد المائية في اقلیم کردستان , أربيل ۱۹۹۸م) .
- بیمار , عه بد الرزاق , به خشانی کوردي , ط ۱ , دار الحرية للطباعة , به غدا , ۱۹۹۸م .(بیمار , عبد الرزاق , الأعلام الکورد, ط ۱ , دار الحرية , بغداد ۱۹۹۸م) .
- ئامیدی , صادق بهاء الدين , هوزانفانیت کورد , به غدا , ۱۹۸۰م .(ئامیدی , صادق بهاء الدين , الشعراة الکرد , بغداد , ۱۹۸۰م) .
- بی ره ش , بی ره ش , بارزان وحركة الوعي القومي الکردي (۱۸۲۶-۱۹۱۴م) , د.ن.د.م , ۱۹۸۰م .(یارش , یارش , بارزان وحركة الوعي القومي الکردي ۱۸۲۶-۱۹۱۴م) .
- موکریانی , حسن حزینی , مزووی میرانی سوران , جابخانه هولیر , هولیر ۱۹۶۲م .(موکریانی , حسن حزینی , تاریخ إمراء سوران , مطلعه أربيل , أربيل ۱۹۶۲م) .

خامساً : المصادر العربية :

- ابن خلکان , ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد (ت: ۶۸۱) , وفيات الاعيان , ج ۱ , ط ۱ , دار صادر , بيروت , ۱۹۹۰م , ص ۹۰ . وسيشار له لاحقا : ابن خلکان , وفيات الاعيان .

- الحموي ، ياقوت بن عبدالله ، (ت : ٦٢٣هـ) ، معجم البلدان ، ج ٥ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- المسعودي ، أبي الحسن علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ) ، مروج الذهب ومعادن الجواهر ، ج ٢ ، ط ٦ ، مطبعة دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٤٨ .

المراجع العربية والمترجمة اليها :

- ال بازركان ، علي ، الواقع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٥٤م.
- احمد ، جمال رشيد ، لقاء الاسلاف ، ط ١ ، مطبعة اراس ، كردستان العراق ، ٢٠٠٧م .
- احمد ، ذكي حسين ، اسهام علماء كردستان العراق في الثقافة الإسلامية ، ط ١ ، دار ئاراس للطباعة والنشر والتوزيع ، اربيل ، ١٩٩٩م .
- أحمد ، كمال مظهر ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق ، ج ١، مطبعة رينيون إقليم كردستان ، ٢٠٠٤ .
- أحمد ، محمد احمد ، اكراد الدولة العثمانية ، ط ١، مطبعة هاشم ، اربيل ، ٢٠٠٩م .
- أخميس ، حنان ، أصل الأكراد ، ج ١ ، ط ١ ، دراسات على شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٥م .
- اداموف ، اسكندر ، ولادة البصرة في ما ضيّها وحاضرها ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، ج ١ ، ط ١ ، البصرة ، ١٩٨٢م .
- ادموندز ، سي جي ، كورد وترك وعرب ، ترجمة : جرجيس فتح الله ، ط ١ ، دار اراس للطباعة والنشر-، اربيل ، ٢٠١٢م .
- اسعد ، صلاح الدين محمد ، كردستان والحركة الوطنية ، ط ١ ، مطبعة الاهالي ، بغداد ، ١٩٥٩م ، ص ٨٧ . وسيشار له لاحقاً : اسعد ، كردستان والحركة الوطنية .
- إسماعيل ، زبيير بلال ، اربيل في ادوارها التاريخية ، ط ١ ، النجف ، ١٩٧١م .
- الاطرقجي ، رمزية ، الموارد الزراعية وامانة في الموصل خلال القرنين الثاني والثالث الهجري ، ط ١ ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- اغا ، عبدالله امين ، بلدة اسكي الموصل تاريخها واثارها ، ط ١ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٧٤م .
- الاكراد حسب المصادر العربية ، ترجمة : عبد الكرييم ابا زيد ، معهد الاستشراق ، يريفان ، ١٩٨٧م .
- الالوسي ، محمود ، روح المعاني ، ج ١١ ، مج ٩ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ .

- اوزيران ، صالح ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ، ترجمة : عبد الجبار ناجي ، ط١ ، دار البصرة للنشر، ١٩٧٩ م .
- اوطايili ، اييلر ، النظم الإدارية في عهد التنظيمات الخيرية وما تلاه ، ج١ ، ط١ ، استانبول ، ١٩٩٩ م .
- اوغلي ، عائشة عثمان ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة : صالح سعداوي صالح ، دار البشير للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩١ م .
- ايست ، جوردن ، الجغرافية توجه التاريخ ، ترجمة : جمال الدين ، ط١ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- ب ، لي Dix ، دراسات حول الأكراد واسلافهم الخالدين الشماليين ، ترجمة : عبدي حاجي ، ط١ ، مكتبة خاني ، حلب ، ١٩٩٤ م .
- إبابان ، جمال ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، ط١ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٦ م .
- باشا ، خورشيد ، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران ، ترجمة : مصطفى زهران ، ط١ ، المركز القومي للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ م .
- باقر ، طه ، المرشد إلى موطن الآثار والحضارة ، ط١ ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٦ م .
- باقر ، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ط١ ، بغداد ، مطبعة الحوادث ، ١٩٧٣ م .
- باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .
- البدليسي ، شرفخان بن شمس الدين ، الشرفنامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ترجمة : محمد علي عوني ، ج١ ، ط١ ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٥٨ م .
- برونسن ، مارتن فان ، المجتمع الكردي (العرق ، القومية ، مشاكل اللجوء) ، ترجمة : صدقى عز الدين دهوك ، ١٩٨٨ م .
- البريفكاني ، وحيد الدين قطب الأكراد ، العالم الرباني الشيخ نور الدين البريفكاني وأثاره ، ط١ ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ١٩٨٤ م .
- البريفكاني ، ملا محمد سعيد ، فضلاء بهدينان ، ط١ ، مطبعة دهوك ، دهوك ، ١٩٧٧ م .

- البستاني ، بطرس ، دائرة المعارف ، مج. ١٠، ط١، مطبعة الهلال ، مصر، م ١٨٩٨ .
- البستاني ، سليمان ، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، م ١٩٧٨ .
- بصري ، مير ، أعلام الكورد ، ط١ ، دار رياض الرئيس ، مصر ، م ١٩٩١ .
- بطاطو ، حنا ، العراق والطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط٣ ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، م ٢٠٠٣ .
- البغدادي ، ابراهيم فصيح البغدادي ، عنوان المجد ، ط١ ، دار الحكمة ، بغداد ، م ١٩٩٨ .
- بلال ، مازن ، المسألة الكردية (الوهم والحقيقة) ، ط١ ، دار البيان للنشر والتوزيع ، بيروت ، م ١٩٩٣ .
- بندية ، هنري ، رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين ، ترجمة : يوسف حي ، دار ئاراس للطباعة والنشر والتوزيع ، اربيل ، م ٢٠٠١ .
- بوا ، توماس ، تاريخ الأكراد ، ترجمة : محمد تيسير ميرخان ، دار الفكر ، دمشق ، م ٢٠٠١ .
- بيشيكجي ، إسماعيل ، النظام في الانظول الشرقية (الاسس الاقتصادية - الاجتماعية) ، ترجمة شكور مصطفى ، مطبعة وزارة التربية ، اربيل ، م ٢٠٠٠ .
- بيير ، دي ، الحياة في العراق ١٨١٤-١٩١٤ م ، ترجمة : اكرم فاضل ، دار الجمهورية ، بغداد ، م ١٩٦٨ .
- تاج الدين ، احمد ، الأكراد تاريخ شعب قضية وطن ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، م ٢٠١٠ .
- التطيلي ، بنiamين بن يونة ، رحلة بنiamين (١١٦٥هـ-٥٦١هـ) ، ترجمة : عزرا حداد ، ط١ ، مطبعة الشرقية ، بغداد ، م ١٩٤٥ .
- توما ، بووا ، محة عن الأكراد ، ترجمة : محمد شريف عثمان ، ط١ ، النجف الاشرف ، م ١٩٦٩ .
- الجادر ، وليد ، صناعة الانسجة في وادي الرافدين القديم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، م ١٩٧٩ .
- الجادر ، وليد محمود ، الملابس الشعبية في العراق ، ط١ ، مطبع الجمهورية ، بغداد ، د.ت .
- الجار الله ، وعد الله ، زاخو ، ط١ ، دار ئاراس للطباعة والنشر والتوزيع ، اربيل ، م ٢٠٠٨ .
- الجاوشي ، هادي رشيد ، الحياة الاجتماعية في كردستان ، ط١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، م ١٩٧٠ .

- الجاوشلي , هادي رشيد , الحياة الاجتماعية في كورستان ، ط١ ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- الجاوشلي , هادي رشيد , المظاهر الاقتصادية في تراث منطقة كردستان ، ط١ ، دار الزوراء ، بغداد ، ١٩٨٧ م .
- الجاوشلي , هادي رشيد , تراث اربيل التاريخي ، ط١ ، الامانة العامة لإدارة الثقافة والفنون، اربيل ، ١٩٨٥ م .
- الجبوري , أحمد حسين عبد ، القدس في العهد العثماني ١٦٤٤-١٧٩٩ م ، ج ١ ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ م .
- جليل ، جليلي ، اكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر- ، ترجمة : بافي نازي ، دار الامان ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- جليلي ، جليل ، من تاريخ الامارات الكردية في الامبراطورية العثمانية ، ترجمة : محمد عبدو ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٧ م .
- جمال ، رشيد ، تاريخ الكرد القديم ، ط١ ، مطبعة الجامعة ، اربيل ، ١٩٩٠ م .
- الجميل ، سيار ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، ط١ ، مطبعة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٩ م .
- الجنابي ، هاشم خضير ، التركيب الداخلي لمدينة الموصل ، ط١ ، مطبعة الموصل ، ١٩٨٢ م .
- الجندي ، محمود ، ماهي اليزيديه ومن هم اليزيديون ، ط١ ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٧٦ م .
- الجوahري ، عماد عبد السلام ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ م ، ط١ ، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٧٨ م .
- جياروك ، معروف ، القضية الكردية ، ط١ ، د.ن ، بغداد ، ١٩٣٩ م .
- حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، ط١ ، مطبعة المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت .
- الحسني ، عبد الرزاق ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، ط١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ١٩٥٣ م .
- الحسني ، عبد الرزاق ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، ط١ ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٨ م .
- حسين ، عبد الرزاق عباس ، نشأة مدن العراق وتطورها ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

- حسين ، محسن محمد ، اربيل في العهد الاتابكي (٥٥٢-٦٣٠هـ) ، ط١ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- حسين ، محسن محمد ، موضوعان في التاريخ الكردي ، ط١ ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- حسين ، محمد ، نهاية الاقطاع في العراق ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، د.ت.
- حمه ، رشيد فؤاد ، الكرد في المصادر الكردية ، ط١ ، مطبعة كركوك ، كركوك ، ١٩٧٨ .
- الحال ، الشيخ محمد ، معروف النودهي البرزنجي ، ط١ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٣ .
- خصباك ، شاكر ، العراق الشمالي ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- خصباك ، شاكر ، مميزات الحياة القبلية الكردية ، ط١ ، د ، ن ، بغداد ، ١٩٦٠ .
- خصباك ، شاكر ، الاكراط دراسة جغرافية اثنوغرافية ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٢ .
- الخلف ، جاسم محمد ، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط٣ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- خورشيد ، فؤاد حمه ، العشائر الكردية ، ط١ ، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- الخياط ، جعفر ، مبادى الزراعة العامة ، ط١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .
- دبليو ، ار هي ، سنتان في كردستان ١٩١٨-١٩٢٠م ، ترجمة فؤاد جميل ، ج١ ، ط١ ، دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- الدجاني ، احمد صدقى ، ليبيا قبل الاحتلال бритاني أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني ، ط١ ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- دردور ، الياس ، تاريخ الفقه الإسلامي ، ط١ ، دار النور ، مصر ، ٢٠٠١م ، ص٤٢١ .
- الدروبي ، أبراهيم عبد الغني ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، ط٢ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٥٨ .
- الدملوجي ، صديق ، اليزيدية ، ط١ ، مطبعة الاتحاد ، الموصل ، ١٩٤٩ .
- الدملوجي ، صديق ، إمارة بهدينان الكردية ، ط٢ ، دار سيريز ، اربيل ، ١٩٩٩ .
- الدملوجي ، صديق ، مدحت باشا ، ط١ ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٥٢ .
- الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ .

- الدوسي ، تحسين ابراهيم ، المدخل لدراسة الادب الكوردي ، ج ١ ، ط ١ ، د.ن. ١٩٩٣ م .
- الديوه جي ، سعيد ، الموصل ام الربيعين ، ط ١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٥ م .
- الديوه جي ، سعيد ، اليزيدية ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .
- الديوه جي ، سعيد ، تاريخ الموصل ، ط ١ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشرـ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ م .
- رسول ، عز الدين ، شيء من التصوف في الادب الكردي ، ط ١ ، مطبعة سيريز ، اربيل ، ٢٠٠٥ م .
- رفيق ، احمد ، اغا البنات ، ترجمة : سامية محمد جلال ، ط ١ ، المركز القومي للترجمة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٩ م .
- الروضان ، عبد عون ، موسوعة عشائر العراق ، ج ٢ ، ط ٢ ، دار الاهلية للنشرـ والتوزيع ، لبنان ، ٢٠٠٢ م .
- رؤوف ، عماد عبد السلام ، الموصل في العهد العثماني (١٧٢٦-١٨٣٤ م) ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ م .
- ريج ، كلوديس جيمس ، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠ م ، ترجمة : بهاء الدين نوري ، ط ١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ م .
- زكي ، امين محمد ، تاريخ السليمانية ، ط ١ ، مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، ١٩٤٥ م .
- زكي ، محمد امين ، تاريخ الدول والإمارات الكردية ، ط ١ ، مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، ١٩٤٨ م .
- زكي ، محمد امين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ترجمة : محمد عوني ، تقديم كمال مظهر ، ج ١ ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العالمية ، بغداد ، ٢٠٠٥ م .
- زكي ، محمد امين ، مشاهير الكرد وكردستان في العد الإسلامي ، ج ٢ ، ط ١ ، ترجمة : سانحة زكي بيك ، تقديم محمد علي عوني ، مطبعة النقيض الاهلية ، بغداد ، ١٩٤٧ م .
- السامرائي ، عامر رشيد ، ملحة عن الازيء الشعيبة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- سامي ، شمس الدين ، القاموس التركي ، ط ١ ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، استانبول ، د.ت .
- سايكس ، مارك ، القبائل الكردية في الامبراطورية العثمانية ، ترجمة : خليل علي مراد ، تقديم ومراجعة : عبد الفتاح البوتأني ، ط ١ ، دار الزمان للطباعة والنشرـ والتوزيع ، كلية الآداب - جامعة دهوك ، ٢٠٠٧ م .

- الصوفي ، محمد امين ، سمير الليالي ، ج ٢ ، ط ١ ، دار الشام للنشر ، دمشق ، ١٩٩٨ م .
- الضابط ، شاكر صابر ، الكيل والميزان والمقياس في المدن العراقية في القرن التاسع عشر ، ط ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٤ م .
- العباسى ، خضر ، تاريخ بلدة زاخو ، ط ١ ، د.ن ، الموصل ، ١٩٤٧ م ، ص ١٠ .
- العباسى ، محفوظ ، إمارة بهدينان العباسية ، ط ١ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ، ١٩٦٩ م .
- عبد اللطيف ، نزار ، الحدود الشرقية للوطن العربي ، ط ١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ م .
- العبيدي ، ازهـر ، المـوـصـلـ ايـامـ زـمانـ ، مـطبـعـةـ دـارـ الـكـتـبـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ ، جـامـعـةـ المـوـصـلـ ، ١٩٩٨ م .

- العبيدي ، ازهـرـ ، المـوـصـلـ ايـامـ زـمانـ ، مـطبـعـةـ دـارـ الـكـتـبـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ ، جـامـعـةـ المـوـصـلـ ، ١٩٩٨ م .
- العبيدي ، محمد عبد الرحمن ، السلطان عبد الحميد الثاني ، ط ١ ، مطبعة الجامعة ، الموصل ، ٢٠٠٠ م .
- العزاوى ، عباس ، العمادية في مختلف العصور ، ط ١ ، مطبعة وزارة الثقافة ، اربيل ، ١٩٩٨ م .
- العزاوى ، عباس ، الكاكائية في التاريخ ، ط ١ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٤٩ م .
- العزاوى ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، ط ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٨ م .
- العزاوى ، عباس ، تاريخ النقوش العراقية لما بعد العهود العباسية (٦٦٥-١٣٣٥ هـ) إلى (١٢٨٥-١٩١٧ م) ، ط ١ ، مطبعة النور ، بغداد ، ١٩٥٨ م .
- العزاوى ، عباس ، شهـرـزـورـ السـلـيمـانـيـةـ (ـالـلـوـاءـ وـالـمـدـيـنـةـ)ـ ، مـراجـعـةـ وـتقـديـمـ :ـ مـحمدـ القرـهـ دـاغـيـ ، ط ١ ، دار السالمي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠٠٠ م .
- العزاوى ، عباس ، عـشـائـرـ العـراـقـ الـكـرـدـيـةـ ، ط ١ ، مـطبـعـةـ المـعـارـفـ ، بـغـدـادـ ، ١٩٤٧ـ مـ .
- العزاوى ، عباس ، مـوسـوعـةـ عـشـائـرـ العـراـقـ ، مج ١ ، ط ١ ، الدـارـ الـعـربـيـةـ لـلـمـوـسـوعـاتـ ، بـيـرـوـتـ ، ٢٠٠٥ـ مـ .

- العـسـليـ ، بـسـامـ ، فـنـ الـحـرـبـ الـإـسـلـامـيـ ، مج ٥ ، ط ١ ، دـارـ الـفـكـرـ ، بـيـرـوـتـ ، ١٩٨٨ـ مـ .
- عـلـيـ ، عـثـمـانـ ، الـحـرـكـةـ الـكـرـدـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ (ـ١٨٣٣ـ ـ١٩٤٦ـ مـ)ـ ، ط ٣ ، دـارـ التـفـسـيرـ لـلـنـشـرـ وـالـاعـلـانـ ، اـربـيلـ ، ٢٠١١ـ مـ .

- علي، علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني ، ط ١ ، مطبعة اليمان ، بغداد، ١٩٨٨ م .
- العمري ، ياسين خير الله ، زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية، النجف الاشرف، ١٩٧٤ م .
- العمري ، ياسين خيرالله ، غاية امرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ، ط ١ ، دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٨ م .
- عوض ، عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤) ، مصر ، ١٩٦٩ م .
- العيساوي ، شارل ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (١٨٠٠-١٩١٤) ، ترجمة : رؤوف عباس حامد ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
- الغمراوي ، امين سامي ، الأكراد في شمال العراق ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- فارس ، سليم ، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج ٥ ، ط ١ ، الاستانة ، ١٢٩٤ هـ .
- الفردوسي ، ابو القاسم ، الشاهنامه ، ترجمة : الفتح بن علي البنداري ، تحقيق وتقديم : عبد الوهاب عزام ، دار التأليف والترجمة ، ط ١، القاهرة ، ١٩٣٢ م .
- فرعون ، فريق مزهر ، القضاء العشائري ، ط ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٤١ م .
- فرنسيس ، بشير يوسف ، موسوعة المدن والمواقع في العراق ، تقديم: الاب البيير ابونا ، ج ٢ ، د.ن ، لندن ، ٢٠١٧ م ، ص ٩٨ .
- الفكيكي ، اديب توفيق ، تاريخ الاعلام ، ط ١ ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٨٩ م .
- فوا ، ديولا ، رحلة مدام ديولا فوا إلى كلدة العراق سنة ١٨٨١ م ، ترجمة : علي البصري، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٥٨ م .
- فوزي ، حسين ، حديث السنديباد القديم ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٣ م .
- فياض ، عبدالله ، تاريخ الامامية واسلافهم من الشيعة ، ط ١ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- قاسم ، أحمد فوزي، خناجر ورجال ، ط ١ ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- قاسملو ، عبد الرحمن ، كورستان والاكراد ، ط ١ ، المؤسسة اللبنانيّة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- القيسي ، ناهض عبد الرزاق ، النقود في العراق ، ط ١ ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ م.

- الكتاني , مسعود مصطفى , علم السياحة والمتزهات , دار المامون , الموصل , ١٩٩٠ م .
- الكوراني , علي سيدو , من عمان الى العمادية , ط ٢ , دار اراس للطباعة والنشر , اربيل , ٢٠١٢ م .
- الكيلاني , جمال الدين , الشيخ عبد القادر الكيلاني رؤية تاريخية معاصرة , ط ١ , مؤسسة مرتضى-للكتاب , بغداد , ٢٠١١ .
- ل , ن , كوتلوف , ثورة العشرين , ترجمة : عبد الواحد كرم , ط ١ , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٧١ م .
- لاريدي اوستن , البحث عن نينوى , ترجمة : ميخائيل عبدالله , د.م , ١٩٩٤ م .
- لوتسكي , فلاديمير بوبيوفتس , تاريخ الاقطان العربية الحديثة , ترجمة : عفيفة البستاني , ط ٧ , بيروت , ١٩٨٠ م .
- لوريير , قوردون , دليل الخليج , ترجمة : قسم الترجمة بمكتب امير دولة قطر ج ٣ , ط ٢ , قطر , د.ت .
- لونكريك , ستيفن هيمسلي , أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث , تحقيق : جعفر الخياط , ط ٥ , دار الرافدين للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠٠٤ م .
- المائي , أنور , الأكراد في بهدينان , ط ١ , مطبعة الحصان , الموصل , عام ١٩٦٠ م .
- المجدوب , طلال ماجد , تاريخ صيدا الاجتماعي , ط ١ , دار العلوم للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٨٣ م .
- المزوري , عبد الرحمن , بعض الواقع المهمة في تاريخ بهدينان , مجلة كاروان , العدد ٨١ , ١٨٨٩ م , ص ١٤٨ .
- المطبعي , حميد , رحلتي إلى شمال العراق , ط ١ , شركة الاديب البغدادية المحدودة , بغداد , ١٩٨٦ م .
- المؤصلي , منذر , عرب واكراد رؤية عربية للقضية الكردية , ط ١ , دار الغصون , بيروت , ١٩٨٦ م .
- مينورסקי , فلاديمير , الاكراد ملاحظات وانطباعات , ترجمة : معروف خزنه دار , ط ١ , مطبعة النجوم , بغداد ١٩٦٨ م .
- مينور斯基 , فلاديمير , الأكراد أحفاد الميديين , ترجمة : كمال مظهر احمد , مجلة المجمع العلمي الكردي , السليمانية , مجلد ١ , ١٩٧٣ م , ص ٥٨ .

- النجار , جميل موسى , الادارة العثمانية في ولاية بغداد , ط ١ , مطبع دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ٢٠٠١ ص ٥٩ .
- النجار , جميل موسى , الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧ م , القاهرة , ١٩٩١ م .
- النجار , جميل موسى , التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩-١٩١٨ م , ط ١ , مطبعة الشؤون الثقافية العامة , بغداد , ٢٠٠٢ .
- النقشبندي , محمد نجم الدين , الكرد وكردستان , بحث في دائرة المعارف الإسلامية , مطبعة المعارف , بغداد , ٢٠٠٢ م , ص ١٨ .
- النقشبندي , محمد نجم الدين , الكرد وكردستان , ترجمة : دائرة المعارف الإسلامية , ط ١ دار معروف للطباعة والنشر , بغداد , ٢٠٠٢ م .
- نورس , علاء موسى , حكم المماليك في العراق , ط ٢ , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٧٥ م .
- نيكيتين , باسيل , الاتراك دراسة سيولوجية تاريخية , تقديم : لويس سينيون , ترجمة : نوري الطالباني , دار الساقى , لبنان , ٢٠٠١ م .
- الهاشمي , طه , مفصل جغرافية العراق , ط ١ , مطبعة دار السلام , بغداد , ١٩٣٠ م .
- هاملتون , جيب , المجتمع الإسلامي والغرب , ترجمة : عبد المجيد القيسى - ج ٢ ، ط ٢ ، دمشق , ١٩٩٧ م .
- هاملتون , جيب , طريق في كردستان , ترجمة جرجيس فتح الله , ط ١ , دار الجمهورية , بغداد , ١٩٦٧ م .
- هر شлаг , زي , مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للاشراق الأوسط , ترجمة : مصطفى الحسيني , ط ١ , دار الحقيقة للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٧٣ م .
- هروري , درويش يوسف , بلاد الهكاري , ط ١ , دهوك , ٢٠٠٥ م .
- هوبي , جرجيس جبرائيل , القوميات العراقية ماضيها وحاضرها , ط ١ , مطبعة الإرشاد , بغداد , ١٩٥٩ م .
- وردي , محمد توفيق , نوروز ثورة كاوه , ط ١ , مطبعة العمري الحديثة , النجف الاشرف , ١٩٧٣ م .
- ويكرام , دبليو , مهد البشرية الحياة في شرق كردستان , ترجمة : جرجيس فتح الله , بغداد , ١٩٧١ م .

- يحيى ، جلال ، مشكلات الأقليات في الوطن العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

الرسائل الجامعية :

- ابراهيم ، موسى مصطفى ، سنجار ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور خليل علي مراد ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ١٩٨٩ م .

- البدرى ، منذر عبد المجيد ، جغرافية الأقليات الدينية في العراق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الأستاذ حسن الاوسي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م .

- الجبوري ، محمد نجم عبدالله ، علاقات العراق الثقافية ببلاد الشام ١٨٣١-١٩١٨ م ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ م .

- حسن ، جاسم محمد ، العراق في العهد الحميدي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور ياسين عبد الكري姆 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م .

- حسين ، سعدي عثمان ، كردستان والامبراطورية العثمانية - دراسة في تطورها السياسي ١٥١٤-١٨٥١ م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور دلير إسماعيل ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ م .

- حسين ، سعدي عثمان ، كوردستان الجنوبية وايالتا بغداد والموصل دراسة في العلاقات السياسية والادارية والاقتصادية في القرنين السابع عشر- والثامن عشر- ، أطروحة دكتوراه ، منشورة ، بإشراف الأستاذ خليل علي مراد ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠٠١ م .

- الدوسي ، كاميران عبد الصمد ، كوردستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، بإشراف الدكتور أحمد عثمان ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٠ م .

- شامزين ، عزيز ، الحركة القومية للشعب الكردي ، أطروحة دكتوراه ، نشرها بالعربية الاتحاد الوطني الكردستاني ، مطبعة ابراهيم عزو ، كردستان العراق ، ١٩٨٦ م .

- صباح حسين عقاب ، املاك السنية في العراق (١٨٧٦-١٩٠٩ م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة بإشراف الدكتور صفوان اليونس ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ .

- العبيدي , شذى فيصل , الإدارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين ١٩١٨-١٩٠٨ م , رسالة ماجستير , غير منشورة , بإشراف الدكتور ابراهيم خليل العلاف , جامعة الموصل , ١٩٩٧ م .
- علاوي , نسيبة عبد العزيز , الإدارة العثمانية في الموصل (١٨٧٩-١٩٠٨) م , رسالة ماجستير , غير منشورة , بإشراف الدكتور عصمت برهان , كلية الآداب , جامعة الموصل , ٢٠٠٢ .
- علي , سعد , النظام المالي العثماني في العراق (١٨٣٩-١٩١٤) م , رسالة ماجستير , غير منشورة , بإشراف الدكتور خليل علي مراد , كلية الآداب , جامعة الموصل , ١٨٨٩ .
- علي , عبدالله محمد , كوردستان في عهد الدولة العثمانية , اطروحة دكتوراه , غير منشورة, بإشراف احمد عثمان ابو بكر , كلية الآداب , جامعة صلاح الدين , اربيل , كردستان العراق , ١٩٩٨ .
- القيسي , جاسم محمد هادي , احوال العراق الاقتصادية والاجتماعية ١٨٦٩-١٨٣٠ م , رسالة ماجستير ، غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , ١٩٨٥ .
- مراد , خليل علي , تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ م , رسالة ماجستير ، غير منشورة , بإشراف الدكتور هاشم الخطيب , جامعة الموصل , ١٩٧٥ .
- موسيس , نيشان سورين , مقومات صناعة السياحة في محافظة دهوك (تحليل جغرافي) , رسالة ماجستير , غير منشورة , بإشراف الدكتور هورمان حسن , كلية الآداب , جامعة صلاح الدين , اربيل , ٢٠٠٤ م .
- النحاس , زهير علي , تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين , أطروحة دكتوراه , غير منشورة , بإشراف الدكتور خليل علي , كلية الآداب , جامعة الموصل , ١٩٩٥ م , ص ٩٦ .
- الوائلي , عبد ربه سكران , اكراد العراق ١٨٥١-١٩٤١ م , اطروحة دكتوراه , غير منشورة , بإشراف الدكتور محمد جمال الدين, كلية الآداب , جامعة القاهرة , ١٩٨٧ .

البحوث والمقالات في المجالات العربية والكردية :

- أبو بكر , احمد عثمان , كردستان في عهد السلام , مجلة الثقافة , العدد ٥ , السنة , مايس ١٩٨٠ م .

- احمد ، إبراهيم ، الحياة الاجتماعية في ولاية الموصل ١٩١٥-١٩١٨ م ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٩ ، السنة الخامسة عشر ، بغداد ١٩٨٩ م .
- احمد ، خليل إبراهيم ، التشكيلات الإدارية والعسكرية في ولاية الموصل أواخر العهد العثماني ، مجلة النهرين ، السنة العاشرة ، العدد ٣٨ ، الموصل ١٩٨٢ م .
- إسماعيل ، زبیر بلال ، محمد الخطی ونهاية الإمارة السورانية ، مجلة الحكم الذاتي ، العدد ٤٣ ، ١٩٨٣ م .
- امین ، ازاد محمد ، مناخ اقلیم کردستان ، مجلة متین ، العدد (٦٣) ، دھوك ، ١٩٩٧ م .
- باقر ، طه ، التنقيبات والتحريات الأثرية في شمال العراق ، مجلة المجمع العلمي الكردي ، العدد الأول ، المجلد الثالث ، بغداد ، ١٩٧٥ م .
- بووا ، توماس ، مع الأكراد ، ترجمة : شریف عثمان ، مجلة المجمع العلمي ، النجف الاشرف ، ١٩٦٩ م .
- توفیق ، عمر ابراهیم ، ساله یی والصالحی عشیرة واحده ام عشیرة وقبیلة ، مجلة کرکوک ، العدد ٣ ، کرکوک ، ٢٠٠٨ م .
- الجميل ، سیار ، رحلة جوستن بيرکنس عبر شمال العراق عام ١٨٤٩ م ، مجلة المورد ، العدد الرابع ، ١٩٨٩ م .
- حسن ، هادي منعم ، الصناعات الشعبية في العراق ، مجلة التراث والحضارة ، العدد الخاص بالحرف والصناعات الشعبية بالعراق ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- حمه ، خورشید فؤاد ، جغرافية جبال کردستان ، مجلة المثقف الجديد ، العدد (١٠٦) ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- الزبيدي ، جواد عبد الزهرة ، الخزف في العراق قديماً وحديثاً ، مجلة التراث الشعبي ، العدد الخاص بالحرف والصناعات الشعبية في العراق ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- سليمان ، خضر ، مراسيم الختان عند اليزيدية ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ١١ ، بغداد ، ١٩٧٤ م .
- السندي ، بدرخان احمد ، بدرخان امير النضال القومي في القرن التاسع عشر- في كورستان ، جريدة التاخي ، العدد (١٠٤١) ٢٤ ایار ، بغداد ، ١٩٧٢ م .

- عامر ، محمود ، المصطلحات المتدوالة في الدولة العثمانية ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد ١١٧٧ ، كلية الآداب، جامعة دمشق ، م ٢٠١٢ .
- عبد الصمد ، رافدة عبدالله ، مسلة كيله شين ، مجلة هزارميرد ، العدد(١٣) ، السنة الرابعة، السليمانية م ٢٠٠٠ ،
- عبد القادر ، عصمت برهان الدين ، أوضاع ولاية الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال سالنامات الموصل العثمانية ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد الخامس والأربعون ، بغداد ، ١٩٩٨ م .
- عبد الوهاب ، تحسين ، الموضع والمنحوتات القديمة كردستان العراق ، مجلة شأنه ٥٥ ر ، العدد (٢) ، السنة الأولى ، اربيل ، ١٩٩٧ م .
- عثمان ، علي ، حكومة بدرخان الكوردية والصراع الكوردي الا_thetaوي ، مجلة ئالاي ئيسلاام، العدد ٢ ، ١٩٩٣ م .
- العزاوي ، عباس ، خلفاء مولانا خالد النقشبendi ، مجلة المجمع العلمي الكردي ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، بغداد ، ١٩٧٤ م .
- العزاوي ، عباس ، كركوك ، مجلة الاخاء ، العدد(٤) ٢٠٤) ، بغداد ، ١٩٨١ م .
- علي ، شاكر علي ، التنظيمات الادارية العثمانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٥، الكويت ، ١٩٨٣ م .
- علي ، عبد الفتاح علي ، الملا يحيى المزوري وسقوط إمارة بهدينان ، مجلة كاروان العدد ٤١ ، السنة ١٩٨٦ م .
- علي ، عبد الفتاح علي ، الهجوم العثماني على كردستان وسقوط امارة سوران ، مجلة كاروان ، العدد ٥٢ ، سنه ١٩٨٧ م .
- عيسىكوا ، اسحاق ، صناعة الرخام في ولاية الموصل ، مجلة التراث الشعبي ، العدد ١١ ، السنة الخامسة ، ١٩٧٤ م .
- قادر ، احمد حامد ، الصناعات الحرفية في كوردستان ماضيها وواقعهااليوم ، مجلة شمس كوردستان ، العدد ٤٢ ، السنة ١٩٧٦ م .

- كوينج ، نجاة ، التقييمات الإدارية الأولى لديار بكر ، مجلة كلية الاداب ، أنقرة ، العدد ٢٣٥ ، السنة ١٩٦٩ م .
- محمد ، رمضان حمزة ، واقع المياه الجوفية في دهوك ، مجلة دهوك ، العدد (٨) ، كانون الأول ١٩٩٩ م .
- محمد ، محمود احمد ، الحالة الثقافية في كردستان ، مجلة كاروان ، العدد (٣٥) ، ١٩٨٥ م .
- المزوري ، عبد الرحمن ، بعض الواقع المهمة في تاريخ بهدينان ، مجلة كاروان ، العدد ٨١ ، ١٨٨٩ م .
- المشهداني ، سعد سليمان عبدالله ، اليهود في شمال العراق ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ٦ ، العدد ١٨ ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤ .
- النصير ، يا سين ، صناعات شعبية ، مجلة التراث الشعبي ، بغداد ، العدد الخاص بالحرف والصناعات الشعبية في العراق ، ١٩٨٤ م .
- هاشم ، هشام سوادي ، اربيل في كتابات الرحالة الاجانب في العهد العثماني ، مجلة التربية والعلم ، المجلد (١٥) ، العدد ، السنة ٢٠٠٨ م .
- هروري ، صلاح ، الارمن في حكومة الامير بدرخان ، مجلة كولان العربي ، العدد ٣٧ ، اربيل ، حزيران ١٩٩٩ م .
- هلكوت ، حكيم ، النقشبندية في كردستان في اوائل القرن التاسع عشرـ، مجلة دراسات كردية، دون العدد والتاريخ ، باريس .

الموسوعات :

- مراد ، خليل علي ، الموصل بين السيطرة العثمانية وقيام الحكم الجليلي (١٥١٦-١٧٢٦ م) ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد الرابع ، دار الكتاب للنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٢٢ م .
- الجواهري ، عماد احمد ، النظام الاقطاعي في الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد الرابع ، مطبعة دار الكتاب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ م .
- علي، شاكر علي، التشكيلات الإدارية العثمانية (١٥١٦-١٩١٨)، موسوعة الموصل الحضارية ، مجلد ، الوصل، ١٩٩٢ م .
- مراد ، خليل علي ، النظام المطالي ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد الرابع ، الموصل، ١٩٩٣ م .
- مراد ، خليل علي ، تجارة الموصل ، موسوعة الموصل الحضارية ، مجلد ٣ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ م .

الصحف :

- صحيفة الرقيب ، السنة الأولى ، العدد ٥ ، العدد ٤ صفر ١٢٢٧ هـ / ١٨١٣ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة التاسعة والثلاثون ، العدد ١٧٦٧ ، ٢٩ ذي القعدة ، ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ١٨٥٥ ، ٨ ذي القعدة ، عام ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد ١٨٣٦ ، ١٣ جمادى الآخرة ، ١٣١٧ هـ / ١٨٨٩ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩٩ ، ٥ رمضان ، عام ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة الرابعة ، العدد ٣٢٢ ، ١٧ ذي الحجة ، ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة الرابعة عشر ، العدد ١٠٥٧ ، ٢٦ ذي القعدة ، ١٢٩٩ هـ / ١٨٨١ م .
- صحيفة الزوراء ، السنة السادسة ، العدد ٥٢٨ ، ٢٧ صفر ، عام ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٢٨، ٧٨٦ ربيع الأول ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ، ٧٨٩ ، ١٤ محرم ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٠٠ ، ٢٩ صفر ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٢١ ، ٢٧ ذي العقدة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٢٢ ، ذي العقدة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٤٤ ، ١٩ صفر ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٥٣ ، ١٢ جمادى الأول ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٤ م .
- صحيفة موصل ، نومرو ٧٩٠ ، ١ جمادى الأول ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م .

The economic and social conditions of the Kurds in Mosul during the reign of Sultan Abdul Hamid II (١٨٧٦-١٩٠٩)

by

Azwar Jamal Daoud Qrou

Supervisor

Dr. Alaa Saadeh

Abstract

In this study, the economic and social conditions of the Kurds in the state of Mosul during the reign of Sultan Abdul Hamid II. The study included a introduction and a preface and four chapters where the introductory chapter was an introduction to the most important Kurdish emirates that appeared in the first half of the nineteenth century The first of which was the historical and geographical study of the Kurdish areas in the state of Mosul in terms of naming the Kurds and the introduction of various theories The second chapter dealt with the Ottoman administrative formations in the state of Mosul in terms of the Ottoman administrative divisions and the nature of those divisions and the boundaries of the Kurdish areas in the state of Mosul during the reign of Sultan Abdul

Hamid II.

